تقرير حول مشروع ميزانية الدولة لسنة 2018

الجمهورية التونسية
وزارة المالية

13 أكتوبر 2017
الفهرس

الصفحة

مقدمة

03

الجزء الأول: توازن ميزانية الدولة

I

06

• التوازن المحتمل لميزانية الدولة لسنة 2017

07

• توازن ميزانية الدولة لسنة 2018

20

الجزء الثاني: موارد ميزانية الدولة

II

27

• المداخيل الجبائية

30

• المداخيل غير الجبائية

36

• موارد التمويل

39

الجزء الثالث: نفقات ميزانية الدولة

III

42

• نفقات التصرف

48

• نفقات التنمية

59

• تسديد الدين العمومي

119
مقدمة

يُدرج إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2018 في إطار تجسيم الأولويات التي تضمنها وثيقة قرطاج وبرنامج عمل حكومة الوحدة الوطنية لإجراء نموذج جديد يضمن تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة من خلال توجهنا تشاركي منفتح على جميع الأطراف والحساسات السياسية.

وقد تميز الوضع الاقتصادي خلال الفترة المنقضية من سنة 2017 بتسجيل بوادر ومؤشرات إيجابية خاصة على مستوى القطاع السياحي و إنتاج الفسفاط والصادرات (الصناعات الكهربائية). ولكن الوضع لا يزال يتميز بختلال التوازنات العامة وارتفاع مستوى عجز الميزانية والمتزان التجاري وبطء نسب النمو وارتفاع المديونية و بالإضافة إلى التحديات والصعوبات المرتبطة بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، تأثر الوضع الاقتصادي والأمني بالمحيط الخارجي.

واعتباراً للتحديات الكبيرة الراهنة، وفي ظل منوال تنمية جديد تم رسمه ضمن المخطط التنموي للفترة 2016-2020 الذي يترجم التوجهات الكبرى للدولة ويحدد السياسات والأهداف التنموية الرامية بالأساس إلى تحقيق نمو إرثيا، تم في إطار إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2018 وضع جملة من البرامج القطاعية الرامية إلى تحقيق هذه الأهداف واتخذ إجراءات جديدة لدفع الاستثمار ودعم القطاعات الحيوية التي تعرضها إشكاليات وخاصة المؤسسات الصغرى والمتوسطة والسلامة والسياحة بالإضافة إلى دعم القدرة التنافسية للمؤسسات ودعم تشغيل أصحاب المهن الاعلى بمناطق التنمية الجهوية والتشجيع على الإيداع.
وبريدًا تنفيذ الاقتصاد، سيتم خلال سنة 2018 إحداث خط تمويل جديد بـ 100 م
 لإعادة الهيكلة المالية للمؤسسات الصغرى والمتوسطة لاستعادة نسق نشاطها وذلك بتمكينها
 من الحصول على التمويلات الضرورية لتمويل نشاطها.
وفي نفس الإطار وبريدًا دعم ديمومة الشركات الصغرى والمتوسطة والحفاظ على
 مواطن الشغل بها، سيتم خصها بنظام جبائي تفاضلي بالتخفيض في نسبة الضريبة على
 الشركات من 25% إلى 20%.
كما سيتم تدعيم القطاع الفلاحي والإحاطة بالفلاحين من خلال إحداث صندوق تعاوني
 لجبر الأضرار الفلاحية الناجمة عن الجوائح الطبيعية بالإضافة إلى التقليص في مدخلات
 الإنتاج.
وقصد تدعيم العمل الاجتماعي الذي تقوم به الدولة، تم اتخاذ جملة من الإجراءات
 تهدف إلى إعادة إدماج الحرفيين وأصحاب الدخل غير القار في الدورة الاقتصادية وذلك من
 خلال تمكين حوالي 30 ألف حرفي من الحصول على قروض جديدة و بإعفائهم من تسديد
 الديون المتخيلة بذمتهم لفائدة الديوان الوطني للصناعات التقليدية قبل سنة 2009.
ولتحسين ظروف العيش وضمان المقومات الأساسية لكرامة المواطن، سيتم إحداث
 خط تمويل جديد بعنوان ضمان القروض السكنية لفائدة الفئات الاجتماعية من ذوي الدخل
 غير القار. بالإضافة إلى مواصلة تنفيذ برنامج تمويل المسكن الأول لفائدة الشريحة
 الاجتماعية المتوسطة الذي شرع في تنفيذه خلال 2017.
وسيتواصل خلال 2018 العمل على تنفيذ المشاريع التنموية خاصة بالمناطق ذات
 الأولوية التي تم تبرمجة بمخطط التنمية 2016-2020 والتي من شأنها أن تسمح
 بتحقيق نمو مستدام للكامل الجهات، بالإضافة إلى برنامج الحكومة لدفع النمو في إطار
 الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالنسبة للمشاريع الكبرى وذات القيمة المضافة العالية.
ويتضمن هذا التقرير ثلاثة أجزاء:

- الجزء الأول: توازن ميزانية الدولة.

- الجزء الثاني: تحليل الموارد (المداخيل الجبائية والمداخيل غير الجبائية وموارد التمويل).

- الجزء الثالث: تحليل النفقات (نفقات التصرف ونفقات التنمية وخدمة الدين العمومي).
الجزء الأول

توازن ميزانية الدولة
التوازن المحتمل
لميزانية الدولة لسنة 2017
النتائج المنتظرة لسنة 2017

I. تطور الظروف الاقتصادي:

شهدت الأشهر الأخيرة من سنة 2016 بداية انتعاش للنشاط الاقتصادي العالمي تواصلت خلال الأشهر الأولى من سنة 2017. وعلى هذا الأساس، من المتوقع أن يبلغ النمو العالمي نسبة 3.6% في 2017 مقابل 3.2% تسجيله في 2016.

أما في منطقة الأورو فإن نسبة النمو المنتظرة لسنة 2017 ستبلغ 2.1% مقابل 1.8% تسجيله في 2016.

وتوزع نسب النمو في منطقة الأورو بين أهم الدول كما يلي:

<table>
<thead>
<tr>
<th></th>
<th>2018</th>
<th>2017</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>فرنسا</td>
<td>1.8%</td>
<td>1.6%</td>
</tr>
<tr>
<td>ألمانيا</td>
<td>1.8%</td>
<td>2.0%</td>
</tr>
<tr>
<td>إيطاليا</td>
<td>1.1%</td>
<td>1.5%</td>
</tr>
<tr>
<td>إسبانيا</td>
<td>2.5%</td>
<td>3.1%</td>
</tr>
</tbody>
</table>

المصدر: تقديرات صندوق النقد الدولي في أكتوبر 2017
و بالتوازي مع استرجاع النشاط الاقتصادي العالمي حيويته شهدت أسعار المواد الأساسية ارتفاعًا أدى إلى الترتفع في توقعات مستوى التضخم العالمي إلى 3.1% خلال 2017 مقابل 2.8% في 2016.

كما استعادت أسعار النفط في الأسواق العالمية المنحنى التصاعدي ليبلغ المعدل منذ بداية السنة إلى موفى شهر سبتمبر 2017 مستوى 51.9 دولار للبرميل و معدل 56 دولار لشهر سبتمبر 2017 مقابل 50 دولار للبرميل مقدرة بقانون المالية لسنة 2017.

كل هذه العوامل الخارجية كان لها تأثيراً على الاقتصاد الوطني تجلى من خلال:

1. تواصل ارتفاع أسعار صرف أهم العملات الرئيسية مقابل الدينار حيث بلغت في 9 أكتوبر 2017:
   - 1 دينار = 2.485 دينار، وقد تم تحجيم معدل سعر صرف الدولار في حدود 2.400 دينار للكامل السنة.
   - 1 أورو = 2.910 دينار، وقد تم تحجيم معدل سعر صرف الأورو في حدود 2.690 دينار للكامل السنة. علماً وأن معدل سعر صرف الدولار إلى غاية شهر سبتمبر 2017 بلغ 2.396 د و معدل سعر صرف الأورو لنفس الفترة بلغ 2.663 د.
2. تحسن في النمو خلال الستة الأول من سنة 2017 حيث تم تسجيل 9.1% مقابل 1% في نفس الفترة من 2016.

وينتظر أن تبلغ نسبة النمو للكامل السنة 2.2% مقابل 2.5% مقدراً بقانون المالية، وذلك بالعلاقة أساساً مع التراجع الكبير في قطاع استخراج النفط والغاز الطبيعى (-14% في الثلاثي الثاني)، وبأسعار السوق تبلغ نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي 7.9% مقابل 8.8% مقدراً أولياً و 6.7% مسجلة في سنة 2016.

3. ارتفاع حجم الولوجات إلى موفي أوت 2017 بنسبة 19.3% مقابل تراجع بـ 0.5% في نفس الفترة من سنة 2016، دون احتساب قطاع الطاقة تسجل الولوجات نسبة تطور تبلغ 17.5%، كما سجلت الصادرات تطوراً بـ 18.1% مقابل 1.2% في نفس الفترة من سنة 2016.
II. تنفيذ ميزانية الدولة إلى موافقة أوبت 2017 و النتائج المنتظرة لسنة 2017: 

أفضى تنفيذ ميزانية الدولة خلال الثمانية أشهر الأولى من سنة 2017 إلى تحيين النتائج المتوقعة لكامل السنة كما يلي:

1. على مستوى الموارد:
سجلت الموارد الجملية إلى موافقة أوبت 2017 مبلغ 2656 م. د أي نسبة إنجاز إجمالية تبلغ 70% بالرجوع لتقديرات قانون المالية لسنة 2017 و مقابل نسبة نظرية للإستخلاصات في حدود 67%.

وتناثى هذه الموارد أساساً من:

• موارد ذاتية: بلغت إلى موافقة أوبت 2017 حوالي 15149 م. د مقابل 13959 م. د خلال نفس الفترة من سنة 2016 مسجلة بذلك زيادة بـ 8.5% و نسبة إنجاز بـ 63.6% بالرجوع إلى تقديرات قانون المالية لسنة 2017.

• موارد اقتراض و خزينة: بلغت إلى موافقة أوبت 2017 حوالي 4318 م. د خلال نفس الفترة من سنة 2016 مسجلة بذلك زيادة بـ 73.9% و نسبة إنجاز 88.3%.

وعلى هذا الأساس، تم تحيين جملة الموارد لسنة 2017 ما قدره 34455 م. د باعتبار القروض وتسبقات الخزينة الصافية (25 د م) أي بزيادة بـ 2130 م. د بالمقارنة مع قانون المالية الأصلي، 5144 م. د أو 17.6% بالمقارنة مع نتائج 2016، وتناثى هذه الموارد لحد 425125 م. د من موارد ذاتية أي ما يعادل 70% من جملة الموارد و 10330 م. د من موارد الاقتراض أو 30% من جملة الموارد.
أ- المداخل الجبانية:

بلغت المداخل الجبانية في موفي أوت 2017 ما قدره 14052 م د مسجلا بذلك زيادة 15.3% أو 1868 م د مقارنة بنفس الفترة من سنة 2016.

وعلى ضوء هذه النتائج، يتوقع أن تسجل الموارد الجبانية لكامل سنة 2017 ما قدره 21250 م د أي نسبة تطور بـ13.6% مقابل 15.6% مقدرة بقانون المالية مقارنة مع نتائج 2016، مما يفضي إلى ضغط جبائي في حدود 21.8%.

وتفسر هذه النتائج أساسا ب:

• تطور المداخل الجبانية بالنظام الداخلي (14.0% مقابل 19% مقدرة أوليا) نتيجة استخلاص 740 م د بعنوان المساهمة الظرفية الاستثنائية مقابل 900 مقدرة أوليا.

ودون اعتبار هذه المساهمة تسجل المداخل الجبانية بالنظام الداخلي نموا بـ8.7% مقابل 12.5% مقدرة أوليا.

• تطور الموارد الجبانية المتاتية من التوريد بـ12.5% مقابل 6% مقدرة أوليا.

وهذا في موفي سنة 2016 ويفسر ذلك أساسا بارتفاع حجم الورادات التي سجلت 13.8% في موفي سنة 2016 إلى 19.3% إلى موفي أوت 2017.
<table>
<thead>
<tr>
<th>الاداءات المباشرة</th>
<th>مجموع المداخيل %</th>
<th>المداخيل غير الجبائية</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>الاداءات غير المباشرة</td>
<td>13.6%</td>
<td>15.3%</td>
</tr>
<tr>
<td>الاداءات غير المباشرة</td>
<td>15775.0</td>
<td>10350.8</td>
</tr>
<tr>
<td>النظام الكلي</td>
<td>12.5%</td>
<td>15.7%</td>
</tr>
<tr>
<td>النظام الذاتي</td>
<td>5475.0</td>
<td>3701.4</td>
</tr>
<tr>
<td>النظام الذاتي</td>
<td>21250.0</td>
<td>14052.2</td>
</tr>
</tbody>
</table>

وبم المتوقع أن تبلغ المداخيل غير الجبائية لكامل سنة 2017 حوالي 2875 م د مقابل 2195 م د مقدرة بقانون المالية 2017 المذكرة بزيادة 680 م د ناتجة بالأساس عن: 4G.
زيادة بـ 255 م د بعنوان مداخيل النفط و أئتماء عيور الغاز الجزائري حيث من المتوقع أن تبلغ 1055 م د لكلما السنة مقابل 800 م د مقدمة بقانون المالية بالعلاقة مع ارتفاع سعر النفط ( 53 دولار للبرميل مقابل 50 دولار مقدمة بقانون المالية) و ارتفاع سعر صرف الدولار ( 2.400 دينار للدولار مقابل 2.250 دينار للدولار مقدمة بقانون المالية) بالإضافة إلى ارتفاع كميات الغاز الطبيعي الجزائري العابرة للبلاد التونسية.

• مداخيل إضافية مختلفة لفائدة ميزانية الدولة لحد 300 م د

<table>
<thead>
<tr>
<th></th>
<th>2017</th>
<th>2016</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td></td>
<td>م.م</td>
<td>م.م</td>
</tr>
<tr>
<td>معفي أوت</td>
<td>تحبين</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>300.0</td>
<td>242.5</td>
<td>220.0</td>
</tr>
<tr>
<td>1055.0</td>
<td>346.7</td>
<td>800.0</td>
</tr>
<tr>
<td>282.0</td>
<td>33.6</td>
<td>250.0</td>
</tr>
<tr>
<td>200.0</td>
<td>0.0</td>
<td>200.0</td>
</tr>
<tr>
<td>1038.0</td>
<td>474.2</td>
<td>725.0</td>
</tr>
<tr>
<td>المجموع</td>
<td>2875.0</td>
<td>1097.0</td>
</tr>
</tbody>
</table>

ٍت موارد الاقتراض:
بلغت موارد الاقتراض الخ ارجية و الداخلية إلى موفي أوت 2017 والمدرجة بالميزانية حوالي 7096 م د مقابل 8505 م د مقدمة بقانون المالية أي ما يعادل نسبة إنجاز في حدود 83.4 % تهم الاقتراض الداخلي بنسبة 50% و الاقتراض الخارجي بنسبة 97%.

ومن المتوقع أن تبلغ موارد الاقتراض لسنة 2017 ما قدره 10330 م د مقابل 8505 م د مقدمة بقانون المالية وتنأتي من:
• الإقتراض الداخلي لحد 2016 م د (2522 م د إقتراض و 506 م د موارد الخزينة الصافية)

• الإقتراض الخارجي لحد 8314 م د

و تتأتي موارد الاقتراض الخارجي (8314 م د) من البنود التالية:

- برنامج دعم الميزانية: 2992 م د
- السوق المالية: 4479 م د
- مشاريع الدولة و القروض المحالة: 843 م د

علماً أنه من المتوقع إلى موفى 2017، تعين موارد إقراض خارجية جملية في حدود 9732 م د إلا أنه سيتم إدراج 8314 م د منها للتمويل الميزانية 2017 و يتم الاحتفاظ بـ حوالي 1418 م د ضمن أرصدة الدولة لدى البنك المركزي التونسي لاستعمالها في سنة 2018.

2. على مستوى النفقات:

أ- نفقات التصرف:

بلغت نفقات التصرف إلى موفى أوت 2017 حوالي 13075 م د مسجلة بذلك زيادة

بـ 11.1% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2016. وقد بلغت نسبة الانجاز 64.5% مقارنة بتقديرات قانون المالية.

و من المتوقع أن تبلغ نفقات التصرف لـ كامل سنة 2017 حوالي 21540 م د مقابل 20265 م د مقدرة بقانون المالية أي بزيادة صافية بـ 1275 م د ناتجة بالأساس عن:

• زيادة صافية على مستوى نفقات الأجور بـ 600 م د لمجابهة العجز المتوقع

باعتبار تتحمل النقص المسجل على مستوى احتساب كتلة الأجور لسنة 2016 وسنة
2017 لتبلغ 14300 م د أو 14.7% من الناتج مقابل على التوالي 13700 م د أو 13.9% مقدرة أولياً.

• زيادة بعنوان نفقات دعم المحروقات و الكهرباء بـ 900 م د لتبلغ 1550 م د مقابل 650 م د مقدرة بقانون المالية.

• إقتصاد في نفقات دعم المواد الأساسية بـ 100 م د (1500 م د مقابل 1600 م د مقدرة أولياً) باعتبار نسق الاستهلاك الفعلي إلى موافقة سبتمبر : 860 م د أي ما يعادل 53% باعتبار أن السحبات على أساس قاعدة العمل المنجز فانه ينتظر تسجيل إقتصاد بـ 100 م د.

• إقتصاد في النفقات الطارئة بـ 125 م د.

<table>
<thead>
<tr>
<th></th>
<th>2017</th>
<th>2016</th>
<th>بحسب م د</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td></td>
<td>ق م</td>
<td>أت</td>
<td>سنة كاملة</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>أكتوبر</td>
<td>أفرينت</td>
<td>أكتوبر</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>14300.0</td>
<td>9885.0</td>
<td>13700.0</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>1086.4</td>
<td>632.9</td>
<td>1086.4</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>5912.4</td>
<td>2557.5</td>
<td>5112.4</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>3500.0</td>
<td>1038.7</td>
<td>2700.0</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>1500.0</td>
<td>712.4</td>
<td>1600.0</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>1550.0</td>
<td>650.0</td>
<td>0</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>450.0</td>
<td>326.3</td>
<td>450.0</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>2412.4</td>
<td>1518.8</td>
<td>2412.4</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>241.2</td>
<td>366.2</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>21540.0</td>
<td>13075.4</td>
<td>20265.0</td>
</tr>
</tbody>
</table>

الأجور، وسائل المصالح، نفقات التدخل الدعم، مواد أساسية، محروقات، نقل، تدخلات دون الدعم، غير موزعة، نفقات التصرف.
ب: نفقات التنمية:
بلغت نفقات التنمية إلى موافق أكتوبر 2017 حوالي 3385 م د مسجلة بذلك نسبة استهلاك
بـ 55.4% مقارنة بتقديرات قانون المالية. وتبلغ هذه النسبة 63% بالنسبة للاستثمارات
الباشرة و 51.3% بالنسبة للتمويل العمومي.
و على ضوء متابعة تنفيذ الميزانية والسقف المتوقع للدفوعات إلى موافق السنة فقد تم ضبط
نفقات التنمية لكل سنة 2017 في مستوى 5700 م د، أي باقتصاد قدره 410 م د.
مقارنة بتقديرات قانون المالية الأصلي.

<table>
<thead>
<tr>
<th></th>
<th>2017</th>
<th>نتائج 2016</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td></td>
<td>حسب م د</td>
<td>حسب م د</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>أوق</td>
<td>سنة كاملة</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>تحيين</td>
<td>أوق</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>ق م</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>الاستثمارات المباشرة</td>
<td>2507.3 1579.8</td>
<td>2507.3 2795.9</td>
</tr>
<tr>
<td>التمويل العمومي</td>
<td>1436.7 866.3</td>
<td>1686.7 1384.4</td>
</tr>
<tr>
<td>الفروض الخارجية الموظفة لمشاريع الدولة</td>
<td>673.4 500.0</td>
<td>673.4 645.5</td>
</tr>
<tr>
<td>الحسابات الخاصة بالخزينة</td>
<td>578.5 438.6</td>
<td>688.5 595.8</td>
</tr>
<tr>
<td>اعتمادات غير موزعة</td>
<td>504.1 554.1</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>نفقات التنمية</td>
<td>5700.0 3384.7</td>
<td>6110.0 5421.6</td>
</tr>
</tbody>
</table>

ت: خدمة الدين العمومي:
تم إلى موافق أكتوبر 2017 تسديد مبلغ 3727 م د بعوان أصل الدين العمومي و1693 م د
بعوان الفائدة أي ما يعادل نسبة انجاز جملياً بعوان خدمة الدين في حدود 93% مقارنة
بتقديرات قانون المالية.
ومن المنتظر تسجيل زيادة في خدمة الدين العمومي لكل سنة 2017 بحوالي 1265 م
د بالمقارنة مع تقديرات قانون المالية متأثرة من ارتفاع الأصل بـ 1225 م د يعود
بالأساس إلى تسديد القرض القطري (1148 م د) في أفريل 2017 والفائدة بـ 40 م د.
وعلى هذا الأساس، من المنتظر أن تبلغ خدمة الدين العمومي في 2017 ما قدره 7090 م د ومنها 4835 م د بعنوان أصل الدين العمومي و2255 م د بعنوان الفائدة موزعة كما يلي:

<table>
<thead>
<tr>
<th></th>
<th>2017</th>
<th>2016</th>
<th></th>
<th></th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td></td>
<td>ق م</td>
<td>أوت</td>
<td>سنة كاملة</td>
<td>أوت</td>
</tr>
<tr>
<td>تسديد أصل الدين الداخلي</td>
<td>4835.0</td>
<td>3727.1</td>
<td>3610.0</td>
<td>3211.8</td>
</tr>
<tr>
<td>تسديد أصل الدين الخارجي</td>
<td>1172.0</td>
<td>1011.9</td>
<td>1220.0</td>
<td>1829.8</td>
</tr>
<tr>
<td>تسديد فائدة الدين الداخلي</td>
<td>3663.0</td>
<td>2715.2</td>
<td>2390.0</td>
<td>1382.0</td>
</tr>
<tr>
<td>تسديد فائدة الدين الخارجي</td>
<td>2255.0</td>
<td>1693.1</td>
<td>2215.0</td>
<td>1986.4</td>
</tr>
<tr>
<td>خدمة الدين العمومي الداخلي</td>
<td>1260.0</td>
<td>939.9</td>
<td>1145.0</td>
<td>1165.3</td>
</tr>
<tr>
<td>خدمة الدين العمومي الخارجي</td>
<td>995.0</td>
<td>753.2</td>
<td>1070.0</td>
<td>821.1</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>7090.0</td>
<td>5420.2</td>
<td>5825.0</td>
<td>5198.2</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>2432.0</td>
<td>1951.8</td>
<td>2365.0</td>
<td>2995.1</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>4658.0</td>
<td>3468.4</td>
<td>3460.0</td>
<td>2203.1</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>2995.1</td>
<td>1647.6</td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>2203.1</td>
<td>1436.3</td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>

3. على مستوى التوازن:
بلغ عجز الميزانية المحسن لسنة 2017 مستوى 5977 م د أو ما يعادل 6.1 % من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 5345 م د أو 5.4 % مقدر و 5510 م د أو 6.1 % مسجل في مالي 2016.
و بلغ حجم الدين العمومي مستوى 9.6 % من الناتج المحلي في مالي 2017 مقابل 61.9 % في مالي سنة 2016.
ويحول الجدول التالي النتائج المسجلة إلى موفى أوت 2017 و النتائج المتوقعة لكامل سنة 2017:

<table>
<thead>
<tr>
<th></th>
<th>2017</th>
<th>2016</th>
<th></th>
<th>أسعار مدمجة</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td></td>
<td>تخصيص</td>
<td>مدمجة</td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>أكتوبر</td>
<td>كانون</td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>24125</td>
<td>15149</td>
<td>23820</td>
<td>21245</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>21250</td>
<td>14052</td>
<td>21625</td>
<td>18702</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>2875</td>
<td>1097</td>
<td>2195</td>
<td>2543</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>(482)</td>
<td>(34)</td>
<td>(450)</td>
<td>(657)</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>10330</td>
<td>7507</td>
<td>8505</td>
<td>8066</td>
</tr>
</tbody>
</table>

<table>
<thead>
<tr>
<th></th>
<th>2017</th>
<th>2016</th>
<th></th>
<th>أسعار مدمجة</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td></td>
<td>تخصيص</td>
<td>مدمجة</td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>أكتوبر</td>
<td>كانون</td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>34455</td>
<td>22656</td>
<td>32325</td>
<td>29311</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>17.6%</td>
<td>24.0%</td>
<td>10.3%</td>
<td>9.1%</td>
</tr>
</tbody>
</table>

<table>
<thead>
<tr>
<th></th>
<th>2017</th>
<th>2016</th>
<th></th>
<th>أسعار مدمجة</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td></td>
<td>تخصيص</td>
<td>مدمجة</td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>أكتوبر</td>
<td>كانون</td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>21540</td>
<td>13075</td>
<td>20265</td>
<td>18420</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>14300</td>
<td>9885</td>
<td>13700</td>
<td>13164</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>1086</td>
<td>633</td>
<td>1086</td>
<td>1078</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>5912</td>
<td>2558</td>
<td>5112</td>
<td>4179</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>3500</td>
<td>1039</td>
<td>2700</td>
<td>2211</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>1500</td>
<td>712</td>
<td>1600</td>
<td>1581</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>1550</td>
<td>650</td>
<td>197</td>
<td>0</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>450</td>
<td>326</td>
<td>450</td>
<td>433</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>2412</td>
<td>1519</td>
<td>2412</td>
<td>1968</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>241</td>
<td></td>
<td>366</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>5700</td>
<td>3385</td>
<td>6110</td>
<td>5422</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>125</td>
<td>776</td>
<td>125</td>
<td>271</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>7090</td>
<td>5420</td>
<td>5825</td>
<td>5198</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>2255</td>
<td>1693</td>
<td>2215</td>
<td>1986</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>4835</td>
<td>3727</td>
<td>3610</td>
<td>3212</td>
</tr>
</tbody>
</table>

<table>
<thead>
<tr>
<th></th>
<th>2017</th>
<th>2016</th>
<th></th>
<th>أسعار مدمجة</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td></td>
<td>تخصيص</td>
<td>مدمجة</td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>أكتوبر</td>
<td>كانون</td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>-5977</td>
<td>-3814</td>
<td>-5345</td>
<td>-5510</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>-6.1%</td>
<td>-5.4%</td>
<td>-6.1%</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>67875</td>
<td>62660</td>
<td>55922</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>69.6%</td>
<td>63.7%</td>
<td>61.9%</td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>

<table>
<thead>
<tr>
<th></th>
<th>عجز دون التخصيص و الهبات المصرفية</th>
<th>عجز دون التخصيص و الهبات المصرفية</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td></td>
<td>النسبة من الناتج</td>
<td>النسبة من الناتج</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>6.1%</td>
<td>5.4%</td>
</tr>
</tbody>
</table>
توزن ميزانية الدولة لسنة 2018
توازن ميزانية الدولة لسنة 2018

1- فرضيات ميزانية الدولة لسنة 2018:

تعتمد تقديرات ميزانية الدولة لسنة 2018 بالخصوص على الفرضيات الأساسية التالية:

- النتائج المتوقعة لكامل سنة 2017 على ضوء النتائج المسجلة خلال الثمانية أشهر الأولى من السنة.
- تطور مختلف المؤشرات الاقتصادية واعتماد نسبة نمو بـ 3% بالأسعار القارة و 9.4% بالأسعار الجارية لسنة 2018 مقابل 2.2% و 7.9% محيطة لكامل سنة 2017.
- اعتماد معدل سعر برميل النفط الخام من نوع "البرنت" لكامل السنة بـ 54 دولار للبرميل، أي بزيادة دولار واحد بالمقارنة مع معدل سعر الـ برميل المحقق في 2017.
- تطور واردات السلع بنسبة 8.1% مقابل 13.2% محيطة لسنة 2017 و صادرات السلع بـ 9.7% مقابل 8.1% متوقعة لسنة 2017.

2- التوجهات والأهداف الأساسية لميزانية سنة 2018:

تعتمد التوجهات المتعلقة بميزانية 2018 على تحقيق الأهداف التالية:

- دعم الموارد الذاتية للدولة خاصة الجبائية منها من خلال اتخاذ جملة من الإجراءات الجديدة ومزيد مقاومة التهريب الضريبي.
- التخفيف في حجم موارد الاقتراض إلى حدود 27% من جملة الموارد مقابل 30% مفهومة في 2017 و 28% مسجلة في 2016.
- ترشيد نفقات ميزانية الدولة وخاصة نفقات الأجور والدعم.
- استكمال الإصلاحات التي شرع في تنفيذها خاصة التي تتعلق ب: 
  - مواصلة إصلاح المنظومة الجبائية والديوانية.
- التحكم في نفقات الدعم.
- إصلاح الوظيفة العمومية ومزيد التحكم في كتلة الأجور.
- إصلاح صناديق الضمان الاجتماعي.
- التقلص من عجز ميزانية الدولة إلى حدود 4.9% من الناتج المحلي الإجمالي
  مقابل 6.1% محقنة في 2017 و6.1% مسجلة في 2016.

الضغوطات المسلطة على ميزانية 2018:
- إنخفاض موارد الدولة (من 83% سنة 2010 إلى 70% سنة 2017) من جراء تراجع المداخل الجبائية بالعلاقة مع انخفاض نسق النمو الاقتصادي وترجيع المداخيل غير الجبائية وخصائص المنشآت العمومية من جهة، وارتفاع حجم الميزانية من جهة أخرى.
- حتمية اللجوء إلى الاقتراض وارتفاع نسبة حجم الدين العمومي من الناتج المحلي الإجمالي خاصة مع تراجع الترقيق السيادي الدولي لبوروندي.
- ارتفاع حجم التأجير العمومي الذي سجل زيادة بحوالي 110% إلى غاية 2017 مقارنة ب سنة 2010، أي حوالي 14.7% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 10.8% في 2010 (14300 م د مقابل 6785 م د).
- تواصل تدهور الوضعية المالية لأهم المنشآت العمومية خلال السنوات الأخيرة.
- تدهور الوضعية المالية لمؤسسات الضمان والحيطة الاجتماعية.
- الارتفاع المتزايد للفائدة الدعم في ميزانية الدولة حيث تطورت من 2.4% من الناتج في 2010 إلى 3.6% من الناتج مخطط للسنة 2017.

و بالتالي فإن المحافظة على سلامة التوازنات المالية تستوجب اتخاذ جملة من الإجراءات والقرارات لتوفير موارد إضافية لميزانية الدولة، وذلك قد تحقق التوازن المرجو ضمان ديمومة للدين العمومي.
4- توازن ميزانية الدولة لسنة 2018:

يُقدر حجم ميزانية الدولة بـ 3595 م د. لسنة 2018 باعتبار القروض وتساقطات الخزينة الصافية (100 م د) أي زيادة 3.3% أو 1496 م د بالمقارنة مع النتائج المحتملة لسنة 2017.

على مستوى الموارد:

- تطور الموارد الجبائية بنسبة 10.5% لتبلغ 23484 م د، وقد تم الأخذ بعين الإعتبار مردود الإجراءات المقترحة لتدعم موارد الدولة في مشروع قانون المالية والمقدرة بحوالى 2000 م د و لذلك الانعكاس السلبي لمواصلة تطبيق الاعتماد الجبائي (CREDIT D’IMPOT) وبذلك يرتفع معدل الضغط الجبائي إلى حدود 22%.

- تعبئة موارد بقيمة 2931 م د بعنوان مداخيل غير جبائية مقابل 2875 م د متوقعة لسنة 2017.

وتوزع أهم بنود هذا العناوين كما يلي:

- 875 م د بعنوان النفط والغاز تهم مداخيل تسويق منابع الدولة من النفط (401 م د) والاتاحة الموظفة على الغاز الطبيعي الجزائري العابر للبلاد التونسية (474 م د).


- 500 م د بعنوان مداخيل أملاك المصادرية مقابل 200 م د محينة.

- 382 م د بعنوان عائدات المساهمات متائية بالخصوص من أرباح البنوك المركزي التونسي (230 م د) والمؤسسة التونسية للأنشطة البترولية (133 م د) مقابل 300 م د متوقعة لسنة 2017.
24

II

على مستوى النفقات:

تم ضبط نفقات التصرف في حدود 2017 22136 م دون زيادة 596 م د أو 2.8 % مقارنة بنتائج

■ ضبط الاعتمادات المخصصة لنفقات الأجور بـ 14751 م د أو 13.8 % من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 14300 م د أو 14.7 % من الناتج محيطة في 2017.

■ تخصيص مبلغ 3520 م ل النفقات الدعم (مقابل 3500 م د متوقع سنة 2017) يهم:

- المواد الأساسية: 1570 م د.

تم ضبط منحة دعم المواد الأساسية في حدود هذا المبلغ، باعتبار فرضية إقرار

مراجعة لأسعار بعض المواد و بانعكاس مالي يقدر بـ 330 م د.

- المحروقات والكهرباء: 1500 م د.

تم تخصيص اعتمادات بعنوان منحة دعم المحروقات بمبلغ 1500 م د أي تقريبا نفس المستوى المحتمل لسنة 2017 (1550 م د) علمًا وأن توازن منظومة

المحروقات في سنة 2018 يقضي بالإضافة إلى منحة الدولة ما يلي:

- تجسيم التعديل المبرمج لشهر أكتوبر 2017 لأسعار المواد البترولية الذي

يقدر مردوده السنوي في سنة 2018 بـ 200 م د.

- إجراء تعديلات لأسعار البيع للعموم في سنة 2018 لتعزئة حوالي 700 م د موزعة كما يلي:

  • 424 م د بعنوان مردود تعديل أسعار المواد النفطية.

  • 358 م د بعنوان مردود تعديل تعريفتي الكهرباء و الغاز.

عما وأن الزيادة بـ 1 دولار في سعر الريال يؤدي إلى زيادة في نفقات الدعم

بـ 121 م د و الزيادة بـ 10 مليارات في سعر صرف الدولار تؤدي إلى زيادة بـ 30 م د في النفقات المذكورة.
3- النقل: 450 م د.

يهم هذا المبلغ دعم النقل المدرسي والجامعي والنقل بتعريفات منخفضة وكذلك النقل المجاني لبعض الفئات الخصوصية.

وقد تم تمت المحافظة على نفس المستوى المتوقع لسنة 2017، باعتبار فرضية إقرار مراجعة للأسعار الحالية بقيمة 30 م د.

- رصد 200 م د لفائدة الصندوق الوطني للنقود والحيطة الاجتماعية، مقابل 500 م د تم رصدها في 2017، وذلك بال<s>علاقة مع التمثيل الخاص بتنويع مصادر التمويل للصندوق المذكور وخاصة في ما يتعلق بالمساهمة الاجتماعية التضامنية (CSS)</s>.

- حصر نفقات التنمية في حدود 5743 م د أو 5.4% من الناتج المحلي الإجمالي وهو تقريبا نفس المستوى المنتظر صرفه سنة 2017 وذلك دون اعتبار مشاريع بقيمة 500 م د سيتم إتمامها في إطار الشراكة مع القطاع الخاص.

- تسديد مبلغ 7972 م د بعنوان خدمة الدين العمومي أصلا (1851 م د وفائدة (2787 م د).

III. على مستوى العجز والتمويل:

تغاري لما سبق ذكره، يقدر مستوى عجز الميزانية لسنة 2018 بـ 4.9% أو 5216 م د من الناتج مقبول، 6.1% أو 5977 م د متوقع لسنة 2017، وهو ما يستدعي تعبئة قروض لتمويل الميزانية لحد 9.5 مليار دينار لسنة 2018 منها 2 مليار دينار اقتصاد داخلي والبقية (7.3 مليار دينار) باللجوء إلى الاقتراض الخارجي.

- وعلى هذا الأساس، سبلخ حجم الدين العمومي 71.4% من الناتج أو 76.2 مليار دينار مقابل على التوالي 69.6% أو 67.9 مليار دينار مشروط في موعي سنة 2017.
و يحوص الحدول الموالي تقديرات توازن ميزانية الدولة لسنة 2018 وتطورها مقارنة
بالنتائج المحتملة لسنة 2017:

<table>
<thead>
<tr>
<th></th>
<th>2018</th>
<th>2017</th>
<th>2016</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>ق م</td>
<td>26415</td>
<td>24125</td>
<td>21245</td>
</tr>
<tr>
<td>تعيين</td>
<td>23484</td>
<td>21625</td>
<td>18702</td>
</tr>
<tr>
<td>9.5%</td>
<td>10.5%</td>
<td>22%</td>
<td>16.4%</td>
</tr>
<tr>
<td>12.4%</td>
<td>12.1%</td>
<td>20.7%</td>
<td>31.1%</td>
</tr>
<tr>
<td>220%</td>
<td>21.8%</td>
<td>0.8%</td>
<td>0.8%</td>
</tr>
<tr>
<td>2931</td>
<td>2875</td>
<td>2195</td>
<td>2543</td>
</tr>
<tr>
<td>(865)</td>
<td>(482)</td>
<td>(450)</td>
<td>(655)</td>
</tr>
<tr>
<td>9536</td>
<td>10330</td>
<td>8505</td>
<td>8066</td>
</tr>
<tr>
<td>جملة النفقات = جملة الموارد</td>
<td>35951</td>
<td>34455</td>
<td>32325</td>
</tr>
<tr>
<td>4.3%</td>
<td>17.6%</td>
<td>10.3%</td>
<td>9.1%</td>
</tr>
<tr>
<td>22136</td>
<td>21540</td>
<td>20265</td>
<td>18420</td>
</tr>
<tr>
<td>نفقات التصرف</td>
<td>14751</td>
<td>14300</td>
<td>13700</td>
</tr>
<tr>
<td>الأجور</td>
<td>13.8%</td>
<td>14.7%</td>
<td>13.9%</td>
</tr>
<tr>
<td>1150</td>
<td>1086</td>
<td>1086</td>
<td>1078</td>
</tr>
<tr>
<td>5831</td>
<td>5912</td>
<td>5112</td>
<td>4179</td>
</tr>
<tr>
<td>3520</td>
<td>3500</td>
<td>2700</td>
<td>2211</td>
</tr>
<tr>
<td>(1570)</td>
<td>(1500)</td>
<td>(1600)</td>
<td>(1581)</td>
</tr>
<tr>
<td>(1500)</td>
<td>(1550)</td>
<td>(650)</td>
<td>(197)</td>
</tr>
<tr>
<td>(450)</td>
<td>(450)</td>
<td>(450)</td>
<td>(433)</td>
</tr>
<tr>
<td>2311</td>
<td>2412</td>
<td>2412</td>
<td>1968</td>
</tr>
<tr>
<td>404</td>
<td>241</td>
<td>366</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>5743</td>
<td>5700</td>
<td>6110</td>
<td>5422</td>
</tr>
<tr>
<td>نفقات التنمية</td>
<td>100</td>
<td>125</td>
<td>125</td>
</tr>
<tr>
<td>7972</td>
<td>7090</td>
<td>5825</td>
<td>5198</td>
</tr>
<tr>
<td>2787</td>
<td>2255</td>
<td>2215</td>
<td>1986</td>
</tr>
<tr>
<td>5185</td>
<td>4835</td>
<td>3610</td>
<td>3212</td>
</tr>
<tr>
<td>-5216</td>
<td>-5977</td>
<td>-5345</td>
<td>-5510</td>
</tr>
<tr>
<td>-4.9%</td>
<td>-6.1%</td>
<td>-5.4%</td>
<td>-6.1%</td>
</tr>
<tr>
<td>76165</td>
<td>67875</td>
<td>62660</td>
<td>55922</td>
</tr>
<tr>
<td>71.4%</td>
<td>69.6%</td>
<td>63.7%</td>
<td>61.9%</td>
</tr>
</tbody>
</table>

العجز دون الهبات والتخصيص و المصدرة

النسبة من الناتج

حجم الدين العمومي

النسبة من الناتج

الخصمه الدين العمومی

النسبة من الناتج

الDisposable Income

النسبة من الناتج

الخصمه الدين العمومی

النسبة من الناتج

الخصمه الدين العمومی

النسبة من الناتج

 tardeq

 tardeq

 tardeq

 tardeq

 tardeq

 tardeq

 tardeq

 tardeq

 tardeq

 tardeq

 tardeq

 tardeq

 tardeq

 tardeq

 tardeq

 tardeq

 tardeq

 tardeq

 tardeq

 tardeq

 tardeq

 tardeq

 tardeq

 tardeq

 tardeq

 tardeq

 tardeq

 tardeq

 tardeq

 tardeq

 tardeq

 tardeq

 tardeq

 tardeq

 tardeq

 tardeq

 tardeq

 tardeq

 tardeq

 tardeq

 tardeq

 tardeq

 tardeq

 tardeq

 tardeq

 tardeq

 tardeq
الجزء الثاني

موارد ميزانية الدولة
موارد ميزانية الدولة

1 - تقترح جملة موارد ميزانية الدولة لسنة 2018 بـ ١٠٥١٠٣٠ د (ยอด) أي زيادة بـ ١٤٩٦ د أو ٤.٣% بالمقارنة مع النتائج المحتملة لسنة 2017.

تطور هيئة موارد ميزانية الدولة

هيئة موارد ميزانية الدولة

- وتعتمد هذه التقديرات بالخصوص على:
  - النتائج المحتملة سنة 2017 وتطور مختلف المؤشرات الاقتصادية لسنوات 2017 و2018، خصوصاً فيما يتعلق بالنمو بالأسعار القارة والتضخم ونسبة موارد واردات السلع الموجهة للسوق الداخلية بالاعتماد على النتائج المسجلة خلال الثمانية أشهر الأولى من السنة الجارية.
  - اعتماد نسبة نمو بـ ٣% بالأسعار القارة.
  - اعتماد متوسط سعر النفط بـ ٥٤ دولار للبرميل لنوعية البرنت مقابل ٥٣ دولار للبرميل محققاً لسنة 2017.

(*) باعتبار القيمة الإجمالية المحالة (١٠٠ د)
• إقرار إجراءات جديدة لتعبئة موارد في حدود 2000 د.م.
• تعبئة موارد اقتراض في حدود 9.5 مليار دينار.

3 - يحصول الجدول الموالي تقديرات موارد ميزانية الدولة لسنة 2018 وتطورها بالمقارنة مع النتائج المحتملة لسنة 2017.

موارد ميزانية الدولة

<table>
<thead>
<tr>
<th>الهدف</th>
<th>2018</th>
<th>2017</th>
<th>2016</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>%73</td>
<td>26415</td>
<td>24125</td>
<td>23820</td>
</tr>
<tr>
<td>تقديرات</td>
<td>%9.5</td>
<td>%13.6</td>
<td>%12.1</td>
</tr>
<tr>
<td>%65</td>
<td>23484</td>
<td>21250</td>
<td>21625</td>
</tr>
<tr>
<td>تحبين</td>
<td>%10.5</td>
<td>%13.6</td>
<td>%15.6</td>
</tr>
<tr>
<td>%8</td>
<td>2931</td>
<td>2875</td>
<td>2195</td>
</tr>
<tr>
<td>%1.9</td>
<td>%13.1</td>
<td>%13.7</td>
<td>%55.1</td>
</tr>
<tr>
<td>%27</td>
<td>9536</td>
<td>10330</td>
<td>8505</td>
</tr>
<tr>
<td>%7.7</td>
<td>%28.1</td>
<td>%5.4</td>
<td>%20.8</td>
</tr>
<tr>
<td>100%</td>
<td>35951</td>
<td>34455</td>
<td>32325</td>
</tr>
<tr>
<td>%4.3</td>
<td>%17.6</td>
<td>%10.3</td>
<td>%9.1</td>
</tr>
</tbody>
</table>

وتحتفل هذه الموارد لحد 73% من الموارد الذاتية و 27% من الاقتراض. علمها وأن منابع الجباية ينحصر في حدود 65% مقابل 62% متوقع في 2017 و 64% في 2016.
المداخل الجبائية
المداخيل الجبائية

1 - تقدر المداخيل الجبائية لسنة 2018 بـ 23484 م.د أي زيادة 10.5% بالمقارنة مع النتائج المحتملة لسنة 2017. وتتضمن هذه التقديرات مردود مختلف الإجراءات المقترحة في مشروع قانون المالية لسنة 2018 والمقدرة بـ 2000 م.د باعتبار مردود المجهود الإضافي للاستخلاص الذي تقوم به مختلف مصالح وزارة المالية ومردود المساهمة الاجتماعية التشتراعية إلى جانب زيادة في بعض المواد المختصة بها الدولة.

ودون اعتبار هذه الإجراءات، ينحصر تطور المداخيل الجبائية في مستوى 1.1%.

وتفضي هذه التقديرات إلى نسبة ضغط جبائي جملي في حدود 22%.

و يحوص في الجدول الموالي تطور المداخيل الجبائية بالمقارنة بالنتائج المحتملة لسنة 2017.

المداخيل الجبائية

<table>
<thead>
<tr>
<th></th>
<th>2018</th>
<th>2017</th>
<th>2016</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>ق.م</td>
<td>تحبين</td>
<td>8 أشهر</td>
<td>النتائج</td>
</tr>
<tr>
<td>8385</td>
<td>3.6%</td>
<td>% 14.8</td>
<td>% 20.9</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>% 3.6</td>
<td>% 18.3</td>
<td>% 20.9</td>
</tr>
<tr>
<td>15099</td>
<td>% 20.3</td>
<td>% 12.8</td>
<td>% 12.0</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>% 14.8</td>
<td>% 18.3</td>
<td>% 20.9</td>
</tr>
<tr>
<td>23484</td>
<td>% 10.5</td>
<td>% 13.6</td>
<td>% 15.6</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>% 14.8</td>
<td>% 18.3</td>
<td>% 20.9</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>% 20.3</td>
<td>% 12.8</td>
<td>% 12.0</td>
</tr>
</tbody>
</table>

الأداء المباشرة

<table>
<thead>
<tr>
<th></th>
<th>2018</th>
<th>2017</th>
<th>2016</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>ق.م</td>
<td>تحبين</td>
<td>8 أشهر</td>
<td>النتائج</td>
</tr>
<tr>
<td>7577</td>
<td>% 3.1</td>
<td>% 3.7</td>
<td>% 3.7</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>% 3.1</td>
<td>% 3.7</td>
<td>% 3.7</td>
</tr>
</tbody>
</table>

الأداء غير المباشرة

<table>
<thead>
<tr>
<th></th>
<th>2017</th>
<th>2016</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>ق.م</td>
<td>تحبين</td>
<td>النتائج</td>
</tr>
<tr>
<td>21625</td>
<td>% 15.6</td>
<td>% 0.8</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>% 22.0</td>
<td>% 20.7</td>
</tr>
</tbody>
</table>

الجملة المداخيل الجبائية

<table>
<thead>
<tr>
<th></th>
<th>2017</th>
<th>2016</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>ق.م</td>
<td>تحبين</td>
<td>النتائج</td>
</tr>
<tr>
<td>18702</td>
<td>% 0.8</td>
<td>% 0.8</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>% 22.0</td>
<td>% 20.7</td>
</tr>
</tbody>
</table>
3 - وتوزع الموارد الجبائية لحد 36% من أداءات مباشرة ولحد 64% من أداءات غير مباشرة.

تطور نسبة الأدءات المباشرة من المداخل الجبائية

4 - تقدير الأدءات المباشرة بـ 8385 د م أي بتراجع بـ 3.6% مقارنة بالنتائج المحتملة لـ 2017 يفسر أساساً ب:

• تراجع الضريبة على الدخل بـ 1.1 مقارنة بالنتائج المجنحة لسنة 2017 وذلك بالعلاقة مع مواصلة العمل بالإعتماد الجبائي.

• تراجع الضريبة على الشركات بـ 4.9% بالعلاقة أساساً مع مردود المساهمة

الظروف الإنتاجية المسجلة في 2017 (بلغت 740 م د في 2017)
الطابعات المباشرة

<table>
<thead>
<tr>
<th></th>
<th>2018</th>
<th>2017</th>
<th>2016</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td></td>
<td>ق م</td>
<td>ق م</td>
<td>ق م</td>
</tr>
<tr>
<td>الضريبة على الدخل</td>
<td>5931</td>
<td>6119</td>
<td>4175</td>
</tr>
<tr>
<td>% 3.1-</td>
<td>%3</td>
<td>%6.3</td>
<td>%4.7</td>
</tr>
<tr>
<td>المرتبات والأجور</td>
<td>3501</td>
<td>3968</td>
<td>2739</td>
</tr>
<tr>
<td>%11.8-</td>
<td>%3.4</td>
<td>%0.2</td>
<td>%0.9</td>
</tr>
<tr>
<td>موارد أخرى</td>
<td>2430</td>
<td>2151</td>
<td>1436</td>
</tr>
<tr>
<td>%13</td>
<td>%17.2</td>
<td>%21.7</td>
<td>%17.2</td>
</tr>
<tr>
<td>الضريبة على الشركات</td>
<td>2454</td>
<td>2582</td>
<td>1764</td>
</tr>
<tr>
<td>%4.9-</td>
<td>%58</td>
<td>%61</td>
<td>%80</td>
</tr>
<tr>
<td>الشركات البتروليه</td>
<td>755</td>
<td>740</td>
<td>360</td>
</tr>
<tr>
<td>%2</td>
<td>%76.7</td>
<td>%44.6</td>
<td>%91</td>
</tr>
<tr>
<td>الشركات غير البتروليه</td>
<td>1699</td>
<td>1842</td>
<td>1404</td>
</tr>
<tr>
<td>%7.7-</td>
<td>%51.6</td>
<td>%65.8</td>
<td>%76.3</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>8385</td>
<td>8701</td>
<td>5939</td>
</tr>
<tr>
<td>%3.6-</td>
<td>%14.8</td>
<td>%18.3</td>
<td>%20.9</td>
</tr>
</tbody>
</table>

جمعية الأداءات المباشرة

<p>| | | | |</p>
<table>
<thead>
<tr>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td></td>
<td>ق م</td>
<td>ق م</td>
<td>ق م</td>
</tr>
<tr>
<td>2018</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>2017</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>

5 - و بخصوص الأداءات غير المباشرة المقدرة لسنة 2018 بـ 15099 م د، فهي تسجل نسبة نمو بـ 20.3% بالمقارنة مع النتائج المحتملة لسنة 2017.

6 - و تم ضبط تقديرات الأداءات غير المباشرة لسنة 2018 على أساس أ. تطور مردود المعاليم الديوانية بـ 55.6% بالعلاقة مع مراجعة المعاليم الديوانية لبعض المنتجات ليبلغ منابها من الجباية 4.6% مقابل 3.3% محتملة في 2017.

![그래프](https://PLACEHOLDER.BOX)
ب. تطور مردود الأداء على القيمة المضافة بـ 16.3 % لتبلغ حوالي 7140 م د
وبذالك بالعلاقة مع الإجراءات المقترحة بقانون المالية التي يقدر مردودها
بحوالي 515 م د. ويتاتى مردود هذا الأداء لحد 7 % من الإستخلاصات الموظفة
في التوريد و لحد 26.1 % من الإستخلاصات بالسوق الداخلية.
ت. نمو مردود المعلوم على الاستهلاك بـ 24.1 % بالمقارنة مع النتائج المحيطة
لسنة 2017 وذلك بالعلاقة مع الإجراءات المقترحة بقانون المالية (+ 328 م د)
ليرتفع مردود المقرر لسنة 2018 بـ 2921 م د ويتاتى أساساً بعنوان المنتجات
التالية:
- التبغ (1085 م د أو 37.2 %)
- المنتجات النفطية (739 م د أو 25.3 %)
- المشروبات الكحولية (449 م د أو 15.3 %)
- السيارات (380 م د أو 13 %)
- والمنتجات الأخرى (268 م د أو 9.2 %).

الأداء غير المباشرة

لاختبار م د

<table>
<thead>
<tr>
<th></th>
<th>2018</th>
<th>2017</th>
<th>2016</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td></td>
<td>ق م</td>
<td>8 أشهر</td>
<td>ق م</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>تشغيل</td>
<td></td>
<td>تشغيل</td>
</tr>
<tr>
<td>1089</td>
<td>700</td>
<td>% 9.4</td>
<td>473</td>
</tr>
<tr>
<td>% 55.6</td>
<td></td>
<td></td>
<td>% 16.3</td>
</tr>
<tr>
<td>7140</td>
<td>6141</td>
<td>%19.5</td>
<td>3862</td>
</tr>
<tr>
<td>% 16.3</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>2921</td>
<td>2353</td>
<td>% 8.2</td>
<td>1587</td>
</tr>
<tr>
<td>% 24.1</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>3949</td>
<td>3355</td>
<td>% 5.7</td>
<td>2191</td>
</tr>
<tr>
<td>% 17.7</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>15099</td>
<td>12549</td>
<td>% 20.3</td>
<td>8113</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>جملة الأداء غير المباشرة</td>
<td>11125</td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>
- ويُبيِّق تطور الأداءات غير المباشرة رهين:
  - تحقيق النمو المقدر ب 3% بالأسعار القارة و 9.4% بالأسعار الجارية و تطور الواردات و نمو مرتود الأداء على القيمة المضافة باعتبار أهمية وزنه من مجموع الأداءات غير المباشرة (47%) أو من جملة المداخيل الجبائية (30%)
  - تسمي الإجراءات الجبائية المقترحة.

- وحسب طريقة الاستخلاص، يبقى الخصم من المورد السبيل الأمثل لاستخلاص الجباية حيث تطور مناب الخصم من المورد من 19% سنة 2000 إلى 32% مسجلة في 2016، و 29% متوقعة لسنة 2017 و 26% مقدرة لسنة 2018.

**الخضوع نسبة الخصم من المورد من الجباية**

<table>
<thead>
<tr>
<th>سنة</th>
<th>نسبة الخصم</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>2018</td>
<td>26.3%</td>
</tr>
<tr>
<td>2017</td>
<td>29.2%</td>
</tr>
<tr>
<td>2016</td>
<td>32.1%</td>
</tr>
<tr>
<td>2015</td>
<td>28.5%</td>
</tr>
<tr>
<td>2014</td>
<td>26.3%</td>
</tr>
<tr>
<td>2013</td>
<td>27.3%</td>
</tr>
<tr>
<td>2012</td>
<td>25.6%</td>
</tr>
<tr>
<td>2011</td>
<td>24.9%</td>
</tr>
<tr>
<td>2010</td>
<td>22.5%</td>
</tr>
<tr>
<td>2009</td>
<td>22.0%</td>
</tr>
<tr>
<td>2008</td>
<td>21.4%</td>
</tr>
<tr>
<td>2007</td>
<td>19.4%</td>
</tr>
<tr>
<td>2006</td>
<td>18.5%</td>
</tr>
</tbody>
</table>
المداخل غير الجبائية
المداخل غير الجبانية

1 - تقدر المداخل غير الجبانية لسنة 2018 بـ 2931 مليون دينار مقابل 2875 مليون دينار مرتقب لتبعيتها

بعنوان سنة 2017 و يحوصل الجدول الموالي أهم العناصر المكونة لهذه المداخل:

<table>
<thead>
<tr>
<th></th>
<th>2017 تحبين</th>
<th>نتائج 2016</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>382</td>
<td>300</td>
<td>220</td>
</tr>
<tr>
<td>474</td>
<td>440</td>
<td>300</td>
</tr>
<tr>
<td>401</td>
<td>615</td>
<td>500</td>
</tr>
<tr>
<td>365</td>
<td>282</td>
<td>250</td>
</tr>
<tr>
<td>197</td>
<td>195</td>
<td>190</td>
</tr>
<tr>
<td>500</td>
<td>200</td>
<td>200</td>
</tr>
<tr>
<td>-</td>
<td>-</td>
<td>-</td>
</tr>
<tr>
<td>-</td>
<td>-</td>
<td>-</td>
</tr>
<tr>
<td>612</td>
<td>543</td>
<td>535</td>
</tr>
</tbody>
</table>

الجملة

% 1.9 % 13.0 % 13.7 % 55.1

2 - وضعت هذه التقديرات على أساس:

• تعبئة 401 مليون دينار بعنوان مداخل تسويق منابع الدولة من النفط الخام.
• استخلاص 474 مليون دينار بعنوان الاتوأة الوجهة على الغاز الطبيعي الجزائري العابر للبلاد التونسية وتم ضبط هذه التقديرات (474 مليون دينار) على أساس القرارات الناتجة.

التالية:

كميات الغاز الغازية للبلاد التونسية: حوالي 18 مليار متر مكعب.

الكميات المقطعة من طرف الشركة التونسية للكهرباء والغاز: 586 ألف طن معادل نفط.

الكميات المصدرة: 271 ألف طن معادل نفط.

- تعبئة 382 م د بعنوان عائدات المساهمات الراجعة للدولة.
- تعبئة 500 م د بعنوان قسط من الأموال و الممتلكات المصادرة.
- تعبئة هبات في حدود 365 م د منها حوالي 215 م د متأتية من الاتحاد الأوروبي.
موارد التمويل
مـوارد التمويـل

1 - ضبطت تقديرات موارد التمويل لسنة 2018 بـ 9536 م د على أساس تمويل عجز الميزانية (باعتبار الهبات والمصادرة 865 م د ) لحد 4351 م د و تسديد أصل الدين العمومي لسنة 2018 لحد 5185 م د.

2 - وتنأتي موارد الاقتراض مبدئيا من الاقتراض الداخلي لحد 2200 م د، ومن الاقتراض الخارجي لحد 7336 م د.

3 - ومن المتوقع أن تنأتي موارد الاقتراض الخارجي (7336 م د) باعتبار القروض الخارجية المحالة من:

- دعم الميزانية: 5174 م د
- السوق المالية العالمية: 1416 م د
- القروض الخارجية الموظفة مباشرة لتمويل مشاريع الدولة: 646 م د
- القروض الخارجية الموظفة لمشاريع المؤسسات العمومية: 100 م د

4 - وينتظر أن تتم تعبئة موارد الاقتراض الداخلي بـ 2200 م د أساسا بواسطة مختلف رقاع الخزينة.
5 - بناءً على الافتراض الصافي المقدر لسنة 2018 بـ 4351 م د (باعتبار القروض المحالة)، ينتظر أن يبلغ حجم الدين العمومي 76165 م د في موفي سنة 2018 أي ما يعادل 71.4% من الناتج المحلي الإجمالي، ويتكون لحد 71% من الدين الخارجي و 29% من الدين الداخلي.

نسبة الدين العمومي من الناتج

تطور نسبة الدين العمومي من الناتج

<table>
<thead>
<tr>
<th>سنة</th>
<th>نسبة (%)</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>2018</td>
<td>71.4%</td>
</tr>
<tr>
<td>2017</td>
<td>69.6%</td>
</tr>
<tr>
<td>2016</td>
<td>61.9%</td>
</tr>
<tr>
<td>2015</td>
<td>55.4%</td>
</tr>
<tr>
<td>2014</td>
<td>50.8%</td>
</tr>
<tr>
<td>2013</td>
<td>47.2%</td>
</tr>
<tr>
<td>2012</td>
<td>46.1%</td>
</tr>
<tr>
<td>2011</td>
<td>44.0%</td>
</tr>
<tr>
<td>2010</td>
<td>40.5%</td>
</tr>
<tr>
<td>2009</td>
<td>42.9%</td>
</tr>
</tbody>
</table>
الجزء الثالث

نفقات ميزانية الدولة
نفقات ميزانية الدولة لسنة 2018

1 - تم ضبط تقديرات نفقات مشروع ميزانية الدولة لسنة 2018 على ضوء التوجهات الواردة بالمنشور عدد 16 المؤرخ في 07 جوان 2017 والتي ارتكزت أساسا على التوجهات الرئيسية التالية:
- تحقيق التوازنات العامة
- التحكم في مستوى المديونية
- مواصلة إرساء منظومة التصرف حسب الأهداف
- مواصلة مراجعة الإجراءات والقيام بالإصلاحات الهيكلية

تجرد الإشارة في هذا الإطار إلى أنه تم الأخذ بعين الاعتبار، عند إعداد مشروع ميزانية الدولة لسنة 2018، بإستراتيجية إصلاح الوظيفة العمومية وتطوير التصرف في الموارد البشرية وذلك باتباع التمثلي التالي:
- وضع برنامج استثنائي عاجل للحد من تضخم الأعوان العموميين بالوظيفة العمومية والتخفيف من ضغط الأجور وذلك بتمكين أعوان الوظيفة العمومية من الانخراط بصفة اختيارية في:

✓ برنامج الإقامة على التقاعد قبل بلوغ السن القانونية ( القانون عدد 51 لسنة 2018 المؤرخ في 28 جوان 2017)، وذلك بالنسبة للأعوان والعملة الذين يبلغون السن القانونية للإقامة على التقاعد خلال الفترة الممتدة من 01 جانفي 2018 إلى 01 جانفي 2021. علما وأنه يتم تمييز المعنيين بالأمر بالجراية بصفة فورية ابتداء من تاريخ الانقطاع عن النشاط من ناحية وبتقفيه يساوي الفترة المتبقية لبلوغ السن القانونية للإقامة على التقاعد من ناحية أخرى.
✓ برنامج المغادرة اختيارية وذلك بالنسبة لأعوان الوظيفة العمومية غير المعنيين بالبرنامج الاستثنائي للتقاعد المبكر، ويتمثل في تمكين العون وبطلب
منه وبعد موافقة الإدارة على المغادرة الاختيارية للوظيفة العمومية مقابل منحة مغادرة تصرف دفعة واحدة وبصفة فورية.

الانطلاق في تنفيذ خطة متكاملة لإصلاح هيكلي شامل للوظيفة العمومية تنبني أساساً على إرساء نظام تصرف تقديري في الموارد البشرية وإعداد نظام خاص بالإطارات العليا للوظيفة العمومية وإعادة توظيف الأعوان العموميين ومراجعة أنظمة التأجير والتقليم والتحفيز.

وتبعاً لذلك تقرر بالنسبة لسنة 2018 أخذ جملة من الإجراءات والتدابير الاستثنائية:

3 - حصر الالدادات الجديدة في حدود 3000 خطة ؛

- عدم تعويض الشغورات الناتجة عن الإحالات على التقاعد أو عن حالات المغادرة الطارئة ؛

- عدم نقل تراخيص الالدادات للسنوات الفارطة باستثناء تراخيص سنة 2017 ؛

- السعي إلى تغطية الحاجيات المتأنكة بإعادة توظيف الموارد البشرية المتوفرة سواء بين الهيئات الوزارية أو المؤسسات العمومية أو بين الجهات ؛

- مزيد التحكم في برامج الترقبات السنوية مع إخضاعها إلى مبادئ الجدارة والتميز ؛

- مزيد التحكم وترشيد منحة الانتاج وربطها فعلياً بالأداء ؛

- مزيد التحكم في الساعات الإضافية على أساس ثبوت العمل الفعلي المنجز.

4 - تم على هذا الأساس ضبط نفقات التصرف والتنمية لسنة 2018 دون اعتبار القروض وتسبيقات الخزينة الصافية في مستوى 35851 مدة مقابل 34330 م د محسنة لسنة 2017 أي بزيادة 1521 م د تمثل نسبة 4.4%.
وتتوزع النفقات المذكورة كالآتي:

<table>
<thead>
<tr>
<th>%</th>
<th>الفارق/تحيين تقديرات 2018</th>
<th>تحيين 2017</th>
<th>في م 2017</th>
<th>نفقات التصرف</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>2.8</td>
<td>596</td>
<td>22 136</td>
<td>21 540</td>
<td>20 265</td>
</tr>
<tr>
<td>3.2</td>
<td>576</td>
<td>18 616</td>
<td>18 040</td>
<td>17 565</td>
</tr>
<tr>
<td>0.6</td>
<td>20</td>
<td>3 520</td>
<td>3 500</td>
<td>2 700</td>
</tr>
<tr>
<td>0.7</td>
<td>43</td>
<td>5 743</td>
<td>5 700</td>
<td>6 110</td>
</tr>
<tr>
<td>12.4</td>
<td>882</td>
<td>7 972</td>
<td>7 090</td>
<td>5 825</td>
</tr>
<tr>
<td>4.4</td>
<td>1 521</td>
<td>35 851</td>
<td>34 330</td>
<td>32 325</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>%</td>
<td>نفقات التأميم</td>
<td>الاقتصادية</td>
<td>الخدمات الصحية</td>
<td>المجموع</td>
</tr>
<tr>
<td>----</td>
<td>--------------------------</td>
<td>---------------</td>
<td>-------------------</td>
<td>---------</td>
</tr>
<tr>
<td>6.6</td>
<td>303</td>
<td>18270</td>
<td>450</td>
<td>12.52</td>
</tr>
<tr>
<td>18.8</td>
<td>772</td>
<td>47227</td>
<td>1500</td>
<td>21.52</td>
</tr>
<tr>
<td>0.7</td>
<td>28</td>
<td>1500</td>
<td>28</td>
<td>3.52</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>
وقد تم ضبط هذه التقديرات على أساس:

- إنجاز برنامجي المغادرة الطوعية والنقاعد المبكر الاختياري بكلفة تقديرية بـ 535 م.د مقابل اقتصاد في نفقات التأجير بقيمة 280 م.د.
- رصد منحة تقدر بـ200 م د فائدة الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية.
- الترفيق في نسب المساهمات المحمولة على المطلوب بنقطتين وبنقطة واحدة بالنسبة للمساهمات على الأجر.
- تخصيص مبلغ 3 520 م د للدعم المباشر يهم:
  - المواد الأساسية : 1.570 م د
  - المحروقات والكهرباء : 1.500 م د
  - النقل : 450 م د
تضمن مبلغ 743 م د بعنوان نفقات التنمية لسنة 2018 مقابل 700 م د محبة لسنة 2017 وذلك دون اعتبار مشاريع في حدود 500 م د سيتم إنجازها في إطار الشراكة مع القطاع الخاص.

6 - هذا ويوزع حجم النفقات المقترحة لسنة 2018 حسب نوعية النفقة على النحو التالي:

<table>
<thead>
<tr>
<th>نسبة التطور</th>
<th>تقديرات 2018</th>
<th>تحسين 2017</th>
<th>قم 2017</th>
<th>نفقات التصرف</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>2.8% تحصين / 2017</td>
<td>22 136</td>
<td>21 540</td>
<td>20 265</td>
<td>نفقات التأجير</td>
</tr>
<tr>
<td>3.2%</td>
<td>14 751</td>
<td>14 300</td>
<td>13 700</td>
<td>نفقات الوسائط</td>
</tr>
<tr>
<td>5.9%</td>
<td>1 150</td>
<td>1 086</td>
<td>1 086</td>
<td>نفقات التدخل</td>
</tr>
<tr>
<td>1.4%</td>
<td>5831</td>
<td>5912</td>
<td>5112</td>
<td>نفقات 통جم</td>
</tr>
<tr>
<td>4.7%</td>
<td>1 570</td>
<td>1 500</td>
<td>1 600</td>
<td>دعم المواد الأساسية *</td>
</tr>
<tr>
<td>0%</td>
<td>450</td>
<td>450</td>
<td>450</td>
<td>دعم النقل *</td>
</tr>
<tr>
<td>3.2%</td>
<td>1 500</td>
<td>1 550</td>
<td>650</td>
<td>دعم المحروقات *</td>
</tr>
<tr>
<td>2.5%</td>
<td>195</td>
<td>200</td>
<td>200</td>
<td>الحسابات الخاصة في الخزينة</td>
</tr>
<tr>
<td>4.3%</td>
<td>2 116</td>
<td>2 212</td>
<td>2 212</td>
<td>تدخلات أخرى</td>
</tr>
<tr>
<td>67.6%</td>
<td>404</td>
<td>241</td>
<td>366</td>
<td>النفقات الطارئة وغير الموزعة</td>
</tr>
<tr>
<td>0.7%</td>
<td>5 743</td>
<td>5 700</td>
<td>6 110</td>
<td>النفقات التنمية</td>
</tr>
<tr>
<td>8.3%</td>
<td>2 714</td>
<td>2 507</td>
<td>2 507</td>
<td>الاستثمارات المباشرة</td>
</tr>
<tr>
<td>12.2%</td>
<td>1 613</td>
<td>1 437</td>
<td>1 687</td>
<td>التمويل العمومي</td>
</tr>
<tr>
<td>4.0%</td>
<td>646</td>
<td>673</td>
<td>673</td>
<td>الفروض الخارجية الموطنة</td>
</tr>
<tr>
<td>7.6%</td>
<td>622</td>
<td>578</td>
<td>688</td>
<td>الحسابات الخاصة في الخزينة</td>
</tr>
<tr>
<td>70.6%</td>
<td>148</td>
<td>504</td>
<td>554</td>
<td>النفقات الطارئة وغير الموزعة</td>
</tr>
<tr>
<td>12.4%</td>
<td>7 972</td>
<td>7 090</td>
<td>5 825</td>
<td>الدين العمومي</td>
</tr>
<tr>
<td>23.6%</td>
<td>2 787</td>
<td>2 255</td>
<td>2 215</td>
<td>فوائد الدين العمومي</td>
</tr>
<tr>
<td>7.2%</td>
<td>5 185</td>
<td>4 825</td>
<td>3 610</td>
<td>تسديد أصل الدين</td>
</tr>
<tr>
<td>4.4%</td>
<td>35 851</td>
<td>34 330</td>
<td>32 200</td>
<td>المجموع العام</td>
</tr>
</tbody>
</table>
7 -  كما تتوزع الاعتمادات المقدرة حسب مختلف أبوب الميزانية وفقاً للجدول الموالي:

<table>
<thead>
<tr>
<th>الأبواب</th>
<th>المجموع العام</th>
<th>النفقات التنمية بإعتبار</th>
<th>النفقات التصرف بإعتبار</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>مجمع نواب الشعب</td>
<td>30,919</td>
<td>1,500</td>
<td>29,419</td>
</tr>
<tr>
<td>رئاسة الجمهورية</td>
<td>108,513</td>
<td>5,665</td>
<td>102,848</td>
</tr>
<tr>
<td>رئاسة الحكومة</td>
<td>168,372</td>
<td>7,500</td>
<td>160,872</td>
</tr>
<tr>
<td>وزارة الداخلية</td>
<td>7,963</td>
<td>180</td>
<td>7,783</td>
</tr>
<tr>
<td>وزارة الداخلية</td>
<td>2,879,083</td>
<td>250,000</td>
<td>2,629,083</td>
</tr>
<tr>
<td>وزارة الشؤون المحلية والبيئة</td>
<td>887,406</td>
<td>284,000</td>
<td>603,406</td>
</tr>
<tr>
<td>وزارة الشؤون المحلية والبيئة</td>
<td>591,578</td>
<td>75,000</td>
<td>516,578</td>
</tr>
<tr>
<td>وزارة الدفاع الوطني</td>
<td>211,324</td>
<td>8,000</td>
<td>203,324</td>
</tr>
<tr>
<td>وزارة الدفاع الوطني</td>
<td>2,233,076</td>
<td>370,000</td>
<td>1,863,076</td>
</tr>
<tr>
<td>وزارة الشؤون الدينية</td>
<td>105,305</td>
<td>2,000</td>
<td>103,305</td>
</tr>
<tr>
<td>وزارة الشؤون الدينية</td>
<td>735,767</td>
<td>110,000</td>
<td>625,767</td>
</tr>
<tr>
<td>وزارة الشؤون الدينية</td>
<td>62,130</td>
<td>11,000</td>
<td>51,130</td>
</tr>
<tr>
<td>وزارة الشؤون الدينية</td>
<td>560,095</td>
<td>500,000</td>
<td>69,095</td>
</tr>
<tr>
<td>وزارة التدريس والتعليم العالي</td>
<td>1,402,096</td>
<td>795,285</td>
<td>606,811</td>
</tr>
<tr>
<td>وزارة التدريس والتعليم العالي</td>
<td>209,289</td>
<td>191,000</td>
<td>18,289</td>
</tr>
<tr>
<td>وزارة التجارة</td>
<td>1,660,762</td>
<td>16,000</td>
<td>1,644,762</td>
</tr>
<tr>
<td>وزارة التدريس والتعليم العالي</td>
<td>1,551,289</td>
<td>34,000</td>
<td>1,517,289</td>
</tr>
<tr>
<td>وزارة التعليم والمدارس والتعليم الابتدائي</td>
<td>120,133</td>
<td>100,530</td>
<td>19,603</td>
</tr>
<tr>
<td>وزارة التعليم والمدارس والتعليم الابتدائي</td>
<td>151,032</td>
<td>88,000</td>
<td>63,032</td>
</tr>
<tr>
<td>وزارة التعليم والمدارس والتعليم الابتدائي</td>
<td>1,594,453</td>
<td>1,448,000</td>
<td>146,453</td>
</tr>
<tr>
<td>وزارة التعليم والمدارس والتعليم الابتدائي</td>
<td>640,567</td>
<td>170,000</td>
<td>470,567</td>
</tr>
<tr>
<td>وزارة التعليم والمدارس والتعليم الابتدائي</td>
<td>264,505</td>
<td>70,000</td>
<td>194,505</td>
</tr>
<tr>
<td>وزارة التعليم والمدارس والتعليم الابتدائي</td>
<td>663,839</td>
<td>75,000</td>
<td>588,839</td>
</tr>
<tr>
<td>وزارة التعليم والمدارس والتعليم الابتدائي</td>
<td>143,418</td>
<td>30,000</td>
<td>113,418</td>
</tr>
<tr>
<td>وزارة التعليم والمدارس والتعليم الابتدائي</td>
<td>1,875,218</td>
<td>204,000</td>
<td>1,671,218</td>
</tr>
<tr>
<td>وزارة التعليم والمدارس والتعليم الابتدائي</td>
<td>1,355,364</td>
<td>50,000</td>
<td>1,305,364</td>
</tr>
<tr>
<td>وزارة التعليم والمدارس والتعليم الابتدائي</td>
<td>4,925,533</td>
<td>210,000</td>
<td>4,715,533</td>
</tr>
<tr>
<td>وزارة التعليم والمدارس والتعليم الابتدائي</td>
<td>1,481,694</td>
<td>145,000</td>
<td>1,336,694</td>
</tr>
<tr>
<td>وزارة التعليم والمدارس والتعليم الابتدائي</td>
<td>672,303</td>
<td>350,000</td>
<td>322,303</td>
</tr>
<tr>
<td>وزارة التعليم والمدارس والتعليم الابتدائي</td>
<td>6,800</td>
<td>3,000</td>
<td>3,800</td>
</tr>
<tr>
<td>وزارة التعليم والمدارس والتعليم الابتدائي</td>
<td>4,332</td>
<td>1,920</td>
<td>2,412</td>
</tr>
<tr>
<td>وزارة التعليم المدرسة الثانوية</td>
<td>24,900</td>
<td>8,000</td>
<td>16,900</td>
</tr>
<tr>
<td>وزارة التعليم المدرسة الثانوية</td>
<td>8,322</td>
<td>8,322</td>
<td>8,322</td>
</tr>
<tr>
<td>وزارة التعليم المدرسة الثانوية</td>
<td>532,620</td>
<td>128,420</td>
<td>404,200</td>
</tr>
<tr>
<td>وزارة التعليم المدرسة الثانوية</td>
<td>7,972,000</td>
<td>5,185,000</td>
<td>2,787,000</td>
</tr>
<tr>
<td>合计</td>
<td>35,851,000</td>
<td>10,928,000</td>
<td>24,923,000</td>
</tr>
</tbody>
</table>
نفقات التصرف
**نفقات التصرّف لسنة 2018**

1 - تقدر نفقات التصرّف لسنة 2018 بـ 136 22 م د مقابل 540 21 م د. كاعتمادات محينة لسنة 2017 مسجلة زيادة بـ 696 م د تتمثل نسبة 2.8 %.

2 - دون اعتبار نفقات الدعم، فإن باقي نفقات التصرّف تسجل تطوراً من 40 040 م د إلى 616 1861 م د أي بزيادة 576 م د تتمثل نسبة 3.2 %.

3 - وتوزع الاعتمادات الجمليّة المقترحة بين مختلف النفقات على النحو التالي:

<table>
<thead>
<tr>
<th>نسبة التطور (%)</th>
<th>تقييمات 2018</th>
<th>تقييمات 2017</th>
<th>قيمات 2017</th>
<th>حساب د</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>3.2</td>
<td>18 616</td>
<td>18 040</td>
<td>17 565</td>
<td>1 - نفقات التصرّف دون الدعم</td>
</tr>
<tr>
<td>3.2</td>
<td>14 751</td>
<td>14 300</td>
<td>13 700</td>
<td>نفقات الأجور</td>
</tr>
<tr>
<td>5.9</td>
<td>1 150</td>
<td>1 086</td>
<td>1 086</td>
<td>نفقات التسبيع</td>
</tr>
<tr>
<td>-4.2</td>
<td>2 311</td>
<td>2 412</td>
<td>2 412</td>
<td>نفقات التدخل دون الدعم</td>
</tr>
<tr>
<td>-2.5</td>
<td>195</td>
<td>200</td>
<td>200</td>
<td>منها الحسابات الخاصة في الخزينة</td>
</tr>
<tr>
<td>67.6</td>
<td>404</td>
<td>241</td>
<td>366</td>
<td>النفقات الطارئة وغير الموزعة</td>
</tr>
</tbody>
</table>

| 0.6              | 3 520        | 3 500        | 2 700       | 2 - نفقات الدعم |
| 4.7              | 1 570        | 1 500        | 1 600       | دعم المواد الأساسية |
| -                | 450          | 450          | 450         | دعم النقل |
| -3.2             | 1 500        | 1 550        | 650         | دعم الحروقات |

4 - ويتضمن المبلغ الاجمالي لنفقات التصرّف والبالغ 136 22 م د منح لفائدة المؤسسات العمومية الإدارية وغير الإدارية بقيمة 465 1 م د تتضمن إليها موارد ذاتية لهذه المؤسسات في حدود 1072 1 م د لتبلغ بذلك جملة ميزانيات هذه المؤسسات 2537 2 م د.
وبين الجدول التالي جملة ميزانيات هذه المؤسسات ومصادر تمويلها وتوزيعها حسب نوعية النفقات:

<table>
<thead>
<tr>
<th>الجملة</th>
<th>الموارد الذاتية</th>
<th>منحة الدولة</th>
<th>النفقات</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td></td>
<td>1241</td>
<td>1102</td>
<td>315</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>1178</td>
<td>1217</td>
<td>733</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>118</td>
<td>104</td>
<td>24</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>2537</td>
<td>2423</td>
<td>1072</td>
</tr>
</tbody>
</table>

نفقات الأجور:

- ضبطت نفقات الأجور لسنة 2018 في مستوى 14,751 د.م. مقابل 14,300 د.م في سنة 2017 أي بنسبة زيادة ب 3.2%.

وتتمثل هذه النفقات:

- 79.2% من نفقات التصرف دون الدعم مقابل 79.3% سنة 2017 مهينة.
- 52.9% من ميزانية الدولة دون الدين مقابل 52.5% سنة 2017 مهينة.

وقد تم ضبط نفقات الأجور في حدود 14,751 د.م بعد اقرار جملة من الإجراءات للتحكم فيها تتمثل أساسا في:

- مواصلة العمل بالاعتماد الجبائي بالنسبة لـ:
  - شهر ديسمبر 2017 و كامل سنة 2018 (100%)
  - صرف القسط المتبقى 50% بعنوان زيادة 2017 (الملحق)
  - صرف الزيادة المقررة ابتداء من شهر أفريل 2018.
- تدابير استثنائية للتحكم في كتلة الأجور على غرار:
  
  خصر الانتدابات الجديدة في حدود 3000 خطة
  
  عدم اللجوء إلى تعويض المحلاين على التقاعد (حوالي 11800)
  
  إيقاف العمل بتعرض الشغورات المسجلة خلال السنة بسبب الاستقالة أو
  
  الوفاة أو الإلحاد...

- عدم نقل تراخيص الانتدابات للسنوات الفارطة باستثناء تراخيص 2017
  السعي إلى تغطية الحاجيات المتاحة بإعادة توظيف الموارد البشرية
  المتوفرة

- مزيد التحكم في برام الترقيات مع إخلاصها إلى مبادئ الجدارة والتمييز
  التقليص من منح الساعات الإضافية على أساس ثبوت العمل الفعلي المنجز
  مزيد التحكم وترشيد منح الإنتاج المسندة وربطها فعليا بالآداء

**نفقات التسرب**

6 - تقدر نفقات التسرب لسنة 2018 بـ1501 م د مقابل 1086 م د نفقات محسنة لسنة
2017 أي بزيادة 44 م د تمثل نسبة 5.9%.

وسیتم العمل على مزيد ترشيد هذه النفقات وإحكام توزيعها على مختلف البرامج للبقاء
تقریبا في نفس مستوى السنة السابقة مع الأخذ بعين الاعتبار بعض الخصوصيات أو
الزيادات المرتبطة بالإجراءات الجديدة.

و متوزع نفقات التسرب لسنة 2018 بين 705 م د بعنوان نفقات تسرب للوزارات
445 م د كمنح تسرب تسند لفائدة المؤسسات العمومية.

وستأخذ المنح المقترحة لفائدة المؤسسات العمومية بعنوان وسائل المصالح والبالغة
445 م د بعين الاعتبار تطور الموارد الذاتية لهذه المؤسسات بالاستناد على النتائج المسجلة
وذلك التطور المرتقب على مستوى النشاط.
وتقدر جملة الموارد الذاتية لهذه المؤسسات لسنة 2018 الموزعة لمنفقات الوسائل بحوالي 733 م د، لتبلغ بذلك جملة الاعتمادات المخصصة لمنفقات وسائل المصالح بميزانيات المؤسسات العمومية 1178 م د.

وتنوع هذه المبالغ بين القطاعات كما يلي:

<table>
<thead>
<tr>
<th>جملة نفقات</th>
<th>تسيير المؤسسات الذاتية</th>
<th>المنحة المؤسسات التابعة لوزارات</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td></td>
<td>677</td>
<td>567</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>111</td>
<td>34</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>98</td>
<td>14</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>69</td>
<td>44</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>42</td>
<td>4</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>10</td>
<td>3</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>28</td>
<td>5</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>14</td>
<td>2</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>19</td>
<td>9</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>10</td>
<td>1</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>100</td>
<td>50</td>
</tr>
<tr>
<td>الجملة</td>
<td>1178</td>
<td>733</td>
</tr>
</tbody>
</table>

**نفقات الدعم دون الدعم:**

7. تقدر نفقات الدعم دون الدعم لسنة 2018 بـ 1101 م د مقابل 1422 م د محيجة في سنة 2017 أي بنقص 101 م د يمثل نسبة -4.2%.

ويفسر هذا النقص بالانخفاض في المنحة المسندة لفائدة الصندوق الوطني للتقاعد والحماية الاجتماعية من 500 م د سنة 2017 إلى 200 م د سنة 2018، وسيمول الفارق بالزيادة في
المساهمات المحمولة على المشغل بنقاطتين مما سيتمكن من توفير موارد إضافية لفائدة الصندوق تقدر بحوالي 380 د (آراء الوظيفة العمومية وأراء المؤسسات والمنشآت العمومية).

وستعمل هذه التدخلات بواسطة الموارد العامة لميزانية الدولة في حدود 116.2 د. وعند طريق الموارد الموظفة للحسابات الخاصة في الخزينة في حدود 195 د.

وستمكن هذه الاعتبارات أساسا من تمويل تدخلات الدولة بعنوان:

<table>
<thead>
<tr>
<th>تقديرات 2018</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>النهوض بالفئات محدودة الدخل</td>
</tr>
<tr>
<td>• منحة للصندوق الوطني للتقنية والحيطة الاجتماعية</td>
</tr>
<tr>
<td>• الجماعات المحلية</td>
</tr>
<tr>
<td>• المنح والضوض الجامعية</td>
</tr>
<tr>
<td>• المساهمات المحمولة على المشغل (التعديل الألي)</td>
</tr>
<tr>
<td>• للإجراءات، عجز الأنظمة الخاصة، المساهمات بعنوان التعاون الفني بالخارج</td>
</tr>
<tr>
<td>• برنامج المغادرة الطوعية</td>
</tr>
</tbody>
</table>

8 - النهوض بالفئات محدودة الدخل: تم تخصيص اعتماد يقدر بـ 570 مليون دينار بعنوان النهوض بالفئات محدودة الدخل لسنة 2018، وستوظف هذه الاعتبارات بالأساس كما يلي:

- دعم للفئات محدودة الدخل:

الصرف منحة قارة بـ 150 د شهريا لفائدة 250 ألف عائلة محدودة الدخل علاوة على إسناد 10 د شهريا لكل طفل في سن الدراسة (3 أطفال كحد أقصى لكل عائلة).
- تقديم مساعدات بمناسبة العودة المدرسية والجامعية بمبلغ 14 د.
- تقديم مساعدات في المناسبات الدينية بمبلغ 31 د.
- تقديم مساعدات ظرفية بـ 1.7 م د.

- رعاية المعوقين:
  - إسناد مساعدات على بعث موارد رزق لفائدة المعوقين بمبلغ 2.5 م د.
  - صرف منح للجمعيات العاملة في مجال الإعاقة بمبلغ 14 م د.
  - تسبيّر مراكز رعاية المسنين والمعوقين ومراكز الطفولة ومراكز أطفال في سن ما قبل الدراسة بتكاليف قدرت بـ 27.7 م د.

وتجدر الإشارة إلى أن الفئات محدودة الدخل تنتمي من جهة أخرى بالتغطية الصحية

حيث تنتمع:

- ببطاقات العلاج المجاني في ححد 250 000 بطاقة.

- ببطاقات العلاج بالتعرفة المنخفضة في ححد 600 000 بطاقة.

- دعم الجماعات المحلية: تقدر الاعتمادات المخصصة لدعم الجماعات المحلية بـ 441 م د.

و يوزع هذا المبلغ كالآتي:

- 426 م د بعنوان الدعم العادي لفائدة الجماعات المحلية ،
- 15 م د بعنوان الدعم الديوانى لسنة 2018.


ومن المتوقع أن ينتمي حوالي 92 طالبا بمنح جامعية بتونس من جملة 243 طالبًا أي ما يمثل نسبة 38%. وتقدر الكلفة الجمليّة للمنح الجامعية بـ 148 م د.

و سيتميع حوالي 700 طالبا بمنح جامعية بالخارج بكفالة جمليّة تقدر بـ 31 م د وذلك باعتبار مصاريف التأمين والنقل والتسجيل واللوائح المدرسية.
هذا علاوة على تخصيص مبلغ 4.7 م لعنوان قروض جامعية بتونس وبالخارج ومنح للطلبة أبناء التونسيين بالخارج المزاولين تعليمهم بتونس وإعانات للطلبة المعوزين.

**نفقات الدعم:**

11 - تبلغ التقديرات الإجمالية لنفقات الدعم 520 مليون دينار وهو ما يمثل:

- 61.3% من نفقات التنمية دون اعتبار أصل الدين العمومي
- 15.9% من جملة نفقات التصرف دون اعتبار فائدة الدين العمومي
- 9.8% من جملة الميزانية
- 3.3% من الناتج المحلي الداخلي.

ولن تترجم هذه النسب أهمية الجانب الاجتماعي لتدخل الدولة إلا أنها تطرح مسألة

مراجعة منظومة الدعم قصد ترشيده وتوجيهه لفائدة الفئات المستهدفة دون غيرها.

**دعم المحروقات:**

تقدر حاجيات التمويل الضرورية لتوازن منظومة المحروقات والكهرباء و الغاز في سنة 2018 بحوالي 2400 م د تم ضبطها على أساس المعطيات والفرضيات التالية:

- معدل سعر النفط: 54 دولار للبرميل من نوع "البرنت":
- "حجم الإنتاج الوطني في حدود 2.059 مليون طن من النفط الخام و 2.008 مليون طن" معادل نفث من الغاز الطبيعي مقابل على التوالي 1952 مليون طن و 2104 مليون طن

محتملة سنة 2017 ؛

- حجم استهلاك الغاز الطبيعي بـ 422 5 مليون طن معادل نفث أي بزيادة بحوالي 1.8% بالمقارنة مع التقديرات المحمية لسنة 2017(3265 م ط.م.ن)؛
- تطور استهلاك المنتجات النفطية الجاهزة بحالي 2.3% بالمقارنة مع التقديرات المحمية لسنة 2017(3733 مقابل 3687 مليون طن)؛
- توريد 2861 مليون طن من الغاز الطبيعي الجزائري أي زيادة بحوالي 8% بالمقارنة مع التقديرات المحددة لسنة 2017 (6492 طم م).
- وواصلة العمل خلال سنة 2018 باليال للاستخدام الأولي لأسعار البيع للعموم لمدتها الغازوال العادي و الغازوال 50 و مادة البنزين الخالي من الرصاص، و ذلك بالترفع أو التخفيف على ضوء تطور سعر تكلفة المنتجات النفطية المعنية بالآلية المسجل خلال الفترة المنقضية من ناحية و في حodom سقف الآلي من ناحية أخرى.

و يقترح تمويل هذه الحاجيات (2400 د) على النحو التالي:

أ- تعين موارد ذاتية إضافية لفائدة منظومة المحروقات وذلك من خلال: 
   1- تجسيم التعديل المبرمجة لشهر أكتوبر 2017 لأسعار المواد البترولية الذي يقدر مروده في سنة 2018 بـ 200 د.
   2- إجراء تعديلات لأسعار البيع للعموم في سنة 2018 لتعينة 700 د موزعة كما يلي:
      - 342 د بعنوان مرود تعديل أسعار المواد البترولية.
      - 358 د بعنوان مرود تعديل تعريفي الكهرباء والغاز.

ب- رصد منحة بمبلغ 1500 د بميزانية وزارة الطاقة والمناجم والمناطق المتجدة لسنة 2018 بعنوان دعم المحروقات تخصص لتغطية حاجيات التمويل المتبقية لضمان توافر منظومة المحروقات.
و يبرز الجدول التالي هيكلة تمويل حاجيات منظومة المحروقات:

<table>
<thead>
<tr>
<th>حاجيات التمويل الصافية (م د)</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>2400</td>
</tr>
</tbody>
</table>

<table>
<thead>
<tr>
<th>التمويل الذاتي (م د)</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>900</td>
</tr>
</tbody>
</table>

- مردود تعديل أسعار المواد البترولية المبرمج لشهر أكتوبر 2017
- مردود تعديلات أسعار المواد البترولية المبرمجة لسنة 2018
- مردود تعديلات تعريفتي الكهرباء و الغاز المبرمجة لسنة 2018

<table>
<thead>
<tr>
<th>منحة الدولة (م د)</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>1500</td>
</tr>
</tbody>
</table>


وتوزع حاجيات الدعم لسنة 2018 كما يلي:

<table>
<thead>
<tr>
<th>المواد</th>
<th>مبلغ الدعم</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>الحبوب</td>
<td>1200 م د</td>
</tr>
<tr>
<td>الزبيب النباتي</td>
<td>250 م د</td>
</tr>
<tr>
<td>الحليب</td>
<td>70 م د</td>
</tr>
<tr>
<td>العجين الغذائي والكسى</td>
<td>36 م د</td>
</tr>
<tr>
<td>السكر</td>
<td>10 م د</td>
</tr>
<tr>
<td>الورق المدرسی</td>
<td>4 م د</td>
</tr>
<tr>
<td><strong>الجملة</strong></td>
<td><strong>1570 م د</strong></td>
</tr>
</tbody>
</table>

هذا، وتجدر الإشارة إلى أنه سيتم اتخاذ تدابير جديدة للتحكم في دعم المواد الأساسية وترشيدها تسمح بالبقاء تقريبا في مستوي اعتمادات 2017 وتحقيق اقتصاد بحوالي 330 م د لمجابهة حاجيات التعويض المقدرة بـ 1900 م د سنة 2018، هذا في انتظار التفرغ من
رساء المنظومة الخاصة بالحماية الاجتماعية التي تشرف على إنجازها وزارة الشؤون الاجتماعية بدعم من البنك العالمي يمكن أن توجيه الدعم إلى مستحقي من ناحية والقضاء على كل أشكال التهريب والمضاربة.

- **دعم النقل العمومي:** يقترح بالنسبة لسنة 2018 رصد اعتماد في حدود 450 م د وهو نفس المبلغ المرسم سنة 2017 بعنوان دعم النقل المدرسي والجامعي والنقل بتعريفات منخفضة وكذلك النقل المجاني لبعض الفئات الخصوصية (دون اعتبار الإصلاح النشيطة)، وللبقاء في نفس مستوى الاعتمادات سيتم الترفع في تعريفات النقل العمومي بنسبة تقدر حوالي 10%.

ويوزع هذا المبلغ بين شركات النقل كالتالي:

<table>
<thead>
<tr>
<th>الشركات</th>
<th>تقديرات 2018</th>
<th>تقديرات 2017</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>الشركات الجهوية للنقل</td>
<td>255</td>
<td>255</td>
</tr>
<tr>
<td>الشركة الوطنية للسكك الحديدية</td>
<td>50</td>
<td>50</td>
</tr>
<tr>
<td>شركة نقل تونس: النقل عبر الحافلات</td>
<td>96</td>
<td>96</td>
</tr>
<tr>
<td>شركة نقل تونس: النقل عبر المترو</td>
<td>34</td>
<td>34</td>
</tr>
<tr>
<td>الشركة الجديدة للنقل بقرطة</td>
<td>10</td>
<td>10</td>
</tr>
<tr>
<td>النقل المدرسي والريفي</td>
<td>1</td>
<td>1</td>
</tr>
<tr>
<td>شركة الخطوط التونسية السريعة</td>
<td>3</td>
<td>3</td>
</tr>
<tr>
<td>الشركة الوطنية للنقل بين المدن</td>
<td>1</td>
<td>1</td>
</tr>
</tbody>
</table>

- **هذا وتتضمن نفقات التصرف المقترحة بعنوان سنة 2018 اعتماداً قدره 404 م د بباب النفقات الطارئة وغير الموزعة لتغطية الحاجيات المتُتأكد، التي قد تطرأ خلال السنة.**
نفقات التنمية
نفقات التنمية لسنة 2018

تبلغ نفقات التنمية المقترحة لسنة 2018 ما قدره 3745 مقابل اعتمادات محيطة بقيمة 7005 م د بعنوان سنة 2017 و اعتمادات تقدر بـ 1106 م د مرسمة بقانون المالية الأصلي لسنة 2017 بالإضافة إلى مشاريع بقيمة 500 م د ، سيتم انجازها في إطار الشراكة مع القطاع الخاص.

و فيما يلي أهم مكونات المشاريع التنموية المدرجة بمشروع ميزانية 2018:

الفلاحية والموارد المائية والصيد البحري

في نطاق مزيد إكمال استغلال الموارد الطبيعية في ميداني الفلاحية والصيد البحري، يقترح تخصيص اعتماد قدره 3795 م د كدفوعات لإنجاز مختلف المشاريع.

البرامج التالية:

برنامج الإنتاج الفلاحي والجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية:

تقدر الإعتمادات المخصصة لهذا البرنامج بحوالي 1856 م د وستمكن من:

- اقتناء معدات لفائدة مخبر تحليل الأعلاف الحيوانية والمركز الوطني لليقظة الحيوانية
- القيام بالتحاليل البيطرية
- مواصلة الخطة الوطنية لمكافحة سوسة النخيل الحمراء
- مواصلة تدعيم تدخلات الديوان الوطني للزيت
- مواصلة القيام بحملات التلقين والتطهير الصحي للقطيع
- مواصلة تقديم التشجيعات المباشرة لفائدة الفلاحين من خلال دعم مادة الحليب والمروقات وأسعار البذور العلفية الممتازة وتكوين مخزون احتياطي من بذور الحبوب إلى جانب تشجيع الاستثمارات الفلاحية وتدخلات السنوية لديوان تربية الماشية وتوفر المرعى والمؤسسة الوطنية لتحسين وتجويف الخيال والشركة الوطنية لحماية النباتات وصندوق النهوض بجودة التموير.
برنامج الصيد البحري:

تبلغ الإعتمادات المخصصة لهذا البرنامج حوالي 70.3 م د والتي ستمكن من:
- مواصلة إنجاز أنشطة حماية ميناء الصيد البحري بقياس وحدات ميناء سيدى يوسف وميناء سيدي منصور بصفاقس.
- مواصلة إصلاح ميناء قليبية وتوسيع ميناء طبلية.
- الانطلاق في مشاريع حماية ميناء قلعة الأندلس بكلفة 30 م د وإصلاح وتهيئة ميناء المهدية بكلفة 10 م د وحماية المناطق الساحلية من الصيد العشواي بكلفة 35 م د ودراسة توسعه.
- الانطلاق في إعداد مخطط مديرى لتربيبة الأحياء المائية بكلفة 0.5 م د ودراسة تهيئة ميناء بوغرارة بمدنين بكلفة 0.15 م د ودراسة تهيئة ميناء حمادة بمدنين بكلفة 0.14 م د وميناء صيد بالمنستير بكلفة 0.13 م د.
- مواصلة تشجيع الدولة للإستثمار في قطاع الصيد البحري وتقديم منح لفائدة البحارة بعنوان المحروقات.

برنامج المياه:

تقدر الكلفة الجمالية للمشاريع المدرجة ضمن هذا البرنامج بـ 1684.8 م د وقد تم في سنة 2018 تخصيص إعتمادات تقدر بـ 333.2 م د.

وستمكن هذه الإعتمادات المبرمة من:
- الإنتهاء من إنجاز سدود سراد بالكاف والكبر بقصبة والحركة بينزرت ومنشآت تحويل مياه سدود المالح والقمصم والطين.
- مواصلة إنجاز أشغال سد الدويميس بينزرت ومنشآت التحويل وأشغال ربط سد سيدي سعد بسد الهوارب بالقيروان.
- مواصلة مشروع مسلاك الوعلي بكلفة حوالي 277 م د بمساهمة الصندوق العربي للإمضاء الإقتصادي والإجتماعي (167 م د).
- مواصلة مشروع الحماية من الفيضانات بوادي مجردة للمنطقة السفلى 2 بكلفة حوالي 7.226 م د بمساهمة الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (175 م د).

- مواصلة مشروع إحداث سدود جبلي بكلفة حوالي 46.3 م د بمساهمة صندوق أبو ظبي للتنمية (19.8 م د).

- إصلاح الأضرار التي لحقت بالتفاف الربط بين سد بريرة وسد بوهرتامة والضرر المحاصل بالحاجز الجانبي لسد المولى من جراء الترکيبة الجيولوجية

- مواصلة مشروع رفع طاقة خزان سد بوهرتامة وتحديث قنال مجردة - الوطن القبلي بكلفة حوالي 86 م د بمساهمة البنك الدولي الألماني للتخصيص (59 م د).

- مواصلة إعادة تهيئه قناة نبهانية والمنشآت الملحقة بها بكلفة 9 م د.

- مواصلة انجاز مشاريع خزان السعيدة وخزان القلعة الكبرى وقناة التحويل السعيدة.

- مواصلة مشروع تحسين التصرف في المنظومات المائية بالوسط الريفي.

- مواصلة تزويج المؤسسات الترموية المتواجدة بالوسط الريفي بالماء الصلح للشراب وإنجاز أشغال الصرف الصحي المتعلقة بها.

- إحداث 10 أبار عميقة استكشافية و 56 بئرا تعويضية و 10 أبار عميقة للماء الصلح للشراب و 18 بئرا عميقة للري.

- مواصلة أشغال تصدير المنطقة السفوية للحوض السفلي لوادي مجردة (المرحلة الثانية) وإعادة تهيئه قناة الروسية وأشغال تصدير المنطقة السفوية بسدي ثابت.

- مواصلة مشروع إحداث مسالك فلاحية داخل المناطق السفوية العمومية.

- مواصلة انجاز المنطقة السفوية على سد سرير على مساحة 4000 هك.
- مواصلة إنجاز مشروع التصرف المندرج للموارد المائية بالمنطقة السقية بمساحة 6500 هك

- إحداث 863 هك من المناطق السقية الجديدة وتهيئة وتعصير 2400 هك من المناطق السقية إلى جانب أشغال الصرف والتطهير على مساحة 12970 هك.

- مواصلة تحسين نسبة التزود بالماء الصالح للشراب حول محور كاف عباد من ولاية بنزرت لفائدة 7000 ساكن.

- إنجاز 19 نظام مائي جديد لفائدة 16936 ساكن، وتهيئة 42 نظام مائي قديم لفائدة 72120 ساكن بكامل ولايات الجمهورية.

- تدعيم وكالة التنقيب عن المياه باقتناء قطع غيار وفؤوس لحفر الآبار وأنابيب ومصفاة لإكساء الآبار بكلفة 1.4 م د.

- مواصلة تدخلات الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه وذلك من خلال البرامج المتعلقة بتزويد المراكز الريفية بالماء الصالح للشراب على غرار مشروع تزويد المراكز الريفية بالماء الصالح للشراب الممول من الوكالة الفرنسية للتنمية ومشروع تحسين نسبة التزود بالماء الصالح للشراب بكل من ولاياتي باجة وبنزرت.

- مواصلة المشروع الخاص لتدعم الموارد المائية بكلفة 200 م د والمتمثل في إقتناء وربط 38 وحدة منفصلة لتحلية مياه البحر بسعة فردية تقدر بـ 2000 م³ في اليوم وإقتناء وربط 3 وحدات منفصلة لتحلية المياه الجوفية المالحة وحفر وربط 34 بئر عميق.

- مواصلة إنجاز مشروع محطة تحلية مياه البحر بالزارات (القسط الأول 50 ألف م³/يوم).

- مواصلة إنجاز مشروع محطة تحلية مياه البحر بصفاقس (القسط الأول 100 ألف م³/يوم).
- اقتنا الإراضي لفائدة مشاريع السدود المتوقع انجازها في السنوات المقبلة وهي سدود
  تاسة وخلاد والرغاي.

- اقتنا الإراضي لفائدة مشاريع الحماية من الفيضانات للمناطق D1 و M و U2 و U1.

- الانطلاق في مشروع تعليق سد سيدي سعد وتدعيم استقرار مفرغ الفيضانات.

- مواصلة تقديم الدولة للتشجيعات في ميدان الاستثمار في قطاع المياه.

- الانطلاق في مشروع صيانة المنظومات المائية في مجال الري والماء الصالح للشراب.

برنامج الغابات وتهيئة الإراضي الفلاحية:

- تقدر الإسهامات المخصصة له بحوالى 129 ملیون قصد القيام خاصة بـ:
  - مواصلة المشروع الثاني للتصرف المندرج للغابات الذي يتدخل في 72 منطقة غابية و 9 مناطق محمية ويمتد على مساحة 80 ألف هكتار موزعة على ولايات سليانة وزغوان وباحة وجندوبة والكاف.

- مواصلة مشروع التنمية الفلاحية الريفية حول البحيرات الجبلية بكلفة 19.2 ملیون.

- مساهمة البنك الدولي الألماني للتنمية (12.8 ملیون).

- مواصلة مشروع جهر وادي مجردة وتهدئة ضفافه بكلفة 20 ملیون.

- مواصلة برنامج التصرف في الموارد الطبيعية بالمناطق الهشة بكلفة 134 ملیون.

- مساهمة الوكالة الفرنسية للتنمية (128 ملیون).

- مواصلة مشروع حماية مصبات الأودية الذي يشمل 10 ولايات ويمتد على مساحة 2 مليون هكتار.
- تحسين الزراعة (14871 هك) إضافة إلى تهيئة مصبات المياه (23832 هك)
- وتحسن الزراعة (23570 هك) إضافة إلى تهيئة مصبات المياه (34504 هك) و108 منشأة لتغذية
- والقيام بإنشاع الصيانة والتعهد (770 هك)

امجز برنامج تدعيي بكلفة 3.5 م لفائدة ديوان تنمية الغابات والمراعي بالشمال الغربي.

برنامج التعليم العالي والبحث والتكوين والإرشاد الفلاحي:
- تقدر الإعتمادات المبقرمة له بحوالي 8.0 م د ستحوص أساسا ل-
- تهيئة وصيانة مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي الفلاحي
- اقناء تجهيزات مخبرية وعلمية وبيداغوجية وفلاحية
- مواصلة تهيئة وتجهيز مراكز ومعاهد التكوين المهني في الفلاحة والصيد البحري

برنامج القيادة والمساندة:
- تقدر الإعتمادات المبقرمة بحوالي 69.2 م د ستحوص أساسا ل-
- مواصلة إنجاز مشروع التنمية الفلاحية والرعاية بالجنوب بولايتين قبلي وقابس (المرحلة الثانية) وفصصة.
- مواصلة إنجاز مشروع التنمية الفلاحية والرعاية بالجنوب بولايتين جنوب وجنوب وشمال وجنوب.
- مواصلة إنجاز مشروع التصر في الموارد الطبيعية المرحلة الثانية بولايات
- مواصلة إنجاز مشروع التنمية الزراعية والرعاية بمدنين.

65
- مواصلة مشروع التنمية الفلاحية المدمجة بالشريط الحدودي لولاية قصبة.
- الإطلاق الفعلي في مشروع التنمية المدمجة بمعتمديات الحنشية ومنزل شاكر وبنر علي من ولاية صفاقس.
- مواصلة مشروع التنمية الفلاحية المدمجة بولاية سليانة.
- الانطلاق في مشروع التنمية الفلاحية المدمجة لجنوب ولاية القصرين (المرحلة 2)
- الانطلاق في مشروع التصرف المدمج للمشاهد بالمناطق الأقل نموا بكلفة 269 م
- منها 227 م بمساهمة البنك العالمي.

إحداث صندوق خاص بطلق عليه "صندوق تعاوني لجبر الأضرار الفلاحية الناجمة عن الحوائج الطبيعية " يمول بمنح من ميزانية الدولة في حدود أقصاها 20 م، بالإضافة إلى مساهمة الفلاحين ومصادر أخرى.

- تمكن تعييذات الصندوق لجبر الأضرار الناجمة عن الحوائج الطبيعية في حدود موارده المتاحة.

الشؤون المحلية والبيئة

البيئة

3 - تبلغ إمتدادات الدفع للمشاريع المقترحة لسنة 2018 ما قدره 141 م موزعة

بالأساس حسب البرامج التالية كما يلي:

- البيئة وجودة الحياة:

تم تخصيص 5.7 م كإمتدادات دفع بعنوان البرامج السنوية ومشاريع التواصل المتواصلة

المتعلقة أساساً بـ:

- دعم مجهود البلديات في مجال بعث وصيانة المناطق الخضراء
- دعم تجهيزات البنك الوطني للجانب.
دراسة التقييم البيئي الاستراتيجي لاستكشاف المحروقات التقليدية وغير التقليدية بالمنطقة الشرقية الوسطى.

مشروع استصلاح وإزالة التلوث لموقع عمل الحلفاء بالقصرين.

المساهمة في إنجاز المشروع المندمج لإزالة التلوث ببحيرة بنزرت.

تنفيذ الإطار الوطني للسلامة الإحيائية.

tصرف المستدام في المنظومات الواقية.

كما سيتم الشروع في دارات لإزالة التلوث بكل من خليج قابس والحوض الساكن لوادي مجردة بالإضافة إلى برنامج إستثنائي في مجال النظافة وتحسين ظروف العيش.

**التطهير:**

تم في هذا الإطار ترسيم إعتمادات دفع في حدود 122.3 م (منها 61.3 م بعنوان تسديد أصل الدين) لمواصلة الدراسات والمشاريع التالية:

- إنهاء أشغال إنجاز مخطط تطهير جديدتين بالوسط الحضري وهي سوسة حمدون بولاية سوسة ومكثر بولاية سليانة، SE4

- إنهاء أشغال توسيع وتهذيب 4 محطات تطهير وهي قفصة والمحرس ونابل وسوسة الجنوبية،

- إنهاء أشغال تحسين نوعية المياه المعالجة بـ 15 محطة تطهير وهي شطرانة 1 والشراقة ومساكن وصفاقس الجنوبية والفرينة وجمال والحمامات الجنوبية وجنوب مليون 1 وجنوب مليون 2 وصفاقس الشمالية وقلبية ومنزل بورقية وجربة أخرى وحريس المدينة والحامة،

- مواصلة أشغال 4 محطات تطهير جديدة بالوسط الحضري وهي بن قردان بولاية مدنين والقطار بولاية قصة وبئر الحفي/سيدي علي بن عون بسيدي بوزيد ومحطة الصناعية بالمنستير/الفجة،

- مواصلة أشغال توسيع وتهذيب 4 محطات تطهير وهي سيدي بوزيد ونفطة والقصرين وجنوب مليون،
-مماولة أشغال محطرية تطهير بالوسط الريفي وهي تيبار بولاية بابنة وحزوسة بولية توزر.

-إطلاق أشغال 11 محطة تطهير جديدة بالوسط الحضري وهي الكندان بولاية سوس وبتير مشارقة بولاية زغوان والسحبا بولاية القيروان ومنزل بوزيان بولاية تيزي وزو وفريانة وفسانة بولاية القيروان وتاجروف والدهماني القصور بولاية الكاف والرفيف/أم العريض بولاية قفصية وسوق الأحد بولاية قبلي.

-إطلاق أشغال تهذيب وتوسيع 3 محطات تطهير وهي المهديه والجم وسوسا الشمالية.

-إطلاق أشغال 3 محطات تطهير بالوسط الريفي وهي وادي الزرقاو وسيدي اسماعيل بولاية بابنة وحاسي الفريد بولاية القيروان.

-إعداد لإطلاق أشغال إنجاز 5 محطات تطهير جديدة وهي الحمامات الشمالية بولاية نابل وأولاد حفوز والرقاب والسبالة بولاية سيدي بوزيد وسبيبة/جدليان بولاية القيروان.

-إعداد لإطلاق أشغال تهذيب وتوسيع 5 محطات تطهير وهي الحمامات الجنوبية وشطرنان والمكنين 1 والوردانين وسيدي بوالي.

المورف في النفقات:

تم في هذا الإطار ترسيم إعتمادات دفع في حدود 7 ملايين من المنتظر خلال سنة 2018 مواصلة إنجاز المشاريع التالية:

-مصب مراقب إضافي للفضلات والمراكز لتحويل بتوئن الكبري.

-برنامج غلق وإعادة تهيئة المصبات العشوائية للفضلات.

-المصب المراقب للفضلات بحوض وادي مجرد.

-المصبات المراقبة للفضلات بولايات قفصية والقصرين وسيدي بوزيز وغرْوان والمهدية وتوزر وقبي.
-مشروع التصرف ورسالة نفايات الأجهزة الكهربائية والالكترونية.

كما سيتم الشروع في دراسات لإنجاز وحدات معالجة النفايات بمدن أخرى والقيام بدراسة لكشف المواد الخطرة والمشعة على مستوى مصبات الفضلات.

التنمية المستدامة:

ينتظر خلال سنة 2018 مواصلة إنجاز البرنامج السنوية كدعم القدرات الوطنية في مجال التنمية المستدامة ومساعدة على تهيئة حدائق ونوادي البيئة المدرسية وقد تم ترسيم اعتمادات دفع قدرها 0.8 م.

حماية الشريط الساحلي:

تم تخصيص اعتمادات دفع قدرها 3 م للقيام بالبرامج السنوية المتمثلة أساسا في تنظيف وتأهيل الشواطئ بالإضافة إلى مشروع استصلاح الوضعية البيئية بخليج المينстер وحماية الشواطئ من الانجراف البحري وحماية كل من شواطئ رفراف وسليمان والشفار وهرقلة.

الشؤون المحلية:

- تقدر اعتمادات الدفع المقترح ترسيمها لفائدة الشؤون المحلية 120 م منها 119 م تخصص لفائدة صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية لتمويل المشاريع المدرجة لفائدة الجماعات المحلية وذلك في إطار دفع الإستثمار المحلي وخلق مواطن شغل على مستوى الجهات.

وفي إطار التعاون مع البنك الدولي والبنك الأوروبي للإسثمار والوكالة الفرنسية للتنمية تم إمضاء اتفاقيات قرض لتمويل برنامج التنمية الحضرية والحكومة المحلية للفترة 2016-2019 (برنامج الاستثمار البلدي) والذي سيمكن المجالس البلدية والجهوية من المساهمة في مزيد اختيار أولويات مشروعاتها وبرامجها بما يتناسق مع مبادئ الحوكمة المحلية.
وتلخص تدخلات الصندوق خلال سنة 2018 أساساً في:

- المساعدات الموظفة لتمويل البرامج الوطنية
  : 52.5 د
- المساعدات غير الموظفة لتمويل المشاريع المدرجة بالمخطط
  : 64.5 د
- برنامج تطوير قدرات التصرف للجماعات المحلية
  : 2.0 د

التجهيز والتهيئة الترابية

5 - تسهيل البنية الأساسية المتطرفة في دفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد حيث يمكن الاستثمار في هذا المجال من الارتداد بالنمو الاقتصادي إلى جانب المساهمة في تنامي فرص العمل والدخل وتحسين نوعية الحياة وتنمية القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية.

وستترجم الجهود خلال سنة 2018 على دعم ومواصلة استئناف نسق إنجاز المشاريع الطرقية والعناية بالمسالك الريفية وبناء الطرق السيارة وتوجيه الاستثمارات خاصة إلى المناطق الداخلية قصد تدعيم ربط مناطق الإنتاج بمناطق التوزيع.

كما سيتم بالأساس إعطاء الأولوية لصيانة وتعهد الرصيد الطرقي بالبلاد، حيث ستشهد سنة 2018 انطلاق برنامج جديدة كبرى بعد إستيفاء كل مراحل التمويل عن طريق القروض الخارجية الموظفة.

وستمكن اعتمادات الدفع المرصودة والمقدرة بـ 1400 د من استكمال ومواصلة الأشغال بالنسبة للعديد من المشاريع المتواصلة إلى جانب المشروع في تنفيذ البرامج الجديدة:
1. أهم المشاريع والبرامج المتواصلة:

- استكمال مضايعات الطريق الوطنية رقم 3 بين جبل الوسط والفحص.
- استكمال بناء وصلة ربط بين برج السدرية والطريق السيارة.
- تهيئة 325 كم من الطرق المرمزة موزعة على 13 ولاية.
- تطوير 141 كم من الطرق المرمزة موزعة على 6 ولايات.
- بناء 5 جسور موزعة على 5 ولايات وهي جنودية وسيدي بوزيد وطغقة وأرياني والمنستير.
- تهيئة 759 كم من المسالك الريفية موزعة على 23 ولاية.
- تهيئة 389 كم موزعة على 74 مسلكاً ريفياً داخل 4 ولايات ذات أولوية وهي كل من الكاف وجنودية والقيروان والقصرين (برنامج سنة 2011).
- مواصلة إنجاز 750 كم من المسالك الريفية بـ22 ولاية (برنامج 2012).
- مواصلة إنجاز الطريق السيارة صفاقس - قابس - رأس جدير.
- مواصلة برنامج الطرق بتونس الكبرى لسنة 2012 الذي يشتمل على بناء 6 محولات.
- مواصلة برنامج الطرق المهيكلة للمدن لسنة 2012 الذي يشتمل على:
  - مضايعه الطريق الوطنية رقم 12 بين سوسة والقيروان (49 كم).
  - مضايعه الطريق الوطنية رقم 4 بين سليانة وزغوان (65 كم).
  - مضايعه الطريق الجهوية رقم 133 بزغوان (22 كم).

- مواصلة برنامج 2012 الخاص بتطوير وبناء 201 كم من الطرق المرمزة بولايات زغوان ويدجة والكاف وسليانة والقصرين وقفصية.
-الإنتهاء من برنامج 2012 المتعلق بتهيئة طرقات لتدعم السلامة المرورية على مستوى الطريق الوطنية رقم 1 (تونس – الزهراء – حمام الأنف) والطريق الوطنية رقم 3 (فوشانة – المحمودية) والطريقين الوطنيتين رقمي 4 و12 بسليانة.
-واصلة برنامج تصميم 139.3 كلم من الطرق الحدودية الذي يتمثل في تدعيم 81.4 كلم وتهيئة 57.9 كلم من هذه الطرقات. ويهمّ ولايات جندوبة والكاف والقصرين وتطاوين وتوزر.
-واصلة الدراسات الخاصة بالطرقات المتعلقة بإنجاز وصلات طرقات سريعة بالشمال الغربي والوسط الغربي والجنوب الغربي تربط بين هذه المناطق والطريق السيارة وكذلك القياس بدراسة بعض الطرقات المرقمة أو المندرجات المقترحة من قبل المجالس الجهوية.
-استكمال تهيئة الطريق الجهوية رقم 60 بولاية الكاف.
-استكمال برنامج تهيئة الطرقات المرقمة لسنة 2014 على مسافة 344.6 كلم موزعة على 13 ولاية وهي: منوبة وزغوان وباجة وجندوبة والكاف وسوسة وسليانة والقيروان والقصرين وسيدي بوزيد وتطاوين وقصص وتوتز.
-استكمال برنامج 2014 لتدعيم شبكة الطرقات المرقمة على طول 329 كلم موزعة على 12 ولاية وهي: زغوان وباجة والكاف وسليانة والقيروان والقصرين وسيدي بوزيد وقباس وتطاوين وقصص وتوتز وقاه.
-استكمال برنامج بناء 12 عسر لسنة 2014 بطول إجمالي قدره 1550 متر خطي موزعة على 12 ولاية وهي: منوبة ونابل وباجة وجندوبة والكاف وصفاقس والقيروان والقصرين وقباس ومدنين وقصص وتوزر.
-واصلة تهيئة وتعبيد مسلاكي جبل المغيلة وجبيل سماية بالقصرين.
-واصلة برنامج 2015 الخاص بطرقات تونس الكبرى فيما يتعلق ببناء محول بتونس الذي يضمّ منشأتين تربتيان شارع محمد الخامس بشارع ضفاف البحيرة.
جهة الشرق الأكبر نهج غانا، وبناء منشأة فنية فوق السكة الحديدية لتأمين الربط بين الطريق الوطنية رقم 1 وطريق Z بمدينة مقرن.

-مواصلة بناء منحرف تالة بولاية القصرين بطول 7.3 كم مضاءعة.
-مواصلة برنامج الطرقات بتونس الكبرى سنة 2016 فيما يتعلق بشروع بناء الطريق X20 بين الطريق الجهوية رقم 31 والمخرج الغربي للعاصمة بطول 15 كم.
-مواصلة برنامج تهيئة شبكة الطرقات المرمقة لسنة 2016 والمتمثل في تهيئة حوالي 375 كم من الطرقات المرمقة موزعة على 15 ولاية، وهي منوبة وعن عروض ونابل وزغوان وبنزرت وسليانة وسوس والمسند والمدينة وصفاقس وسيدي بوزيد وقابس وتطاوين وقفص وقبلي.
-مواصلة برنامج تدعيم 625 كم من الطرقات المرمقة لسنة 2016 موزعة على 19 ولاية.
-مواصلة برنامج تهيئة 630.2 كم من المسالك الريفية لسنة 2016 موزع على 9 ولايات ذات أولوية وهي زغوان وسليانة وسيدي بوزيد وقابس ومدنين وتطاوين وقفص وقابس وقبلي.
-مواصلة بناء 11 جسرًا بطول جملي قدره 1155 متر خطي موزعة على 10 ولايات، وهي بن عروس وزغوان وبنزرت وسليانة وسوس والمسند وسيدي بوزيد ومدنين وتطاوين.
-مواصلة إنجاز مشاريع خاصة بالولايات ذات الأولوية لسنة 2016 وتمثل في تهيئة 71 مسلاك ريفية بطول 310 كم موزعة على 14 ولاية وهي زغوان وباحة وسليانة والكاف وسليانة والقيروان والقصرين وسيدي بوزيد وقابس ومدنين وتطاوين وقفص وقابس وقبلي.
-مواصلة إنجاز الطريق X4 بين الطريق X20 والمبرمة سنة 2016.
-مواصلة إقتناء أراضي لتحرير حوزة المشاريع الكبرى على غرار:

- الطريق السيارة في اتجاه القيروان وسيدي بوزيد والقصرين وقصبة.
- الطريقين الحزاميين للعاصمة X و X30 الربط بين مختلف الطرق بالسيارة.
- بناء جسر بمدخل مدينة بنزرت.

-مواصلة إنجاز البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي والذي يهدف إلى تلبية احتياجات الفئات الاجتماعية محدودة الدخل من السكن اللائق ويتمثل البرنامج في:

- إزالة المسكن البائني كافة الولايات وتعويضها بمساكن جديدة (حوالي 1000 وحدة).
- توفير مساكن اجتماعية فردية وجماعية موجهة لبعض الفئات الاجتماعية (حوالي 20000 وحدة).

وسيتم خلال سنة 2018 إزالة وتعويض حوالي 1300 مسكنًا بائنيًا ومواصلة بناء حوالي 2113 مسكنًا وتهيئة مقاسم إجتماعية عن طريق البائعين العقاريين العمويين ومواصلة بناء حوالي 4650 مسكنًا إجتماعيا عن طريق البائعين الخواص إلى جانب المشروع في القسم الثاني من بناء المساكن الاجتماعية.

وتتمثل مكونات البرنامج في العناصر التالية:

- تحسين ظروف العيش من خلال تحسين السكن والبنية الأساسية وذلك ب:
  - تعيد حوالي 1347 كلم من الطرقات;
  - مدة حوالي 319 كلم من قنوات المياه المستعملة;
  - مدة حوالي 168 كلم من قنوات صرف مياه الأمطار;
  - تركز حوالي 24800 نقطة إدارية عمومية;
  - تحسين حوالي 15900 مسكنًا;
  - مدة حوالي 160 كم من قنوات المياه الصالحة للشراب.

- التجهيزات الجماعية وتتمثل في:
  - بناء 67 قاعة متعددة الاختصاصات (رياضي، ثقافي، شبابي، جماعي...).
  - إنجاز 57 ملعب حي.

- البنية الاقتصادية: وذلك بإقامة 44 فضاء صناعياً أو اقتصادياً داخل الأحياء المعنية أو حدوها.

- مواصلة برنامج تهذيب منطقة ساقية الدائر بصفاقس.
- مواصلة برنامج الصيانة الدورية للطرقات والجسور لسنة 2017 على مسافة 847 كلم موزعة على 24 ولاية.
- مواصلة برنامج صيانة المنشآت الفنية وفواصل الجسور لسنة 2017.
- مواصلة برنامج صيانة الدورية للمسالك الريفية لسنة 2017 يتمثل في صيانة 63 مسلكاً بطول 338 كلم موزعة على 23 ولاية.
- مواصلة برنامج سنة 2017 الخاص بتجميعات السلامة المرورية يتمثل في معالجة النقط السوداء وإحداث مفترقات دائرية وإصلاح التنوير العمومي بولايتين المنستير وصفاقس.
- مواصلة برنامج الطرقات المهيكلة للمدن لسنة 2017 ويتمثل في:
✓ إعادة 8 منشآت فنية على مفترقات الطريق الحزامية كلم 4 بصفاقس.
✓ تهيئة المدخل الجنوبي لمدينة صفاقس بطول 28 كلم.
✓ تهيئة محور جرجس بطول 20.8 كلم.
✓ موضحة الطريق الجهوية رقم 27 بين نابل وقليبية بطول 60 كلم:
  • القسم الأول: نابل - قربة بطول 28 كلم.
  • القسم الثاني: قربة - منزل تميم بطول 23 كلم.
  • منزل تميم - قليبية بطول 9 كلم.

-مواصلة برنامج تدعيم الطرقات المرممة لسنة 2017 موزعة على 14 ولاية ذات أولوية وبطول 241 كلم.
-مواصلة برنامج تعبيد المسالك الريفية لسنة 2017 على مسافة 237 كلم موزعة على 14 ولاية.
-مواصلة مشروع تهيئة المسلك الرابط بين تاجروين والحوض بولاية الكاف وبطول 27 كلم.
-مواصلة الطرق الوطنية رقم 17 في إطار إنجاز مشروع سد وادي الكبير بولاية جنوبية.
-مواصلة إنجاز مشروع ست الثغرات بالطريق الوطنية رقم 19 بطول 20 كلم بولاية تطاوين.
-مواصلة برنامج حماية المدن من الفيضانات لسنة 2017 والمتمثل في حماية 21 مدينة وهي المدينة فوشان، نابل والجمامات والسرس والكاف وسليانة، وبرقو وقصور الساف ونفصة وتونس الغربية وتطوان ووادي مليز والمتاوي، وسببلطة وماردة وبرج العامري وتذلة وجمال ووادي بليبان بسوسية وزرمين.
-مواصلة برنامج 2017 لتدعيم الطرقات داخل المناطق البلدية على طريق وكالة التجهيز والتجديد العماني يتمثل في تأهيل 672 كلم من الطرقات وإعادة تغليفها.
بالخضانة الافستية موزعة على 72 بلدية وذلك باحتساب 3 بلديات لكل ولاية
(بلدية كبيرة ومتوسطة وصغرى).

2. أهمّ المشاريع والبرامج الجديدة لسنة 2018:

تستهدف سنة 2018 إطلاق مشاريع وبرامج كبرى بعد بلوة هيكلة التمويل
بمساهمة المقررين الأجانب وإعداد الدراسات التنفيذية وتحرير حوزاتها.

الطرق والجسور:

من أهم المشاريع الإستراتيجية التي سيتم التعهد بها السنة القادمة نجد:

- الانطلاق في إنجاز الجزء الأول من مشروع إيصال الطريق السيارة إلى

ولايات القيروان وسيدي بوزيد والقصرين وقفة الذي يتمثل في الطريق السيارة

تونس – جملة على مسافة 186 كلم بتكلفة قدرها 1660 م د.

ويتضمن هذا المشروع إنجاز:

• 9 محولات
• 22 ممر تحتي و66 ممر علوي.
• 14 منشأة مائية كبرى لتصريف المياه السطحية.

• 4 محطات إستراحة بكل جانب من الطريق السيارة على مستوى مدن

الفحص والشبكة والسبيحة وحاجب العيون.

مضاعفة 16 كلم من الطرق لربط مدينة الفحص بهذه الطريق السيارة.

هذا وسيتم تقسيم مشروع الطريق السيارة تونس – جملة إلى 8 أقسام قد الإسراع في

التنفيذ موزعة كما يلي:

• 4 أقسام أولى بطول 87 كلم بين تونس والسبيحة ومنها وصلة الربط

بمدينة الفحص بطول 16 كلم وبتكلفة 700 م د سيتم التعهد بها سنة

2018 على النحو التالي:

• قسط 1: تونس – زغوان بطول 26 كلم
• قسط 2: زغوان – الفحص بطول 7 كلم + 16 كلم مضاعفة
• قسط 3: الفحص – الناظور بطول 27 كلم
• قسط 4: الناظور – السبيقة بطول 27 كلم

• 4 أقسام ثانية بطول 99 كلم سيتم التعهد بها سنة 2019 وتتمثل في:

  • قسط 5: السبيقة – القيروان بطول 29.0 كلم
  • قسط 6: القيروان – حفوز بطول 29.0 كلم
  • قسط 7: حفوز – وادي زرود بطول 21.4 كلم
  • قسط 8: وادي زرود – جملة بطول 18.6 كلم

الانطلاق في بناء جسر بنزرت بتكلفة قدرها 750 م د حيث يشتم المكونات التالية:

• بناء جسر قار بطول 2 كلم و ком 56 متراً.
• إنجاز وصلة مضاعفة بطول 11 كلم لربط مدينة بنزرت بالطريق السيارة.
• بناء محول على مستوى الطريق السيارة والطريق الوطنية رقم 8.
• بناء محول على مستوى جزيرة الجنوبية والقطب التكنولوجي.
• بناء محول على مستوى جزيرة الشرقية ومنزل عبد الرحمان.
• بناء محول على مستوى الطريق الوطنية رقم 11.

مشروع ربط مدينة تطاوين بالطريق السيارة أو يتمثل في إنجاز وصلة بطول 55 كلم منها قسط يمر عبر الطريق الوطنية رقم 19 وبتكلفة قدرها 180 م د.

برنامج جديد للطرق بتونس الكبرى بتكلفة قدرها 88 م د ويحتوي على المشروعين التاليين:

• تعسيط الطريق الرابطة بين البلديات الشمالية عبر توسيع الجسر على مستوى الطريق الوطنية رقم 1 الزاد 4 بطول 3 كلم وبتكلفة 70 م د.
• توسيع وتدعم وتصريف مياه الأمطار على مستوى الطريق الجهوية رقم 31 بين حدود ولاية تونس والطريق الوطنية رقم 8 بتكلفة 18 م د.
الانطلاق في إنجاز مشروع مضاعفة الطريق الرومانية بمدينة (الجهوية رقم 117) على مسافة 7.5 كم وبتكلفة 60 م. 

الشروع في بناء منشأة فنية بطول 2.5 كم على الطريق الجهوية 128 لربط مدينة قريبة شبكة الطرق بتكلفة 62 م. 

الانطلاق في برنامج جديد لبناء 14 جسرًا بطول إجمالي قدره 2170 متراً وبتكلفة قدرها 78 م د موزعة على 11 ولاية وهي أريانة ونابل وباجة وسليانة وسوسا والمنستير وصفاقس والقصرين وسيدي بوزيد وتطوان وقابلي. 

دراسات خاصة بمشاريع الطرق والجسور والمسالك الزراعية المدرجة بالمخطط الثالث عشر بتكلفة قدرها 10 م. 

برنامج جديد لتهيئة 20 مسلاكاً ريفياً على مسافة 151.7 كم وبتكلفة 50 م د وموزعة على 6 ولايات وهي باغة والقيروان والقصرين وسيدي بوزيد وقابس وقابلي. 

برنامج جديد لتعبيد 28 مسلاكاً ريفياً بطول 173.1 كم وبتكلفة 22.5 م د موزعة على 9 ولايات وهي نابل وباجة وسليانة وسوداء والمنستير وصفاقس والقصرين ومدنين وتوزر. 

تهيئة 22 كم من الطرق بولاية مدنين بتكلفة قدرها 17.0 م د موزعة على النحو التالي: 

- تهيئة الطريق المحلية رقم 969 بين الطريق الجهوية رقم 968 وسيدي مخلوف بطول 18 كم. 
- تهيئة الطريق المحلية رقم 967 بطول 4 كم. 

- تهيئة الطريق الوطنية رقم 20 بولاية قابلي بطول 57 كم وبتكلفة قدرها 43 م. 
- صيانة مراقب الربطات بجرم بتكلفة 8.0 م. 
- برنامج سنوي جديد لصيانة 935 كم من الطرق بتكلفة قدرها 90 م د موزاعة على 24 ولاية منها 650 كم سيتم تعريفها بطبقة
مضاعفة (bicouche) و 285 كلم سيتم تغليفها بالخرسانة الإسفنجية كما يحتوي البرنامج تعينة الحواشي على مسافة 977 كلم من الطرق المرممة.

- برنامج سنوي جديد للصيانة الدورية لشبكة المسالك الريفيّة وهم 52 مسكا بطول 342 كلم موزعة على 24 ولاية بتكلفة جملية قدرها 45 م د.

- برنامج سنوي جديد للصيانة الدورية للجسور بتكلفة 15 م د.

- قسط سنوي جديد خاص بالبرنامج الوطني التحفيزي للشباب أصحاب الشهادات العليا لبعث مفاوضات صغيرة في مجال الصيانة العادية للطرق بتكلفة قدرها 25.5 م د.

ربط مشروع المنطقة الحرة للأنشطة التجارية واللوجستية بين قردان بشبكة الطرق ويتم بناء جرجس بتكلفة 21 م د حيث سيتم بالخصوص إنجاز منعجر بن قردان يتمثل في طريق حزامية مضاعفة على طول 9 كلم حول بن قردان من الجهة الشمالية.

✓ حماية المدن من الفيضانات:

سيتم الشروع في إنجاز برنامج جديد لحماية المدن من الفيضانات يتمثل في حماية مدن بنزرت ونفزة وفوسانة وقصرت وبدي وجريس ورديف وتطاون والمسطورة وبيни حسن بالإضافة إلى البرنامج السنوي للصيانة الدورية لمنشآت حماية المدن من الفيضانات. وتبلغ تكلفة جملة هذه المشاريع 44.8 م د منها 10 م د لفائدة الصيانة.

✓ حماية السواحل من الإجراف البحري:

سيتم الشروع في برنامج حماية السواحل البحرية من الإجراف البحري ويتمثل في حماية السواحل ببني فتايبل بجريس وجبنيانة وشواطئ طبرقة وفلاح المنستير (القسط عدد 3). وتبلغ تكلفة جملة هذه المشاريع 4.7 م د.
السكن والتهيئة العمرانية:

يشمل توفير السكن اللائق لكافة الشرائح الاجتماعية عنصرًا أساسيًا في تحسين ظروف عيش المواطنين وعلى هذا الأساس شهدت سنة 2017 المصادقة على القانون الخاص برامج المسكن الأول الذي يهدف إلى مساعدة الفئات الاجتماعية متوسطة الدخل على تمويل إقتناء مساكن منجزة من قبل باعثين عقاريين مرخص لهم في ذلك ومن قبل الخواص وذلك بتوفير التمويل الذاتي في حدود 20% من ثمن المسكن على أن لا يتجاوز 40 آد تسند للمنتفع في شكل قرض مبستر على ميزانية الدولة بنسبة فائض في حدود 2% على مدة 7 سنوات مع إمكانيات الدفع لمدة 5 سنوات.

وينتفع بهذه الفروض العائلات التي تتراوح دخلها العائلي الشهري الخام بين 4,5 و10 مرات الأجر الأدنى المهني المضمون.

وقد تمّ للغرض رصد 200 م د بميزانية الدولة لسنة 2017 وسيتواصل استعمال هذه الاعتمادات في سنة 2018.

أما على مستوى التهيئة العمرانية، ينتظر سنة 2018 تغطية الأراضي العمرانية بمسوحات طبوغرافية وبصور جوية رقمية يتم اختيارها وفقًا لمعايير فنية منها المساحة وتاريخ إنجاز آخر ووثائق خرائطية وسلم الأوبيات ومواصلة إعداد ومراجعة مخططات التهيئة العمرانية. كما سيتمّ إعداد خرائط رقمية للمدن بقياسى 1/2000 و 1/5000 وقد تمّ تخصيص إعتمادات للغرض في حدود تكلفة تقدر بـ3.6 م د.

التهيئة الترابية:

تعتبر التهيئة الترابية من أهم عناصر تنظيم المجال الترابي الوطني إذ تمثل الأراضية الملائمة لتركيز البنى العصري والتجهيزات العمومية الكبرى لتحقيق تنمية عادلة ومتوازنة.

وينتظر خلال سنة 2018 مواصلة العمل على تجاوز مختلف الإشكاليات التي تمّ تشييصها في ميدان التهيئة الترابية والتي تمّ إدراجها في إطار مخطط التنمية 2016-2020.
كما ونظر القيام ب:

- إعداد دراسات الأمثلة التوجيهية لتهيئة وتنمية ولايات تطاوين وزون وقفص وواحة وتوزر والمهدية وقابس.
- إعداد دراسة الخارطة الوطنية للبنينة التحتية والتجهيزات الجماعية الكبرى في أفق 2030.
- مراجعة المثال التوجهي لتهيئة التراب الوطني.
- إعداد دراسة حول القدرة التنافسية للأقاليم والجهات.
- تحسين دراسات الأمثلة التوجيهية لتهيئة المجموعات العمرانية لجندوبة والكاف والقيروان وقفص والقشرين والتي تم إعدادها قبل سنة 2010.

النقل

7- باعتبار الأهمية التي يحتلها قطاع النقل في دفع الحركة الاقتصادية للبلاد وحرصا على استكمال مشاريع البنية التحتية الحالية، فإنه يقترح تخصيص حجم دفوعات في حدود 170 م د تهم خاصة مواصلة انجاز القسط الأول من الشبكة الحديدية السريعة ومشاريع

الشركة الوطنية للسكك الحديدية وشركة النقل بتونس و الشركات الجهوية للنقل و الديوان الوطني للمعابر الحدودية البرية.

وفي ما يلي أهم المشاريع المتصلة والبرامج السنوية الجديدة لقطاع النقل:

أهم المشاريع المتصلة:

- الشركة الوطنية للسكك الحديدية

- تجديد الشبكة: تهم أساسا البرامج السنوية لأعمال السكة المتكونة من أشغال

- الغريلة الميكانيكية و أشغال رحي السكة وأعمال تجديد قضايا السكة

- الطرقات المنحوطة ذات الشعاع الضيق

- شبكة الاتصالات بين القطار والمحطات

- تجهيزات السلامة
- تأهيل مراكز الصيانة
- تأهيل الخط 6 الرابط بين تونس والقصرين
- مضايوعة خط المكائن المهدي
- تسديد القروض المباشرة

وإنجاز هذه المشاريع والبرامج المتواصلة، تم ترسيم دفعات تقدر بـ 42 د.م.

- شركة النقل بتونس
  - تهيئة الهيكل الأساسي لشبكة المترو
  - تجديد الهيكل الأساسي لخط تونس حلق الوادي المرسى
  - تجديد وصيانة السكة

- تهيئة وتوسيع مستودع تونس البحرية
- تهيئة مستودع الزهروني وبئر القصعة

وإنجاز هذه المشاريع والبرامج المتواصلة، تم ترسيم دفعات تقدر بـ 23 د.م.

- شركة تونس للشبكة الحديدية السريعة:
  تهم أساساً مواصلة إنجاز البنية التحتية للخطين E و D وأشغال تحويل الشبكات وقسط التجهيزات إضافة إلى تسديد القروض (40 د.م).

- الديوان الوطني للمعايير الحدودية البرية
  سيتم مواصلة إنجاز الدراسات الاستراتيجية والهندسية والتنظيمية وأشغال التهيئة والصيانة الكبرى للمعايير والتحوز بالعقارات اللازمة لإنجاز أمثلة التهيئة للمعايير الحدودية

وإنجاز هذه المشاريع والبرامج، تم ترسيم دفعات تقدر بـ 3.2 د.م.

أهم البرامج السنوية والمشاريع الجديدة:

- شركة النقل بتونس
  - البرامج السنوية لتجديد السكة وتجهيزات السلامة وتهيئة الخطوط داخل المحطات وبرامج الصيانة الكبرى

83
- تجديد شبكة السفاط
- تسديد القروض المباشرة

لإنجاز هذه المشاريع والبرامج، تم ترسيم دفعات تقدر بـ 39.5 م.

- شركة النقل بتونس
  - البرنامج السنوي لتهيئة الهيكل الأساسي وتجديد الهيكل الأساسي بخط تونس وحلق الوادي والمرسى إضافة إلى تجديد وصيانة السكة وكذلك تهيئة المستودعات.

لإنجاز هذه المشاريع والبرامج تم ترسيم دفعات تقدر بـ 39.5 م.

- الشركة الجديدة للنقل بقرقنة
  - برنامج الصيانة السنوية للسفن
  - اقتناء معدات للسفن

لإنجاز هذه البرامج تم ترسيم دفعات تقدر بـ 1.75 م.

- الشركات الجهوية للنقل
  - مواصلة تدعيم القدرات الذاتية للشركات لتجديد أسطولها بهدف تحسين جودة الخدمات (12 م د).

التنمية والاستثمار والتعاون الدولي

التنمية

8- ستتميز تدخلات الوزارة خلال سنة 2018 بالعمل على حسن متابعة تنفيذ المخطط الخماسي 2016-2020 الذي يعطيها دورا محوريا في هيكلية الاختيارات التنموية وفقا لأولويات المرحلة ضمن تمثي جذري لرسالة منوال تنمية إقتصادي وإجتماعي يتميز بالتجديد وباستحاثات نسق النمو.
وفي هذا الإطار يمكن حصر أهم تدخلات الوزارة في المجالات التالية:

- تهيئة مقومات إستعادة حركية النشاط الاقتصادي.
- إدراج الإصلاحات الاقتصادية والمالية اللازمة لتحسين مناخ الإستثمار والأعمال ودعم التنافسية وتنويع النسبية الاقتصادي.
- تنمية السياسات والبرامج الموجهة نحو تنمية الموارد البشرية والنهوض الاجتماعي.
- تطوير المنظومة الوطنية للإحصاء وتوسيع مشمولاتها وتحسين جودة المعطيات الإحصائية.
- تسريع نسق تنفيذ البرامج الجهوية للتنمية للمساهمة في تقليص الفوارق بين الجهات.
- تطوير المنظومة التشريعية والمؤسساتية للنهوض بالإستثمار وتفعيل هيكل الإحاطة والمساندة.

مزيد دفع الإستثمار لاجئي والشراكة خاصة في المشاريع الكبرى ذات المزايا والقدرات الهامة برامج ترويجي وفق مقاربات جديدة.
- إحكام توظيف قنوات وآليات التعاون الدولي لتعزيز الموارد المالية المناسبة لدفع النشاط الاقتصادي طبقا لأولويات المرحلة.
- متابعة تنفيذ الإتفاقيات والمعاهدات في مجال التعاون والاستثمار لاجئي.
- تعزيز التعاون الفني قصد توفير مزيد من فرص العمل والتوظيف بالخارج للخبرات التونسية.

وتتمثل أبرز التوجهات والأهداف لمشروع ميزانية الوزارة لسنة 2018 في مجال دعم التنمية بالجهات في:

- المساهمة في توفير المرافق الأساسية وتحسين ظروف العيش بالمناطق ذات الأولوية.
- المساهمة في توفير التشغيل الظرفي من خلال مواصلة تمويذ برامج الحضائر الجهوية في نطاق البرنامج الجهوي للتنمية وبرنامج الحضائر الجهوية للتنمية. علما وأن عدد المسجلين برامج الحضائر الجهوية يبلغ حوالي 54 ألف.
دعم مقومات التنمية بالمعتمديات ذات الأولوية من خلال مواصلة برنامج التنمية المندمجة الذي تشمل تدخلاته 90 معتمدية يتوافق أغلبها بالولايات الداخلية (73 معتمدية) مع الإشارة إلى أنه سيتم الإنطلاق في القسط الثالث منه.

الإنطلاق في برنامج التنمية الحضرية المتكاملة.

المساهمة في دفع الاستثمار الخاص بالجهات من خلال الدارسات والندوات التي ت تقوم بها المندوبية العامة للتنمية الجهوية ودواوين التنمية الجهوية، وذلك عبر مساهمة البرنامج الجهوي للتنمية في دعم آلية التمويل الذاتي للمشاريع المتحصلة على الموافقة المبدئية للتمويل من قبل البنك التونسي للتضامن وبنك المشاريع الصغرى والمتوسطة بالإضافة إلى الإعتمادات التي تم رصدها لمعضادة مجهود مجامع الصيانة والتصرف لإعادة تهيئة المناطق الصناعية خارج مناطق التنمية الجهوية.

-متابع وضياعة التشغيل و البطالة من خلال إنجاز المسح الوطني حول التشغيل.
-متابع وضياعة الاقتصادي بالمؤسسات من خلال إنجاز الاستبيان الوطني حول القدرة التنافسية.
-متابع نسق الاستهلاك والقدرة الشرائية للمواطن من خلال المسح الوطني حول الانفاق والاستهلاك.

86
التنمية الجهوية:

البرنامج الجهوي للتنمية:

يُقترح بالنسبة لسنة 2018 تخصيص اعتمادات دفع بـ 427 م د تخصص
بالأساس لبرنامج تحسين ظروف العيش ( 210 م) و لخلاص منح عملة
الحضاير الجهوية (202 م) والمساهمة في التمويل الذاتي للمشاريع (9 م).

برنامج التنمية المندمجة:

سيتم تخصيص مبلغ 520 م د لفائدة برنامج التنمية المندمجة و تشمل تدخلات هذا
البرنامج 90 معتمدية، منها 73 بالولايات الداخلية يمول عن طريق ميزانية الدولة في
حدود 32.2% والصناديق العربي للإيام الاقتصادي والاجتماعي بنسبة 40.4%
ومصادر تمويل أخرى لتمويل العناصر الفردية ( بنك تمويل المؤسسات
الصغيرة والمتوسطة والبنك التونسي للتضامن والصندوق الخاص للتنمية الفلاحية
والصيد البحري والجمعيات..) وذلك في حدود 27.4%.

وقد أعطت الأولوية للجهات الداخلية التي تشكل تأخرا في مؤشراتها التنموية وذلك
عبر تخصيص 81.1% من مشاريع البرنامج. وتقوم المنودبية العامة للتنمية الجهوية
بالإشراف ومتابعة الانجاز.

كما تم رصد 10 م د على موارد قروض الخارجية الموظفة و 12.45 م د على
الموارد العامة للميزانية قصد تمويل مختلف أقسامه.

برنامج التنمية الحضرية المتكاملة:

إنجاز مشروعين نموذجين يهمان حي
الخضراء بمعتمدية سبيطة و أحياي الزهور والكرمة بمعتمدية القصرين المدينة بكافة
قدرها 20 م د وقد تم رصد اعتماد دفع بـ 1.0 م لمواصلة هذا البرنامج.

الاستثمار والتعاون الدولي:

- تنفيذ سنة 2018 بانطلاق العمل بقانون الاستثمار الجديد الهادف إلى النهوض
بالاستثمار وتشجيع إحداث المؤسسات قصد الرفع من تنافسية الاقتصاد
ومحتوى التكنولوجيا وقدرتة على إحداث مواطن شغل وتحقيق تنمية مستدامة وإرساء التوازن التنموي بين الجهات.

وسيتم خلال سنة 2018 التشريع في تكيز هياكل حوكمة الاستثمار وذلك بإحداث "مجلس أعلى للاستثمار" برئاسة السيد رئيس الحكومة قصد ضبط سياسة واستراتيجية برامج الدولة في مجال الاستثمار من ناحية، وتركيز هياكل "الهيئة التونسية للاستثمار" والصندوق التونسي للاستثمار" وستتكفل ميزانية الدولة بنفقات هذه الهياكل على ضوء نسق التقدم في الإنجاز.

بالإضافة تمويل تكيز هياكل الهيئة التونسية للاستثمار باعتمادات قدرت بـ920 د.م.

وستتواصل بالنسبة لهذه السنة الانتقالية متصلة:

- تنفيذ استراتيجية شاملة ومتناصة لدفع التعاون الدولي بين الجمهورية التونسية والبلدان الأجنبية والمؤسسات والمنظمات الدولية والإقليمية في الميادين الاقتصادية والمالية والفنية والنهوض بالشراكة ودعم الاستثمار الخارجي.
- تنمية النهوض بخصوص الشراكة والاستثمار الخارجي ومساندة ومساعدة عمليات الاستثمار الخارجي بالبلاد التونسية.
- النهوض بالتعاون الفني التونسي من خلال الوكالة التونسية للتعاون الفني التي تعمل على توظيف أكبر عدد ممكن من الكفاءات والخبرات التونسية والفردية منها والمؤسساتية لدى مختلف الشركاء من مشغلين أجانب ومنظمات إقليمية ودولية وبلدان مانحة واستثمار أسواق وميادين من شأنها أن تفتح مجالات تعاون سواء على صعيد توظيف الكفاءات التونسية أو على صعيد دعم التعاون جنوب – جنوب.
- دعم الاستثمار الخارجي من خلال وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي التي تعمل على تأطير المستثمرين ومساعدة المؤسسات على تجاوز العراقيل والأنشطة التي قد تعترضها وخاصة المؤسسات الأجنبية بالإضافة إلى دعم العمل الترويجي لتونس الجديدة كوجهة للاستثمار عبر تثمين المكتسبات المسجلة خلال الفترة الانتقالية وذلك انطلاقا من المناخ السياسي والاقتصادي الجديد الذي يوفر إطارا ملائما للمبادرة والاستثمار والشراكة.
- التأكيد على التوجهات القطاعية المستقبلية في مجال استقطاب الاستثمار الخارجي عبر التركيز بالخصوص على القطاعات والأنشطة الوعدية خاصة في مجال الصناعة والخدمات التي تكتسي أهمية بالغة لاسيما بالنظر للأولويات التنموية في مجال تشغيل حاملي الشهادات العليا.

السياحية والصناعات التقليدية

10- سنتواصل الجهود في سنة 2018 لدعم الترويج والإشهار للقطاع السياحي. وقد تم للغرض رصد اعتمادات في حدود 88 م د توزع أهمها بين الدیوان الوطني التونسي للسياحة (62 م د) والدویان الوطني للصناعات التقليدية (6.5 م د) وصندوق تنمية القدرة التنافسية في القطاع السياحي (8 م د) وصندوق حمایة المناطق السياحية (10 م د) والاستثمار المباشرة للوزارة (0.5 م د).

وتهم أهم المشاريع والبرامج المدرجة بالتمويل العمومي:

- برنامج الدعاية والنشر (49 م د): تخصص للهواتف بصورة تونس السياحية، ويتم ذلك عن طريق مختلف الوسائ الدعائية وخاصة منا الإشهار الوطني وحملات الإشهار المشترك والترويج للمنتجات ذات القيمة المضافة.
- برنامج إعاقة الدولة للباعة في القطاع السياحي (10.4 م د): يمثل هذا الدعم في تحمل الدولة لتنفیف الفروض الفردية للمستند لقادة القطاع علاوة على إسناد منح للإسثمار ومنحة دراسات الهندسة المدنية.
- مشاريع البنية الأساسية السياحية (2 م د): حيث يتم تحديد هذه المشاريع بالتنسيق مع المندوبیات الجهوية للدیوان الوطني التونسي للسياحة وذلك من خلال المعاینات الميدانية لبعض المناطق السياحية الموجودة المستحقة للتدخل قصد الإصلاح والتهيئة.
مشاريع للنهوض بقطاع الصينات التقليدية (6.5 م) : وذلك خاصة لتطوير المؤسسات الحرفية وتحسين جودة المنتج وتعزيز نسبة مساهمة القطاع في الصادرات.

الصناعات

11- سيتم العمل خلال سنة 2018 خاصة على :

- معاوضة المؤسسات الصغرى والمتوسطة لإستعادة نسق نشاطها ودعم حظوظها في التصدير وذلك بتوفر التمويلات الضرورية لإعادة هيكلتها المالية من خلال إحداث صندوق يسمى "صندوق مساعدة ودفع المؤسسات الصغرى والمتوسطة" بما يمكن هذه المؤسسات من استعادة توازنتها المالية.

- تعزيز الإمكانيات المرصودة لهياكل المساندة لتدعم عمليات مواكبة ومرافقة باعث المشاريع وخاصة منها المجددة وأصحاب الشهادت العليا. الرفع من عدد مخابري التحاليل والتجارب المتواجدة داخل البلاد في إطار التوجه الهدف إلى تقاريب الخدمات للمؤسسة.

- تطوير البنية التحتية التكنولوجية من خلال مواصلة تحمل الدولة لكلفة الشبكات الخارجية للأقطاب التكنولوجية والفضاءات الصناعية المساندة لها وإتمام إنجاز مركز بالقطب التكنولوجي ببنزرت بما ينتمي مع الأهداف الخاصة بعملية تطوير الشراكة بين منظومة البحث والتطوير والإنتاج.

- العمل على تدعيم البنية التحتية الصناعية والتكنولوجية بالجهات الداخلية بهدف إيجاد الظروف الملائمة لدفع الاستثمار وإحداث المؤسسات من خلال :
- تنفيذ جملة من البرامج المتكاملة فيما بينها تشمل تعزيز مجهود الوكالة العقارية الصناعية في مجال تهيئة المناطق الصناعية عن طريق تكليف المركبات الصناعية التكنولوجية بإنجاز عدد هام من المناطق المبرمة.
- إحداث جيل جديد من الفضاءات الصناعية بالمعتمديات الداخلية التي لا تتوفر بها مناطق صناعية.

المجمع التقني بالعقبة

يندرج مشروع بناء المجمع التقني بالعقبة الذي يضم كلاً من المخبر المركزي للتحليل والتجارب والمركز الفني للصناعات الغذائية والمركز الفني للكيمياء في إطار تدعيم شبكة المخابر لخدمة المؤسسات الصناعية من خلال توفير المقرات الضرورية للمخابر والمرافق الفني. وتقدر التكلفة الجمليّة للمشروع بحوالي ٣٠ م.د تموّل في حدود ١٨ م.د على الموارد العامة للميزانية بالنسبة للمخبر المركزي والتجارب و١٢ م.د على موارد صندوق تنمية القدرة التنافسية في قطاعات الصناعة والخدمات والصناعات التقليدية بالنسبة للمركزين المذكورين ومن المنتظر أن يقع الإستلام الأولي للأعمال في غضون ٢٠١٨.

برنامج تطوير البنية التحتية الصناعية بالمناطق الداخلية:

يهدف هذا البرنامج إلى دعم قدرة الدولة على الاستجابة لطلبات الجهات الداخلية في مجال البنية التحتية الصناعية عبر إحداث شركات خاصة تتولى إلى جانب الهيئة التصرّف والصيانة والترويج للمناطق الصناعية وتحمل الدولة لكلفة ربط هذه المناطق بالشبكات الخارجية والفضاءات وتقدر الدفوعات في سنة ٢٠١٨ بحوالي ٤.٨ م.د.
12- يتميز مشروع وزارة الطاقة والمناجم والطاقات المتجددة لسنة 2018 بإنجاز دراسة تشمل:

- دعم استكشاف المحروقات من خلال العمل على مزيد استقطاب الشركات البترولية للكشف عن الجهود الإستكشاف وزيادة مستوى الإنتاج المحلي للنفط والغاز والتعهد بدراسة تشتمل على التقييم الفني والاقتصادي والقانوني لإمتدادات الإستغلال التي شارفت مدة صلوبتها على الانتهاء.

- الشروط في تنفيذ خرطة الطريق المتعلقة بميدان التحكم في الطاقة لتأمين الإلتحال الإنتاجي المتمثل في مزيد الحث على ترشيد استعمال الطاقة والنهوض بإستعمال الطاقات المتجددة وذلك بتفعيل صندوق الإلتحال الإقليمي والشبكة في تنفيذ برنامج إنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة لتغطية حاجيات البلاد من القدرة خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2017 و2020 والمقدرة بـ 1000 مگواط، يعود إلى القطاع الخاص بإنجاز 620 میغواط منها.


وستشهد سنة 2018 الانطلاق في إنجاز أهم البرامج والمشاريع التالية:

- البنية التحتية الرقمية:

- الانتهاء من إنجاز أشغال الشبكة الوطنية الإدارية المنمدة (RNIA2) ومنظومة التحكم والمراقبة للشبكة لإدارة المنمدة (NOC)
• مواصلة استثمار المشغلين الثلاثة في مجال إصدار إجازة في خدمات الاتصالات من الجيل الرابع؛
• مواصلة إنجاز أشغال تغطية المناطق البيضاء شبكات الاتصالات من الجيل الثالث والرابع؛
• مواصلة تنفيذ مشروع منصة التصرف في قاعدة بيانات الخرائطية موجهة للتموقع الجغرافي مع وزارة الدفاع الوطني؛
• الشروط في إنجاز الشبكة الإدارية المدمجة للجماعات المحلية؛
• مواصلة دراسة استغلال الإصدار السادس لبروتوكول الأندرونتات (IPv6)؛
• مواصلة تنفيذ التغطية بالألياف البصرية.

الحكومية الإلكترونية:
• وضع المنظومة الوطنية للمعرف الوحيد للمواطن حيز الاستغلال مع موافقة 2018 ؛
• تركز المنظومة الوطنية للترابط البياني بين نظام المعلومات الوطنية ووضعها حيز الاستغلال مع موافقة 2018 وإعداد الإطار التنظيمي والتنظيمي لدعم استغلالها بداية سنة 2019 ؛
• الشروط في تعميم المنظومة الوطنية للتصرف الإلكتروني في المراسلات على بقية الوزارات والإدارات الجهوية ؛
• إنجاز مشروع بوابة إلكترونية لاقتناء جميع أنواع الشهادات الإلكترونية على الخط وتوفير خدمات إمضاء إلكتروني على الخط وتطوير خدمات المصادقة الإلكترونية لتنجيب للحاجات الوطنية وعمم تأمين عدد من الوثائق الإدارية.

العمال الإلكترونية:
• متابعة تنفيذ المشاريع الرقمية المدرجة في إطار الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص ؛
• تنفيذ البرنامج الوطني لتطوير البرمجيات عبر الجوال .MDEV-Tunisia
الاستعمالات

- إعداد دراسة الإستراتيجية للصناعات الإبداعية الرقمية في تونس.

- التحدي التكنولوجي

  تطوير برامج البحث والتجديد مع تحسين جودة التكوين وذلك بالتنسيق مع المؤسسات والهيئات المعنية.

نقل الخدمات خارج بلد المنشأ (مشروع تونس الذكية)

- استقطاب كبرى المؤسسات بما يمكن من إحداث 1000 موطن شغل إضافي في المجال.

- المشاركة في التظاهرات الدولية وإطلاق حملات ترويجية للتسويق لتونس كوجهة للاستثمار.

- العمل على إدراج تونس في أهم الدراسات العالمية حول تنافسية مختلف وجهات الاستثمار.

- تصور وانجاز برنامج لتكوين الكفاءات حسب الاختصاص وفقاً لمتطلبات المؤسسات العالمية ولا سيما في مجال نقل الخدمات خارج بلد المنشأ.

التربية

14- تم إعداد مشروع ميزانية وزارة التربية لسنة 2018 في نطاق جملة من الأهداف الكنمية والتنوعية تم تحديدها حسب الأولويات و للغرض تم رصد إعتمادات دفع قدرها 210 م. د.

تم التركيز في إقرار البرامج السنوية على عمليات الصيانة والتعهد للمباني والتجهيزات الموجودة حيث خصصت لبرامج الصيانة Кلفة قدراً 117 م د وإعتمادات دفع في حدود
77 م د كما خصصت اعتمادات بكلفة قدرها 30 م لبناء وصيانة المجموعات الصحية بالمؤسسات التربوية وإعتمادات دفع في حدود 24.3 م.

**تأهيل المؤسسات التربوية:**

يرتكز العمل بالأساس على:

- دعم البنية الأساسية والتجهيزات من خلال إحداث عدد المؤسسات التربوية ورصد برنامج توسعات بمختلف المراحل التعليمية وذلك للتخفيف من الاكتظاظ ومحاربة التطور العمراني للمدن.

- إيلاء عنصر التهيئة والصيانة عناية خاصة للمحافظة على ديمومة المؤسسات.

- تحسين ظروف الإقامة بالمقيتات المدرسية وخاصة بالجهات التي تعتبر الإقامة بها عنصرًا أساسيًا لمواصلة الدراسة.

- دعم المطامع المدرسية من خلال تدشين شبكة المدارس الابتدائية المنتفعة وتحسين الخدمات للمنتفعين.

**تحسين مكتسبات التلاميذ:**

- تعميم السنة التحضيرية بالتعاون مع القطاع الخاص وتركيز مجهود الدولة على الجهات الأقل حظًا.

- العناية بالمدارس التربوية التي تسجل نسب نجاح دون المعدل الوطني.

- توفير الظروف الملائمة للأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة بالإفادة بحق التعليم مثل غيرهم من الأطفال من خلال تطوير شبكة المدارس الدامية.

**توظيف أمثل للكميات المعلوماتية و الاتصال في المناهج التربوية:**

- تجهيز المؤسسات التربوية بالأجهزة الإعلامية وربطها بشبكة الإنترنت.

- إمداد التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصال في التعلم.

وقد تم في هذا الصدد إعطاء الأولوية للمشاريع والبرامج المتواصل إنجازها وذلك لاستكمال أشغال التهيئة والتوسعة وبناء مدارس إبتدائية و 48 مدرسة إعدادية و 5 مدارس إعدادية نموذجية بكل من سليماء و صفاقس وحالة وصفاقس 2 و حومة السوق جربة.
و27 معهد ثانوي و 10 معاهد نموذجية بسليانة وتطاون وصفاقس والمهدية وقليبي وتوزر وزغوان ومنوبة والكاف.

كما تمت برمجة إنجاز مشاريع جديدة تتمثل في:
- بناء 4 مدارس إعدادية بكل من سيدي حسين تونس وفوشانة بين عروس وطينة بصفاقس وأكودة شت مريم بسوسة.
- بناء معهد ثانوي بحدائق المنزه حي النصر تونس ونواة معهد ثانوي بوذرف المطوية قابس.

التعليم العالي والبحث العلمي


- وستخصص الاعتمادات المشار إليها أساسا للمشاريع و البرامج التالية:

**مشاريع وبرامج متواصلة:**

✓ برنامج التعليم العالي:

- مواصلة القيام بالدراسات الفنية والمعمارية المتعلقة ببناء وتوسيع مباني لإيواء مؤسسات التعليم العالي.

- مواصلة انجاز الدراسات المتعلقة ببناء أقسام جديدة لمؤسسات التعليم العالي أو القيام بعمليات توسيع بعض المؤسسات بالإضافة إلى قاعات تدريس ومدرجات ببعض المؤسسات الأخرى.

✓ برنامج الدراسات الجامعية:

- تجهيز مؤسسات التعليم العالي وخاصة منها المعاهد العليا للدراسات التكنولوجية والمؤسسات الجامعية التي تم إنجازها بالأقطاب التكنولوجية والممولة بالتعاون مع البنك الأوروبي للإسثمار، بالإضافة إلى تجهيزات دراسية وعلمية وإعلامية لفائدة المؤسسات الجامعية.
- بناء و توسيع مؤسسات الخدمات الجامعية وذلك بمواصلة إنجاز بعض المؤسسات (مبيتات و مطاعم جامعية).
- تهيئة بعض مؤسسات الخدمات الجامعية القديمة.
- برنامج البحث العلمي:
  - مواصلة تجهيز مراكز البحوث بكل من صفاقس و سوسة وبرج السدرية.
  - تمويل مدارس الدكتوراه.
  - مواصلة تجديد و إحداث المختبرات و تجهيز وحدات البحث عبر البرامج الوطنية للبحث العلمي لسنوات 2014-2016.
  - إصلاح المعجل الإلكتروني بالمركز الوطني للعلوم والتكنولوجيا النووية.
- مشاريع و برامج جديدة:
  - برنامج التعليم العالي:
    - تهيئة بعض مؤسسات التعليم العالي و البحث العلمي.
  - تجهيزات دراسية و علمية وإعلامية لمؤسسات التعليم العالي وذلك لتعويض التجهيزات القديمة أو لمواكبة التطور العلمي للتجهيزات.
  - برنامج الخدمات الجامعية:
    - توسيع مؤسسات الخدمات الجامعية.
    - تهيئة بعض مؤسسات الخدمات الجامعية.
- برنامج البحث العلمي:
  - المشروع في إنجاز البرنامج الوطني للبحث العلمي لسنة 2018.
  - البحث العلمي الجامعي المتمثل في مدارس الدكتوراه.
  - الشبكة الموحدة للبحث العلمي: يتمثل المشروع في إقتناء إشراكات إلكترونية في مجلات و دوريات علمية و وضعها على الخط على ذمة كافة الباحثين على الصعيد الوطني.

**التكوين المهني والتشغيل**

16- يعكس مشروع ميزانية سنة 2018 إبلاة الأهمية لإدماج طالبي الشغل وخاصة بتمويل مبادرات جديدة على غرار "عقد الكرامة" ودعم منظومة التكوين والتدريب باعتبار الأولوية التي يحضى بها القطاع على المستوى الوطني حيث تم للغرض إدراج إعدادات تناهض.

ويتركز مجهود القطاع على مواصلة دعم منظومة وآليات الشغل كما يلي:

**آليات معالجة سوق الشغل:**

- استمرار مبادرات الدولة خلال سنة 2018 لدعم الصندوق الوطني للتشغيل بإعدادات.
- تبلغ 300 م د منها إعتماد قدره 111 م د تم تمويل برنامج إدماج مهنى للشباب.
- برنامج "عقد الكرامة" لفائدة 25 ألف حامل شهادة عليا بإعتماد قدره 80 م.
- برنامج "فرح درة" (23 م) في مقاربة جديدة لعلاقة طالب الشغل مع هياكل التشغيل.

حيث يهدف هذا البرنامج إلى توفير مراقبة شخصية في تحديد المشروع المهني عبر التكوين التكملى لتحسين كفاءات ومهارات طالب الشغل بصورة مستمرة.

- برنامج الشراكة مع الجهات بإعتماد قدره 3 م ويهدف إلى دعم المبادرات الجهوية والمحلية ذات القدرة التشغيلية العالية، وتبسيط إعداد مختلف أصناف طالبي الشغل في الحياة الشيشية عبر دعم المبادرات الجهوية والمحلية التي تكتسي أهمية خاصة على مستوى إحداثات الشغل وتركيز المؤسسات، ويتم تشريط مختلف مكونات المجتمع المدني بالجهة في تصور وإعداد وتنفيذ ومتتبعية هذا البرنامج.

- برنامج دعم الاستثمار في الاقتصاد الرقمي بإعتماد قدره 5 م د منها 3 م د لفائدة مشروع تونس الذكية و 2 م د لتنفيذ الاتفاقيتين المبرمتين بين الدولة ومؤسسات تنشاط ضمن الاقتصاد الرقمي.
كما سيتواصل تمويل الآليات العادية لمعالجة سوق الشغل التي تتصف فيها الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل حيث تتأثر البرامج المخصصة لتحسين تشغيلية طالبي الشغل بالقسط الأكبر من تدخلات الوكالة (130 م)

التكوين المهني:

التكوين المهني الأساسي:

✓ تمت برمجة إعتمادات بـ 17 م د قصد اتمام وتحديث مراكز تكوين والتدريب المهني والمشروع في إحداث فضاءات جديدة للتكوين والتدريب.

- ستمكن هذه الاستثمارات من بلغ 65.000 متكون (تكوين مقيم) و25.000 خريج.
- سيتم سنة 2018 استقطاب 700 مستفيد بكمال الالوانات في نطاق برنامج صدى التكوين المهني باعتماد يبلغ 1 م د.

التكوين المستمر من أجل تحسين كفاءة العاملين بالمؤسسات:

يمول صندوق النهوض بالتكوين والتدريب المهني أنشطة التكوين المستمر بـ 4.1 م د وخاصة في إطار برنامج حقوق الشغل بملغ قدره 4.0 م د لتمويل دورات تكوين قصيرة لتبلغ عدد المشاركات 170 ألف مشاركة تستفيد منها 4000 مؤسسة بإعتمادات جمالية تناهض 45 م د منها إعتماد بـ 41 م د في نطاق نظام التنسيق على الأداء المستوجب إتفاقه من قبل المؤسسة على أنشطة تكوين أعوانها دون أدائه إلى الدولة.

تمويل المشاريع الصغيرة والقرض الصغيرة:

- سيمول مشروع ميزانية الدولة لسنة 2018 في نطاق الصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والمهن الصغرى حوالي 2000 مشروع بتكلفة تقدر بحوالي 20 م د (ب معدل إعتماد قدره 10،000 د للمشروع الواحد)، وقد تم للغرض ترسيم إعتماد قدره 7 م د للمساهمة في التمويل.

و تتحمل الدولة في هذا المجال مبلغًا يتم استرجاعه بعد خلاص القرض (60% من تكلفة المشروع) يتراوح ما بين 32% و36% من قيمة الاستثمار ومنحة استثمار بـ 6% تحسب على أساس قيمة المشروع.
هذا ويساهم الصندوق الوطني للتشغيل بمبلغ يقدر بـ 30 م، قصد المساهمة في إسناد 100 ألف تمويل صغير وبـ 20 م لإسناد 8 آلاف مشروع صغير.

الشباب والرياضة

17 - سيتم بالنسبة لقطاع الشباب والرياضة في سنة 2018 تخصيص اعتمادات دفع تقدر بـ 474 م. وتتمحور أهم التدخلات في قطاع الشباب والرياضة بالنسبة لسنة 2018 أساسا حول:

قطاع الرياضة:

تقدر اعتمادات الدفع المخصصة لقطاع الرياضة بـ 56 م مقابل 50.5 م مرسلة بقانون المالية لسنة 2017 و ذلك لإنجاز المشاريع والبرامج التالية:

- تثمين المشروعات الرياضية التي هي بصد الإستغلال وتعهدها بالصيانة والتهيئة والترميم.
- هدف المحافظة على جاهزيتها لاحتضان مختلف الأنشطة الرياضية في ظروف ملائمة خاصة أمام تزايد عدد الجمعيات الرياضية الناشطة بها من خلال أشغال التوسع والتنوير.
- التواصل علامة على الأشغال التي تستوجب شروط السلامة بالمنشآت الرياضية.
- مواصلة تحمل المساهمة المالية للجماعات المحلية في المشاريع المشتركة وذلك بصفة استثنائية اعتبارا للصعوبات المالية التي تواجهها البلديات.
- مواصلة تأهيل عدد من المركبات الرياضية الكبرى لجعلها جاهزة لاحتضان المباريات الرسمية الوطنية والدولية وكذلك الترخيصات التدريبية لمختلف الأندية والمنتخبات الوطنية في أحسن الظروف.
- مواصلة تأهيل الفضاءات الرياضية والبيداوقوية بالمعاهد العليا للرياضة والتربية البدنية.

قطاع الشباب:
تقدر اعتمادات الدفع المخصصة لقطاع الشباب بعنوان سنة 2018 بـ18 م دم تم تخصيصها
أساسا لإنجاز المشاريع والبرامج التالية:
- مواصلة برامج تأهيل عدد من المنشآت الشبابية في مستوى البنية الأساسية بما في ذلك الفضاءات الخارجية.
- مواصلة التأهيل التدريجي لمراكز السياحة الشبابية (مراكز الإقامة ومراكز الاصطياط والتخيم) بهدف الارتقاء بأدائها وتطوير جودة خدماتها وتحسين قدرتها على الاستجابة للطلب المتزايد عليها خاصة من طرف المؤسسات الشبابية والاجتماعية الناشطة بالأبوسط الريفية والمستقطبة لناشطين من الفئات الاجتماعية المستهدفة.
- مواصلة تجهيز مؤسسات الشباب بوسائل التكنولوجيات الحديثة للاتصال (حواسيب وتجهيزات إعلامية وأنترنتات وشاشات تفاعلية وراديو واب وتلفزة واب) .
- تأهيل عدد من المركبات الشبابية بالمدن الكبرى وتطوير أدائها وتنويع خدماتها انطلاقا من التجربة الناجحة للمركب الشبابي الرياضي بالمنزل السادس.

الشؤون الثقافية

- تتمثل أهم التوجهات وأهداف قطاع الثقافة في:
  - إنقاذ الرصد الوطني للفنون التشکيلية
  - الحرص على رقمنة التراث المكتوب
  - دفع السياحة الثقافية وتطوير المسالك السياحية للتصرف بالمخزون التراثي خاصة داخل الجمهورية
  - دمج الشأن الثقافي في الظاهرة الاجتماعية من خلال مختلف المتدخلين وذلك عبر التظاهرات وخاصة منها:

برنامح مدن الفنون:
- عبر تركز ساحات الفنون بمراكز الولايات
- وتمويل المبادرات الثقافية للأفراد والمجموعات والمجتمع المدني وتنظيم العديد من الفعاليات الثقافية بالمناطق الداخلية والحدودية في إطار مقاومة الإرهاب.
برنامج مدن الحضارات: الذي سيمكن من المحافظة على التراث من خلال تأهيل وتجهيز مسالك ثقافية تراثية وتنفيذ عقود استغلال للمعالم والفضاءات الثقافية والتراثية ودعم مبادرة مجموعة من الجمعيات الثقافية في مجال تثمين الذاكرة والتاريخ والتراث.

تعزيز الالتماسية الثقافية من خلال مواصلة تأهيل مختلف الهياكل الثقافية عبر تهيئتها وتجهيزها.

تطوير ومزيد من الاهتمام ب مختلف القطاعات (السينما والفنون التشكيلية والكتب والمسرح والتراث...).

دعم المؤسسات الثقافية والعمل على تطوير مشاريع نشاطها.

والغرض تم تخصيص اعتمادات دفع في حدود 70.0 م في بعنوان سنة 2018 لمواصلة إنجاز المشاريع المعتمد بها والشروع في تنفيذ مشاريع جيدة وذلك على النحو التالي:

أهمية المشاريع المتواصلة:

- الإنتهاء من أشغال وتجهيز مدينة الثقافة بتونس استعدادا لافتتاحها والاستغلال فضاءاتها.

- مواصلة تجهيز قاعات عروض دور الثقافة بالآلات الرقمية

- مواصلة برنامج ترقيم المخزون السمعي البصري

- مواصلة بناء وتجهيز دور الثقافة والمكتبات العمومية

- مساهمة الوزارة في تهيئة وتجهيز مختلف مسارح الهواء الطلق.

- مواصلة تهيئة وتجهيز مراكز الفنون الدرامية والر渴مة ومدارس الموسيقى والرقص.
أهم المشاريع الجديدة:

الاستثمارات المباشرة

المادة التكلفة

- تجهيز قاعات العروض بالآلات الرقمية
- إنجاز دراسة حول التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية للعمل الثقافي
- مشروع نقلة وحفظ وصيانة مخزون الأعمال
- الفنية التشکیلیة
  - إقتناء كتب تعليمية
  - إقتناء جهاز تعقيم الكتب
- تهيئة المكتبات العمومیة
  - إقتناء كتب لفائدة المطالعة
  - مشروع رقمية التراث المكتوب
  - تهيئة وتوسيع وبناء دور الثقافة
  - إحداث متحف جهوي بسیانة
  - إحداث متحف جهوي بسیدی بوزید
  - إقتناء أراضي آثرية بقرطاج
  - تركز منظومة للطاقة الشمسية لمقر المكتبة الوطنية

المادة التكلفة

- تمويل قطاع السينما والإنتاج
- نموذج مدن الفنون
- برنامج مدن الحضارات
- برنامج التراث الثقافي والوطني
- دراسة اقتصادية وإجتماعية للتظاهرات الكبرى
- تعزيز إجراءات السلامة والحماية بالمواضع
- الأثر والمتاحف

تمویل العمومی:

- 6.0 م د
- 5.0 م د
- 5.0 م د
- 1.9 م د
- 0.2 م د
- 0.5 م د
الشؤون الاجتماعية

19 - تم تخصيص اعتمادات دفع قدرها 50 م د وستوظف أساسًا:

أهم المشاريع المتواصلة:

- إحداث مركز جديد لإيواء وتأهيل المعاقين ذهنياً فاقدي السند بقابس: 1.1 م د
- توسيع المركز الاجتماعي والتربيوي "السند" : 0.8 م د
- تهيئة المعهد الوطني لرعاية الطفولة : 1.5 م د
- بناء مقر للإدارة الجهوية بسيدي بوزيد : 0.2 م د
- بناء مركب إداري بصفاقس : 0.7 م د
- بناء مقر المعهد الوطني للشغل والدراسات الاجتماعية : 0.4 م د
- تهيئة المعهد الوطني للتربية المختصة : 0.3 م د
- تهيئة مركز الأمن : 0.7 م د

أهم المشاريع والبرامج الجديدة:

- تهيئة وتوسيع قسم تفقيدية الشغل والمصالحة بجنوبية : 0.4 م د
- بناء قسم تفقيدية الشغل بسليانة : 1.1 م د
- بناء وحدات محلية للنهاوض الاجتماعي : 0.9 م د
- بناء وحدات محلية لتفقيذ الشغل : 0.6 م د
- تهيئة مختلفة
- بناء قسم تفقيدية طب الشغل والسلامة المهنية بتطوان : 0.4 م د
- تكمل الدولة بمساهمة الأعراف في النظام القانوني للضمان الاجتماعي : 41.0 م د
مشروع المرأة والأسرة والطفولة

• برنامج المرأة: إنطلاقاً من رصد واقع مشاركة المرأة في جميع المجالات والتي تدل على وجود فوارق هامة بين الجنسين لا سيما في مجال الإنجاز الاقتصادي والسياسي وفي التمتع بالحقوق الإنسانية للمرأة وخاصة بالوسط الريفي وشبه الحضري واعتباراً للظروف الحالية الذي تمثله البلاد والذي يقضي تفعيل مبادئ المواطنة الكاملة بين الجنسين والمساواة وعدم التمييز والحرية والكرامة، تم وضع تصوُّر عملي للتدخل في مجال النهوض بأوضاع المرأة وذلك بالخصوص عبر التمكين الاقتصادي والإجتماعي والإحاطة بالنساء، ذات الحاجيات الخصوصية ومساعدتهن على الإنجاز الاقتصادي والإجتماعي.

وقد تجلى ذلك من خلال ميزانية الوزارة لسنة 2018 حيث تم التركيز على خمسة محاور:

التتمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة بالريف.

الخطة الوطنية للنهوض بالأسرة.

التتمكين الاقتصادي للمرأة.

التنمية الاجتماعية للمرأة.

إنجاز متحف المرأة.

وقد تم تخصيص إعتمادات لهذا البرنامج في حدود 11.3 م لمواصلة إنجاز المشاريع والبرامج التي تم التعهد بها خلال السنوات السابقة على غرار:

• البرنامج الخاصة بدفع المبادرات الاقتصادية النسائية.
• تجهيز وتجهيز مراكز الفتاة الريفية.
• دراسات ودورات تكوين بمركز البحوث والتثقيف والدراسات حول المرأة.

وذلك للشؤون في إنجاز مشاريع جديدة أهمها ما يلي:
التكلفة
- الخطة الوطنية لدفع المبادرة الاقتصادية 5.0 د
- الخطة الوطنية للتمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة بالريف 3.0 د
- الخطة الوطنية للتهيؤ بالأسرة 1.0 د
- التنمية الاجتماعية للمرأة 0.7 د
- تهيئة وتجهيز متحف المرأة 0.7 د
- تهيئة مركز فتاة ريفية وقطب إشعاع 0.2 د
- إنجاز 3 دراسات حول كلفة العنف ضد المرأة ووضعية المعينات المنزلية 0.5 د
- احتضان تونس لندوات إقليمية عربية حول أوضاع المرأة والأسرة بالبلدان العربية 0.5 د

• برنامج المسنين:

يهدف برنامج المسنين إلى:
- تمكين كل المسنين دون تمييز من خدمات الرقابة الصحية والحماية الاجتماعية والقانونية بما يضمن لهم العيش الكريم.
- المحافظة على المسنين داخل أسرهم وفي محيطهم الطبيعي.
- تطوير خدمات الرعاية الاجتماعية والصحية لما يستجيب لخصوصياتهم.
- تثمين كفاءاتهم واستثمار خبراتهم.

وقد تم تخصيص إعتمادات دفع لفائدة هذا البرنامج في حدود 2.7 م د

لمواصلة إنجاز المشاريع التالية:
- إعادة بناء مركز رعاية المسنين بمنزل بورقية.
- تجهيز مراكز رعاية المسنين بالكاف وصفاقس ومنوبة.
- إصدار مجلة حماية كبار السن.

والمشروع في إنجاز المشاريع الجديدة التالية:

التكلفة
- تجهيز مراكز رعاية المسنين بمنوبة والقيروان وسوسا وقرمبلية 0.9 د
- تجهيز مراكز رعاية المسنين بقرمبلة ومنزل بورقية 0.2 د
برنامج الطفولة:

يهدف برنامج الطفولة إلى:

- وضع منظومة متكاملة لحماية الطفل عبر تعزيز آليات الرصد والوقاية في مجال حقوق الطفل والحماية بالأطفال المهديين والفاقدين السند والعمل على الحد من العنف المسلط ضدهم.
- تمكين كل طفل من العيش داخل أسرة طبيعية أو بديلة.
- تربية الأطفال ووقايتهم وتنمية مهاراتهم على نحو أفضل وتوفير الإحاطة والتأطير لأطفال المعتمديات والمناطق ذات الأولوية عبر تقريب خدمات التنشيط التربوي والاجتماعي.
- تمتع الأطفال في مرحلة الطفولة المبكرة (3 – 5 سنوات) بحقهم في الاحترام برياض الأطفال البلدية.

سيتم خلال سنة 2018 رصد إعتمادات دفع في حدود 16.000 دينار لمواصلة إنجاز المشاريع المعتمد بها خلال السنوات الماضية والمشروع بالخصوص في إنجاز المشاريع الجديدة التالية:

التكلفة

- برنامج النهوض بالطفولة المبكرة
  - 1.5 مليون دينار
- تجهيز مراكز مندمجة
  - 8 مليارات
- تجهيز 22 مركز طفولة
  - 1.5 مليون
- تجهيز 27 نادي أطفال
  - 1.5 مليون
- تجهيز مؤسسات الطفولة
  - 1.8 مليون
- هدم وإعادة بناء مركز الطفولة بالطورиф
  - 10 مليارات
- دراسات
  - 0.8 مليون
- الإنتهاء من بناء مركبي الطفولة بالروحية
  - 0.6 مليون

وقعفور
الصحة

21- سيتم بالنسبة لقطاع الصحة في سنة 2018 تخصيص اعتمادات دفع بقيمة 204 م د دفعاً لتمويل مختلف المشاريع والبرامج موزعة بين 151.3 م د مشتري بصدرو الانتاج و 52.7 م د مشتري جديدة.

* أهم المشاريع بصدرو الانتاج:

<table>
<thead>
<tr>
<th>المشروع</th>
<th>الاعتماد الدفع</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>الطبيب الوقائي</td>
<td>7.0 م د</td>
</tr>
<tr>
<td>إقتناء أراضي وعمارات</td>
<td>1.8 م د</td>
</tr>
<tr>
<td>تطوير المنظومة المعلوماتية الصحيّة</td>
<td>4.0 م د</td>
</tr>
<tr>
<td>البرنامج الخصوصي لدعم طب الاختصاص بالمناطق الصحية ذات الأولوية</td>
<td>11.1 م د</td>
</tr>
<tr>
<td>البرنامج الخصوصي لمقاومة الأمراض المزمنة</td>
<td>15.0 م د</td>
</tr>
<tr>
<td>البرنامج الخصوصي لمقاومة الكبد الفيروسي</td>
<td>7.0 م د</td>
</tr>
<tr>
<td>بناء مستشفى جهوي صنف &quot;ب&quot; بسيط</td>
<td>2.0 م د</td>
</tr>
<tr>
<td>إقتناء 4 آلات للتصوير بالرنين المغناطيسي لفائدة المستشفيات الجهوية بالقروان ومد霓ن وسيدي بوزيد والكاف</td>
<td>2.0 م د</td>
</tr>
<tr>
<td>تجهيز المستشفيات الجهوية (برنامج 2014)</td>
<td>1.2 م د</td>
</tr>
<tr>
<td>تجهيز المستشفيات الجهوية (برنامج 2015)</td>
<td>2.0 م د</td>
</tr>
</tbody>
</table>
- تجهيز مراكز تصنيف الدم (برنامج 2016)
- تجهيز المستشفيات المحلية (برنامج 2014)
- إ.vnام آليات بتاسكان (Pet Scan) لفائدة ولاياتي تونس وسوسنة
- إ.vnام 5 آلات للقطرة القلبية
- إ.vnام 3 آلات للتصوير بالرنين المغناطيسي
- تجهيز المستشفيات الجامعية (برنامج 2014)
- تجهيز المستشفيات الجامعية (برنامج 2015)
- تجهيز المستشفيات الجامعية (برنامج 2016)
- تجهيز المستشفيات (برنامج 2015)
- إ.vnام آليات للقطرة القلبية لفائدة مستشفى سهلول بسوسنة وحبيب تامر
- بتونس
- إ.vnام جهاز ذو تقنية آليّة لفائدة معهد صالح عزیز
- صيانة وتهذيب الهياكل الصحيّة
- إ.vnام تجهيزات ومعدات لتأهيل قاعات العمليات بالمؤسسات الصحيّة
- صيانة تجهيزات الهياكل الصحيّة

كما تمّ في إطار مشروع ميزانية وزارة لسنة 2018، إعادة تقييم 35 مشروعًا وبرنامجا بصدّ الإنجاز بكلفة إضافية قدرها 33.9 م. وقد تعلق هذا الإجراء بأهمّ المشاريع والبرامج التالية:

البيان المشاريع

- بناء قسم الأمراض الصدرية بالمستشفى الجهوي بقصبة
- بناء مطبخ وبیت غسیل وعجارة بالمستشفى المحلي ببوسالم
- بناء مستشفى جهوي صنف "ب" بسبطنة
المشاريع الجديدة: تم إعطاء الأولوية لهيئات الصحة العمومية في خط الأول من خلال دعم الطب الوقائي بالإضافة إلى إحداث برامج خصوصي لتأهيل الأقسام الاستعجالية بناءً على مختلف المؤسسات الاستشفائية. كما تم ترسيم برنامج سنوي جديد لصيانة وتهيئته وتجهيز الهياكل الصحية بكلفة جملية قدرها 40.0 م. 

ولهذا الغرض، تم ترسيم إعدادات دفع قدرها 7.52 م موزعة بين 3.47 م على الموارد العامّة للميزانية و 5.4 م على موارد القروض الخارجية الموظفة.

وتتمثل أهمّ المشاريع والبرامج فيما يلي:

**الدفع**

<table>
<thead>
<tr>
<th>الـكلفة</th>
<th>مـعم</th>
<th>فـخم</th>
<th>قـخم</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>الطب الوقائي</td>
<td>50.1 م</td>
<td>24.9 م</td>
<td>5.0 م</td>
</tr>
<tr>
<td>البرنامج الخصوصي لتأهيل أقسام الاستعجالي</td>
<td>10.0 م</td>
<td>5.0 م</td>
<td>0.5 م</td>
</tr>
<tr>
<td>بناء المستشفى الجهوي صنف &quot;ب&quot; بNguồn ولاية سليانة</td>
<td>6.3 م</td>
<td>31.5 م</td>
<td>0.2 م</td>
</tr>
<tr>
<td>الكلفة</td>
<td>الدفع</td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>--------</td>
<td>-------</td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>عموم</td>
<td>عموم</td>
<td>عموم</td>
<td>عموم</td>
</tr>
<tr>
<td>6.3 م د</td>
<td>31.5 م د</td>
<td>0.2 م د</td>
<td>0.5 م د</td>
</tr>
<tr>
<td>6.3 م د</td>
<td>31.5 م د</td>
<td>0.2 م د</td>
<td>0.5 م د</td>
</tr>
<tr>
<td>6.3 م د</td>
<td>31.5 م د</td>
<td>0.2 م د</td>
<td>0.5 م د</td>
</tr>
<tr>
<td>6.3 م د</td>
<td>31.5 م د</td>
<td>0.2 م د</td>
<td>0.5 م د</td>
</tr>
<tr>
<td>6.3 م د</td>
<td>31.5 م د</td>
<td>0.2 م د</td>
<td>0.5 م د</td>
</tr>
<tr>
<td>6.3 م د</td>
<td>31.5 م د</td>
<td>0.2 م د</td>
<td>0.5 م د</td>
</tr>
<tr>
<td>6.3 م د</td>
<td>31.5 م د</td>
<td>0.2 م د</td>
<td>0.5 م د</td>
</tr>
</tbody>
</table>

**بيان المشروع**

- بناء المستشفى الجهوي صنف "ب" جلالة ولاية سيدي بوزيد
- بناء المستشفى الجهوي صنف "ب" غار الدماء ولاية جندوبة
- بناء المستشفى الجهوي صنف "ب" بحوز ولاية القريوان
- بناء المستشفى الجهوي صنف "ب" بسبب ولاية القصرين
- بناء المستشفى الجهوي صنف "ب" باللج وولاية المهديه
- بناء المستشفى المتعدد الاختصاصات بالقريوان
- تجهيز المستشفى الجهوي صنف "ب" بمكثر ولاية سيانيه
- تجهيز المستشفى الجهوي صنف "ب" جلالة ولاية سيدي بوزيد
- تجهيز المستشفى الجهوي صنف "ب" غار الدماء ولاية جندوبة
- تجهيز المستشفى الجهوي صنف "ب" بحوز ولاية القريوان
- تجهيز المستشفى الجهوي صنف "ب" بسبب ولاية القصرين
- تجهيز المستشفى الجهوي صنف "ب" باللج وولاية المهديه
- تجهيز المستشفى المتعدد الاختصاصات بالقريوان
- صيانة وتهديد الهياكل الصحية (برنامج 2018)
- تجهيز المستشفيات (برنامج 2018)
المالية

22- تم إعتماد هيكلية ميزانية الوزارة وفق التقسيم البرامجي: برنامج الدوائر، برنامج الجباية، برنامج المحاسبة العمومية والاستخلاص، برنامج مصالح الميزانية، برنامج التصرف في الدين وبرنامج القيادة والمساندة.

وتبلغ جملة نفقات التنمية 110 م د مقسمة بين البرامج كما يلي:

- برنامج الدوائر: 33.63 م د
- برنامج الجباية: 2.69 م د
- برنامج المحاسبة العمومية والاستخلاص: 11.0 م د
- برنامج مصالح الميزانية: 0.15 م د
- برنامج التصرف في الدين: 0.03 م د
- برنامج القيادة والمساندة: 62.5 م د

وتخصص هذه الاعتمادات لتنفيذ برامج ومشاريع لتحقيق الأهداف المرسومة لمهمة المالية

نذكر من أهمها:

- استراتيجية برامج تعصير الدوائر التي تم برمجة انجازها على 5 سنوات بداية من سنة 2015 وقد تم للغرض رصد اعتمادات دفع لسنة 2018 قدرها 33.6 م د

- الإنجاز جملة من المشاريع والأنشطة نذكر منها:

  - اقتناء أجهزة سكانار: 9.0 م د
  - بناء وتهيئة مراكز ومحلات لمصالح الدوائر: 6.0 م د
  - اقتناء معدات خصوصية لمصالح الدوائر: 4.0 م د
  - اقتناء وتركيب منظومة مراقبة عبر الفيديو: 2.0 م د
  - إقتناء وتركيب القسط الأول من الشبكة الراديوية: 2.0 م د
  - تجهيز ميدان الرماية بالمدرسة الوطنية للدوائر: 1.3 م د
  - مواصلة بناء مقر الإدارة العامة للدوائر: 1.0 م د
  - هدم وبناء مقر الإدارة الجهوية للدوائر بصفاقس: 1.0 م د

- تحسن استخلاص الموارد الجبائية وغير الجبائية وذلك برصد اعتمادات قدرها 13.69 م د الإنجاز جملة من المشاريع والأنشطة نذكر منها:

  - بناء القبضات: 6.5 م د
  - تهيئة وصيانة قبضات المالية: 2.5 م د
- بناء مكاتب مراقبة: 0.6 م د
- تهيئة وصيانة مكاتب مراقبة: 0.6 م د
- اقتناة معدات اعلامية (برنامج الجباية): 1 م د
- اقتناة معدات اعلامية (برنامج المحاسبة العمومية): 0.6 م د

سيتم في سنة 2018 مواصلة انجاز برنامج تمويل مؤسسات وجمعيات القروض الصغيرة الذي تقدر كلفته الجمليه بـ 250 م د، وذلك بترسيم اعتمادات برامج وتعهد بـ100 م د ودفع بـ40 م د.

- إحداث صندوق يسمى "صندوق ضمان القروض السكنية لفائدة الفئات الاجتماعية من ذوي الدخل غير القار" بكلفته تقدر بـ 50 م د. وسيتم بالنسبة لسنة 2018 ترسيم اعتمادات دفع في حدود 20 م د.

الشؤون الدينية

- يتواصل مجهود الدولة الخاص بالشئون الدينية حيث تم رصد حوالي 2 م د لموارد تنمية مستخصصة أساسا للمشاريع التالية:
  - التهيئة الكبرى للمعاليم الدينية حيث تم رصد مبلغ قدره 1.48 م د بعنوان بناء وتهيئة الجوامع والمساجد
  - اقتناة تجهيزات ومواد وبرامج اعلامية حيث تم رصد مبلغ 0.25 م د لتجهيز الإدارة المركزية والإدارات الجهوية ب Saddar التركز
  - كما تم رصد اعتمادات بالعنوان الأول بمبلغ 12.3 م د بعنوان صيانة وتأثيث وتسبيير الجوامع والمساجد موزعة على جل مناطق الجمهورية

أملاك الدولة في الشؤون العقارية

- سيتم في سنة 2018 ترسيم اعتمادات دفع بقيمة 11 م د ستوجه أساسا لتمويل البرامج التي تم الشروع فيها و المتمثلة خاصة في:
  - إعادة هيئة 10 آلاف هكتارا من الأراضي الدولية الفلاحية.
- إنجاز الدراسات الفنية والأبحاث العقارية المتعلقة بالعوارات الفلاحية.
- تسوية وضعية الأراضي الاشتراكية وأراضي الأوقاف الخاضعة لنظام الإنزال بدون إشارة.
- تحديد 120 قطعة أرض لملك الدولة.
- تسجيل 300 مدرسة ومسكنا إداريا ومؤسسة عمومية والرصد العقاري والمتأتي من عمل اللجان.

ويجدر التذكير أن ميزانية التنمية لسنة 2018 تتضمن نفقات لتحسين ظروف العمل بالإدارة من خلال مواصلة بناء مقرات إدارات جهوية وتهيئة فضاءات موجودة واقتناء تجهيزات إدارية ومعدات إعلامية.

<table>
<thead>
<tr>
<th>نفقات السيادة والإدارة</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>25- وزارة الداخلية:</td>
</tr>
<tr>
<td>سيتم في سنة 2018 تخصيص اعتمادات دفع بقيمة 250 م د لإنجاز أهم البرامج والمشاريع التالية:</td>
</tr>
<tr>
<td>- مواصلة تدعيم التجهيزات والبرامج الإعلامية بالوزارة بتكلفة قدرها 20 م د</td>
</tr>
<tr>
<td>- اعتمادات دفع حددت بحوالي 4 م د</td>
</tr>
<tr>
<td>- مزيد دعم المصالح الجهوية عن طريق تهيئة وبناء مقرات الولايات والمعتمديات وتجهيزها وذلك بتكلفة قدرها 9.1 م د واعتمادات دفع في حدود 9.1 م د</td>
</tr>
<tr>
<td>- تواصل تدعييم الهيكل الأساسي للأمن الداخلي بتكلفة قدرها 69.2 م د واعتمادات دفع قدرها 67.5 م د لبناء وترميم وتوسيع ثكنات ومرکز الأمن والحرس الوطني</td>
</tr>
<tr>
<td>- مواصلة تدعيم تجهيزات الأمن الوطني بتكلفة قدرها 167 م د واعتمادات دفع في حدود 115.1 م د لتمكين الوزارة من اقتناء تجهيزات خاصة واجهزة إتصالات ومعدات لمراقبة حركة المرور واقتناء قطع غيار ومدرّعات وبرنامج إكساء قوات الأمن الداخلي.</td>
</tr>
</tbody>
</table>
دعم الوزارة لمكينها من القيام بتكوين إطاراتها وأعوانها وذلك من خلال اقتناء تجهيزات مختلفة لفائدة مدارس التكوين والمدرسة الوطنية للحماية المدنية وتوسعتها وتهيئتها وذلك بكلفة قدرها 11.6 م د وباعتمادات دفع في حدود 12.1 م د.

26 - وزارة الدفاع الوطني:

سيتم في سنة 2018 تخصيص اعتمادات دفع بقيمة 370 م د لإنجاز أهم البرامج والمشاريع التالية:

وتحور أهم التدخلات لسنة 2018 حول:

- مواصلة تنفيذ الخطة الوطنية لمقاومة الإرهاب باعتمادات دفع تناهز 32 م،
- تدعيم الهيكل الأساسي العسكري من حيث التهيئة بهدف تحسين الظروف الحياتية بالتكاليف علاوة عن تهيئة المستشفيات العسكرية حيث تم تخصيص اعتمادات دفع في حدود 45 م د بعنوان البرامج والمشاريع المتواصلة و 13.7 م د بعنوان البرامج والمشاريع الجديدة.

- تدعيم التجهيزات العسكرية بتخصيص اعتماد دفع قدره 260.4 م د يهم أساسا برامج الإسناد والذخيرة وذلك بهدف ضمان جاهزية المعدات العسكرية.
- تدعيم التجهيزات لفائدة الإدارة والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية ومراكز التكوين المهني التابعة لوزارة الدفاع الوطني حيث تم تخصيص اعتمادات دفع تقارب 8 م د.
- تدعيم استثمارات باقي المؤسسات العمومية (دبوان تنمية رجيم معتوق والمحدث والمركز الوطني لرسم الخرائط والاستشعار عن بعد والمستشفي العسكري الأصلي للتعليم بتونس ومركز البحوث العسكرية) حيث خصص لفائدةها اعتمادات دفع تقارب 11 م د.

27 - وزارة العدل:

- برنامج العدل:
في إطار دعم نجاعة مرفق القضاء تمّ بلورةرؤية إستراتيجية لإصلاح المنظومة القضائية بهدف التوصل إلى استقلالية السلطة القضائية واستعادة ثقة المواطنين في العدالة.

وعلى هذا الأساس تمّ تكثيف مجهودات الاستثمار لفائدة كل من المصالح العدلية والمصالح السجنية لبلوغ الأهداف التالية:

- تأهيل وتعصير مرفق القضاء حسب المعايير الدولية بالإضافة إلى توفير الحماية لكل من الأفراد والمقرات والوثائق والمعلومات من أجل تحسين جودة الخدمات القضائية وحماية حقوق المتقاضين.
- تحسين الخدمات القضائية وتيسير الولوج إليها عن بعد.
- تيسير النفاذ إلى العدالة عبر إقتناء منظمات خصوصية.
- تطوير أساليب العمل والخدمات عبر تجديد ودعم أجهزة الإعلامية.

ويتبين ذلك من خلال ما تمّ رصده من إعتمادات دفع قدرها 35.3 م د ستخصص لفائدة المشاريع المتواصلة والشروع في المشاريع الجديدة التالية:

- التكالفة
- تجهيز وتوسيع محكمة الناحية 6.2 م د
- بناء محكمة الناحية بقرمبايلة 1.8 م د
- تجهيز وتوسيع المحكمة الإبتدائية 2.0 م د
- بناء مقر جديد للمحكمة الإبتدائية بتونس 43.0 م د
- بناء المحكمة الإبتدائية سوسة 9.1 م د
- تجهيز وتوسيع محكمة الاستئناف 2.0 م د
- بناء محكمة الاستئناف سيدي بوزيد 6.0 م د
- تجهيز المحاكم
- برامج إعلامية ومنظمات خصوصية للمحاكم

- برنامج السجون:

في إطار إصلاح المنظومة السجنيّة والإصلاحية، تم وضع استراتيجية تضمن حق كل من السجين والعون من خلال الأهداف التالية:

✓ تحسين ظروف إقامة المساجين والأعوان عبر تدريب وتوسيع السجون وفق المعايير الدولية.

✓ تأهيل المساجين لإعادة إدماجهم في المجتمع.

✓ تدعم تأمين الوحدات السجنيّة والإصلاحية.

✓ تركز تجهيزات ومعدات أمنية ضرورية.

ويتبيّن ذلك من خلال ما تم رصده من إعتمادات دفع قدرها 39.7 م د التي ستخصص لمواصلة إنجاز المشاريع المعقود بها خلال السنوات السابقة على غرار:

التكلفة

- بناء سجن بلي 56.7 م د
- بناء سجن باغة 32.5 م د
- مواصلة بناء مركز تأهيل للإفراج بأذناء 6.7 م د

والمشروع في إنجاز مشاريع وبرامج سنوية جديدة تتعلق بالخصوص بـ:
28 - وزارة الشؤون الخارجية:
تم رصد اعتمادات لفائدة نفقات التنمية لوزارة الخارجية في حدود 8.0 م د ستخصص أساسا في البرامج والمشاريع التالية:
- تدفق تجهيزات مختلفة لفائدة الإدارة المركزية بمبلغ قدره 1.3 م د منها 1 م د لبرنامج اقتناء آلات تشغيل.
- بناء مقر الإقامة والسفارة بإسلامabad بمبلغ قدره 1.3 م د.

- صيانة وتهيئة مقرات المراكز الدبلوماسية والقنصلية بالخارج حيث تم رصد مبلغ قدره 3.0 م د بعنوان تهيئة مجموعة من المقرات التي هي على ملك الدولة.
- تدفق مختلف التجهيزات لفائدة المراكز الدبلوماسية والقنصلية بالخارج بمبلغ قدره 0.6 م د.

29 - هذا وقد تم ضم باب النفقات الطارئة وغير الموزعة إدراج مبلغ 128 م د دفعا لإعطاء المرونة اللازمة لمجابهة الحاجيات الجديدة والمتآكدة خلال السنة (900 م د تعهد).
تسديد الدين العمومي
تسديد الدين العمومي

تحيين خدمة الدين العمومي لسنة 2017:

1- ينتظر أن تبلغ خدمة الدين العمومي لسنة 2017 (أصلا و فائدة) 7090 م د مقابل 9895 م د مسجدة سنة 2016 موزعة كما يلي:

<table>
<thead>
<tr>
<th>الفارق</th>
<th>تحيين 2017</th>
<th>ق م 2017</th>
<th>نتائج 2016</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>40</td>
<td>2255</td>
<td>2215</td>
<td>1986.5</td>
</tr>
<tr>
<td>115</td>
<td>1260</td>
<td>1145</td>
<td>1165.4</td>
</tr>
<tr>
<td>-75</td>
<td>995</td>
<td>1070</td>
<td>821.1</td>
</tr>
<tr>
<td>(*)1225</td>
<td>(*)4835</td>
<td>3610</td>
<td>3211.8</td>
</tr>
<tr>
<td>-48</td>
<td>1172</td>
<td>1220</td>
<td>1829.8</td>
</tr>
<tr>
<td>(*)1273</td>
<td>(*)3663</td>
<td>2390</td>
<td>1382.0</td>
</tr>
<tr>
<td>(*)1265</td>
<td>7090</td>
<td>5825</td>
<td>5198.3</td>
</tr>
<tr>
<td>67</td>
<td>2432</td>
<td>2365</td>
<td>2995.2</td>
</tr>
<tr>
<td>(*)1198</td>
<td>4658</td>
<td>3460</td>
<td>2203.1</td>
</tr>
</tbody>
</table>

(*) بحاسب تسديد القروض الرقاعي القطري بمبلغ 500 م دولار أمريكي.

2- و تم تحيين خدمة الدين على أساس النتائج المسجدة إلى مواف أوت 2017 و تطور معدل أسعار الصرف و نسق سحوبات القروض الخارجية و مستوى نسب الفائدة المتغيرة
بالأسواق المالية العالمية

<table>
<thead>
<tr>
<th>التحيين</th>
<th>تقديرات ق.م. 2017</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>الأورو</td>
<td>2.69</td>
</tr>
<tr>
<td>الدولار الأمريكي</td>
<td>2.40</td>
</tr>
<tr>
<td>الياباني</td>
<td>21.26</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>2.52</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>2.25</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>21.52</td>
</tr>
</tbody>
</table>
تقديرات خدمة الدين العمومي لسنة 2018:

1- تقدر خدمة الدين العمومي لسنة 2018 بـ 7972 مليون دينار مقابل 7090 مليون دينار مقررة بالنسبة لسنة 2017 أي بزيادة 882 مليون دينار أو ما يعادل تطور بـ 12.4٪.

وضبطت هذه التقديرات على أساس المعطيات التالية:

- تسديد أقساط من قرض صندوق النقد الدولي بمبلغ جملي 371 مليون دينار وحيدة سحب خاصة (DTS) أي ما يعادل 1330 مليون دينار.

- تسديد رقاع الخزينة بمبلغ جملي 1460.6 مليون دينار تتوزع كما يلي:
  - رقاع الخزينة القابلة للتنظير لخط جانفي 2018 بـ 479 مليون دينار.
  - رقاع الخزينة القابلة للتنظير لخط أكتوبر 2018 بـ 700.7 مليون دينار.
  - رقاع الخزينة ذات قصاصة صفر (BTZc) لخط ديسمبر 2018 بمبلغ 100.7 مليون دينار.

- و باعتماد معدل أسعار الصرف التالية:

<table>
<thead>
<tr>
<th>تقديرات 2018</th>
<th>الأوروباني</th>
<th>الياباني</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>2.99</td>
<td>22.47</td>
<td>1000</td>
</tr>
</tbody>
</table>

مع الإشارة و أن الزيادة بـ 10 مليارات في أسعار الصرف للدولار و للأورو و 100 مليون لـ 1000 يان باناني تترتب عنها زيادة في خدمة الدين العمومي لسنة 2018 كما يلي:

<table>
<thead>
<tr>
<th>الياباني</th>
<th>الدولار الأمريكي</th>
<th>الأوروبي</th>
<th>الاصلي</th>
<th>الفائدة</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>1.1</td>
<td>4.4</td>
<td>5.9</td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>0.6</td>
<td>1.9</td>
<td>1.9</td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>1.7</td>
<td>6.3</td>
<td>7.8</td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>

خدمة الدين العمومي الخارجي
وعلى هذا الأساس تتوزع خدمة الدين العمومي لسنة 2018 كما يلي:

<table>
<thead>
<tr>
<th>المبتعد</th>
<th>تaceuticals</th>
<th>تحديث 2017</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>23.6%</td>
<td>2787</td>
<td>2255</td>
</tr>
<tr>
<td>22.0%</td>
<td>1537</td>
<td>1260</td>
</tr>
<tr>
<td>25.6%</td>
<td>1250</td>
<td>995</td>
</tr>
<tr>
<td>7.2%</td>
<td>5185</td>
<td>4835</td>
</tr>
<tr>
<td>61.3%</td>
<td>1891</td>
<td>1172</td>
</tr>
<tr>
<td>-10.0%</td>
<td>3294</td>
<td>3663</td>
</tr>
</tbody>
</table>

<table>
<thead>
<tr>
<th>خدمة الدين العمومي</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>%12.4</td>
</tr>
<tr>
<td>7972</td>
</tr>
<tr>
<td>7090</td>
</tr>
</tbody>
</table>

3 - واعتبار العجز المستهدف سنة 2018 بقيمة 4351 م د (باعتبار موارد الابنت و المصدرة 865 م د) و تسديد 5185 م د بعنوان أصل الدين، تقدر حاجيات الاقتراض بـ 9536 م د.

وينتظر أن تتم تعبئة هذه الموارد كما يلي:

<table>
<thead>
<tr>
<th>الاقتراض الخارجي</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>7336</td>
</tr>
<tr>
<td>646</td>
</tr>
<tr>
<td>100</td>
</tr>
<tr>
<td>5174</td>
</tr>
<tr>
<td>1416</td>
</tr>
<tr>
<td>2200</td>
</tr>
</tbody>
</table>

4 - وعلى أساس حجم الدين العمومي المتوقع في نهاية سنة 2017 بـ 678756 مليون دينار وباعتبار أسعار صرف في نهاية 2018 بـ 3.05 دينار للأور و2.65 دينار للدولار الأمريكي و23.0 دينار للإلف ياباني، يقدر حجم الدين العمومي في موفى سنة 2018 بـ 761657 م د أي ما يمثل 4.14% من الناتج المحلي الخام.
مقابل 69.6% من الناتج المحلي الخام محتملة في نهاية 2017 و 61.9% مسجلة في موفي سنة 2016.

5 - ويحوصل الجدول الموالي هيكلة الدين العمومي حسب المصدر:

<table>
<thead>
<tr>
<th>تقديرات 2018</th>
<th>تحيين 2017</th>
<th>سنة 2016</th>
<th>(م د)</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>22325 29.3 %</td>
<td>20580 30.3 %</td>
<td>19508.0 34.9 %</td>
<td>حجم الدين العمومي الداخلي المنب</td>
</tr>
<tr>
<td>53840 70.7 %</td>
<td>47295 69.7 %</td>
<td>36413.8 65.1 %</td>
<td>حجم الدين العمومي الخارجي المنب</td>
</tr>
<tr>
<td>76165 71.4 %</td>
<td>67875 69.7 %</td>
<td>55921.8 61.9 %</td>
<td>مجموع حجم الدين العمومي (م د) النسبة من الناتج المحلي الإجمالي</td>
</tr>
</tbody>
</table>

و بناء على ذلك، تتوزع هيكلة حجم الدين العمومي الخارجي في موفي سنة 2018 حسب العملات الرئيسية كما يلي:

<table>
<thead>
<tr>
<th>تقديرات 2018</th>
<th>تحيين 2017</th>
<th>نتائج 2016</th>
<th>هيكلة الدين العمومي الخارجي حسب العملات</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>%50.3</td>
<td>%46.7</td>
<td>%40.0</td>
<td>الأوروب</td>
</tr>
<tr>
<td>%25.7</td>
<td>%28.1</td>
<td>%31.8</td>
<td>الدولار الأمريكي</td>
</tr>
<tr>
<td>%10.1</td>
<td>%11.0</td>
<td>%13.8</td>
<td>اليان الياباني</td>
</tr>
<tr>
<td>%13.9</td>
<td>%14.2</td>
<td>%14.4</td>
<td>عملات أخرى</td>
</tr>
</tbody>
</table>

6 - ويقدر مفعول ارتفاع أسعار الصرف على حجم الدين العمومي الخارجي نتيجة الزيادة بـ 10 مليارات في أسعار الصرف للدولار والأورو و 100 مليار ياني باني كما يلي:

<table>
<thead>
<tr>
<th>اليان الياباني</th>
<th>الدولار الأمريكي</th>
<th>الأوروب</th>
<th>حجم الدين العمومي الخارجي (م د)</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>25.4</td>
<td>61.3</td>
<td>94.7</td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>